فِي اللِّسانيَّات المُعَاصِرَة

" النظرية والتطبيق "

الأستاذ الدكتور

جــودة مبــروك محمــد

أستاذ العلوم اللغوية

ووكيل كلية الآداب – جامعة بني سويف

Editions
Al-Adab
1923

42 Opera square - Cairo – Egypt

مَكتَبَة الآدَاب

٤٢ ميدان الأوبرا – القاهرة ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨

e.mail: adabook@hotmail.com



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

محمد ، جودة مبروك

فى اللسانيات المعاصرة: النظرية والتطبيق /

تأليف جودة مبروك محمد- ط١- القاهرة.

مكتبة الآداب، ٢٠١٤.

٢٠٨ ص؛ ٢٤ سم.

تدمك: ٧ ٦٢٠ ٤٦٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - اللغة، علم .

أ - العنوان

٤٠١

رقم الإيداع: ٥٠٣٨ لسنة ٢٠١٤

الترقيم الدولي: I.S.B.N: 978-977-468-620-7

الناشر

مكتبة الآداب

على حسن

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٢٣٩٠٠٨٦٨

e.mail:adabook@hotmail.com



الحمد لله، والصلاة على رسول الله، سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين... وبعد:

فإن الفصل بين المكونّ الثقافي للحضارة الإنسانية يوقعنا في حال من انفصال، ويلوِّح بالتصور المتجزِّئ الذي ينتج عنه نقصٌ في الرؤية لا يعبر عن التكاملية في الإبداع بين الأجناس الإنسانية، ويختزل المشاركة في حمل عباءة المعطى الزمني الذي هو ميراث أصيل لكل الأجيال في بقاع الدنيا أينما كانت، وحيثما وجدت.

إن التراث الإنساني على مختلف عصوره وتعدد صوره يمثل وحدة متكاملة من حلقات التفكير و طرق الإبداع، فلا نكاد نعثر في علم ما على مفهوم إلا ونجد ما يقاربه في علم آخر، فالعقلية البشرية لها سلوكها الخاص الذي تتفق عليه المجموعة البشرية، وتعتمده في التوصل إلى المنجز الحضاري، وقد توصل علم المنطق إلى قريب من هذا فيما يطلق عليه نظرية العلم.

وقد اقترب بعض الباحثين من الفصل بين التراث والمعاصرة، ظنًا منهم أن لا علاقة بين الاثنين، إلا أن التدرج الفكري يحقق تلك المعادلة الرابطة بينهما، فيشكل تسلسلاً منطقيًا في كل مرحلة وكل طور، ففكرة اليوم مبنية على أساس من أفكار الأمس، وهذا أمر طبيعي في تطور العلوم وتنوع الثقافات. وهو الأمر الذي حاولت من خلاله أنطلق من القديم إلى الحديث في مباحث هذا الكتاب، فحاولت

جاهدًا معالجة إشكاليات قراءة التراث في ضوء اللسانيات المعاصرة. ولعل ما يلفت الانتباه حول بعض الدراسات اللسانية المعاصرة الغوص في التنظير، وعدم الاعتماد على التطبيق والتمثيل، الأمر الذي تداركته ههنا فجمعت بين النظرية والطبيق.

وقد اشتمل الكتاب على خمسة مباحث:

الأول: ثلاثية القارئ والنص والسياق: مقاربة للشواذ النحوية تداوليًا:

وقد حددت فيه ثلاثة عوامل تؤثر في عملية التواصل، وهي: الأول: السياق الذي يجري فيه الحدث(أو التواصل)، والثاني: خصائص النصّ، والثالث: خصائص القارئ. ومثلت لها بما تحقق وجوده في التراث النحوي.

والثاني: ظاهرة الرواسب التركيبية واشكالية استيعاب النص عند سيبويه:

والمبحث في مجمله محاولة لإلقاء الضوء على بؤر كلامية محددة، تُوصَف بأنها متفرقة وموزعة على الأبواب التركيبية، وأحيانًا تنتمي إلى ظاهرة الجغرافيا اللغوية، فتُنْسَب إلى المكان الذي يمنحها طابع التنوع، بوصفه مكانًا مختلفًا لطائفة مختلفة في طريقة الاستعمال، وأحيانًا أخرى تُصنَّف على أنها ضمن المستوى اللَّهْجِيّ لقبيلة من القبائل أو لعشيرة من العشائر.تلك الظواهر اصطُلِحَ على تسميتها بالرواسب التركيبية.

والثالث: مَقْبُوليّة نحو الشّكل وأثَرُ ممارسة الضغوطِ في أداء الدلالة:

ناقش اتجاهين في تاريخ التأليف في النحو العربي، الأول خاصية الشكل ومعياريته وتوافق أجزائه، ويتخذ من الإعراب هدفًا للوقوف على الحركات والحروف "على أنها علامة إعرابية" التي يتحقق بها ذلك التلاحم بين أجزائه... غير أن اتجاهًا ثانيًا وازى الاتجاه السابق وإن خالفه في هدفه العام، فلا يكاد يمثل الظاهر

في نظرية النحو، بل نظر إلى الشكل على أنه مكوّن إجرائيّ، يقوم عليه الحدث اللغوي، تلك غايته، وهي تعقّب قصدية المنشئ لفعل الخطاب، وإذا تحقق الانتخاب لنمط تركيبيٍّ ما فلحاجة المتكلم، وهي الدلالة القصدية. ولقد أثار المبحث مجموعة من الأسئلة تدور حول نظرة النحاة أنفسهم للمكمِّل الدلالي لجانب الشكل، ولأيهما يتوافر حظ السبق الوجودي، ومحاولة تفسير الشكلانية النحوية المتمثلة في التوجه الأول، بما تتضمنه من كلمات شكلية وبعض المعالجات النحوية، ثم كان هناك تقديم لنحو الشكل والدلالة معًا، ونقاش حول ما عُرف بالاستقامة والإحالة، في زوايا تخصّ الرتبة ومخالفة النظام، وغياب قاعدة التلازم التركيبي، وإمكانية اللفظة الدلالية في ذاتها، وجاء المبحث الأخير ليناقش الاستجابة للدلالة في غياب النظام.

والرابع: ظاهرة التلازم التركيبي ومنهجية التفكير النحوي:

يتبنّى هذا المبحث جدلية أحقية التركيب بأجزائه على تنوّعها، وأحقية تلك الأجزاء بمواقعها التي منحها لها النظام اللغوي في ذلك التركيب، بناءً على أساس متكامل للمكونات في أداء الدلالة، التي يحتويها أي نَظْمٍ، وإنما يتبلور انطلاقًا من حاجة الجملة إلى عناصرها الأساسية لأداء وظيفتها النحوية. وقد انقسم هذا المبحث على ثلاثة أقسام، عالجنا في قسمه الأول التلازم والعادات الكلامية والسلوكية، والفرق بين التلازم والمصاحبة، وما نعنيه بالتلازم وأشكاله، وفي قسمه الثاني ناقش أنماط التلازم بين الوحدات التركيبية، وقُسِّمت إلى عامٍّ وخاصٍّ، وفي قسمه الثالث ناقشنا فيه أثر قطع التلازم في التركيب.

والأخير: إشكالية ثقافة الانحياز في طرق الاستشهاد اللغوي:

تتصل إشكالية ذلك المبحث بالواقع الحياتي للإنسان، فتنبع من صدى نفسه

وميوله ورغباته إلى الانحياز لطرف دون آخر بلا مسوّغ عقلي، مما يباعد بين المنطق العلمي وضمير الباحث تبعًا لمنهجية البحث العلمي، فالانحياز ظاهرة من صميم نفسية البشر، يقوم على المصالح المتبادلة أو العاطفة التي لا يدعمها عقل، وقد عرف طريقه إلى الإنسان، فوصل إلى الظاهرة العلمية، فشربت منه البُنى الفكرية التي تحكم مسار العلم البشري، خاصة في ظل العلوم الإنسانية النظرية، التي تتعدد فيها الآراء. وقد ناقشنا في تلك الورقة مجموعة من القضايا، بدأت بتمهيد، ثم أعقبناه بتحقق الظاهرة ومظاهرها، ثم جاء حديثنا عن التعددية في النموذج اللغوي المطروح، ومثل ثلاثة، هي: القرآن، والثاني: الشعر، والثالث: النثر، وهناك رابع وهو الحديث، إلا أنه لم يكثر الاستشهاد به إلا في سنوات متأخرة من العلم، فلم نعرض له.

والله أسأل الهدى والخير في الدارين...

أ.د/ جودة مبروك محمد

. EG9m90@yahoo.com



المبحث الأول

ثلاثية القارئ والنص والسياق

مقاربة للشواذ النحوية تداوليًا

تمهيد:

عن دائرية الحدث التداولي[1]: حدّد أندريه- جاك ديشين[2] ثلاثة عوامل تؤثر في عملية التواصل، وهي: الأول: السياق الذي يجري فيه الحدث(أو التواصل)، والثاني: خصائص النصّ، والثالث: خصائص القارئ.

وتُسهم مجموعة من خصائص النصّ المنقول بوسائل متباينة وعبر أوساط مختلفة تشكل بعدًا مهمًّا في عملية التواصل، منها أن النصّ في بعض الأحيان ليس مكتمل

---

(1) التداولية: هي دراسة الاتصال اللغوي في السياق، ويذهب ليفنسون(**Levinson.s.c**. في كتابه **Pragmatics**) إلى وجوه متعددة عُرِفت بها التداولية، محصولها أنها عند إطلاقها يُفْهَمُ أمران: الدلالة والاستعمال، والاستعمال يدخل تحته أربعة عناصر؛ الأول أطراف التخاطب، والثاني قصودهم، والثالث السياق، والرابع المقام، وذهب جيفري ليتش **(Geoffrey Leach)** إلى أن التداولية دراسة المعنى في صلته بظروف الكلام(1)، وأدخل في هذه الظروف المتخاطبين "المتكلم والمخاطب على حدٍّ سواء"، وسياق الملفوظ **(the contex of utterance)** ، والهدف من الملفوظ "القصدية" **(the gool of utterance)**، فينتهي إلى أنه لا وظائف للتداولية خارج سياق الاتصال..إدريس مقبول، الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص ٢٦٤، ٢٦٥، وعبد الهادي بن ظافر، إستراتيجيات الخطاب، ص ١١

(2) جاك ديشن، استيعاب النصوص وتأليفها، ص ١١.

النصية، فهو عبارة عن جمل قليلة ومحدودة لا تعالج قضية فكرية في الغالب، فالشواهد النحوية تكاد تفتقد التماسك النصي، وإنما هي قوالب تركيبية منتزعة من نصوص، شكّلت رسالة وهدفًا بناءً على كونها وثيقة مهمة من عصور الاحتجاج؛ لاحتوائها على نماذج اللغة الفصيحة غالبًا، إذا استثنينا من هذا القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وبعض الأشعار المأخوذة من قصائد مشهورة، فهي نصوص مكتملة، وتُعرف سياقاتها.

كما أن المتلقي (وهو ههنا النحوي) ليس مقصودًا لذاته، فالمتلقي الحقيقي أو المرسَل إليه في الأصل خارج السياق الوجودي اللغوي في ذلك الوقت، ومن المعتقد أن هناك صلة وثيقة بين المتكلم والمخاطب في أسلوب التفاهم وطريقة المشاركة في قواعد التركيب، ولكن بخروج النصّ إلى مستوى التمثيل النحوي، يكاد يرقى إلى ما فوق المحلية أو الجغرافيا اللغوية المحددة للمرسِل والمرسَل إليه الحقيقي، ومع ذلك كان هدف التواصل الوقوف على حقيقة الاستعمال بوصف هذا التركيب أداة للتواصل في تلك العصور، ويؤكد بعض العلماء[1] على أن العلاقة بين المرسِل والمرسَل إليه من أبرز العناصر السياقية التي تؤثر في تحديد إستراتيجية الخطاب المناسبة واختيارها؛ إذ يراعيها المرسل دومًا عند إنتاج خطابه، فلا يغفلها، وذلك بوصفها محدّدًا سياقيًا، له دوره في إنجاح عملية التواصل.

وفي ظلّ هذه الشواذ التركيبية تتضح أبعاد السياق وأهميته، ليس فقط من حيث النظر إلى صحة التركيب وامتثاله للقواعد، لكن يضاف إلى ذلك مراعاة السياق المكون من قوالب ثلاثة غير لغوية: القالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي[2]، وهذه يُطلق عليها العلاقات الخارجية للنصّ، التي تؤكد أن الذي يُبدع النصّ هو الطبقة، أو الفاعل الاجتماعي عند جولدمان ((Goldman، "فكل

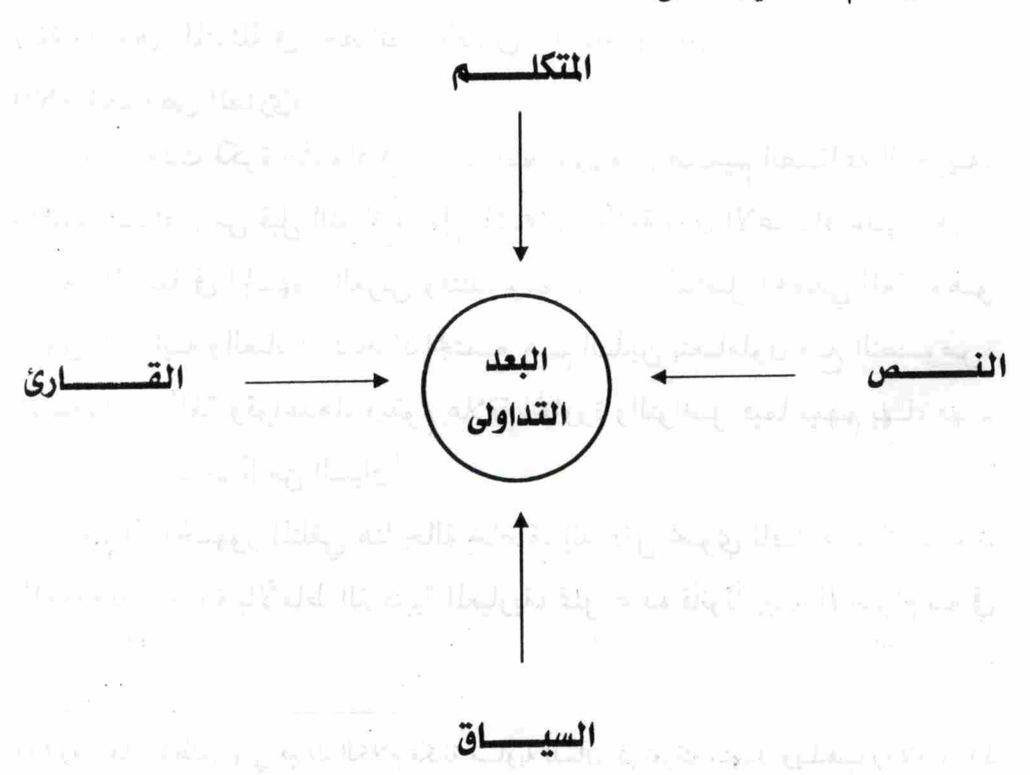
---

(١) عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجية الخطاب الأصولي، ص ٤٨.

(٢) عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجية الخطاب الأصولي، ص ٤٨.

ظاهرة إنسانية هي من عمل صاحبها الفرد، وتعبر عن طريقته في التفكير والإحساس، إلا أن هذه الطريقة لا تكون مستقلة عن سلوك غيره من الناس، فلا وجود لها، ولا يمكن أن نفهمها إلا في علاقة صاحبها بغيره"[1]، وهذا بعدٌ تداولي، فإنها تكون مفهومة لكل أفراد المجموعة اللغوية.

فالتواصل إذن لا يتحقق بشكله التام إلا من خلال مقومات أربعة هي: المتكلم والمخاطب ونص الخطاب والسياق، ويحدث اتساق بين هذه العناصر الأربعة، فتكون المحصلة النهائية هي التفاعل بين هذه المكونات التي تؤدي إلى ما يسمَّى التواصل التام، كما في الشكل(١):



شكل رقم (١)

(١) توفيق الزيدي، أثر اللسانيات في النقد الأدبي، ص ١٤٦.

إن الحكم على تركيب بأنه شاذ يتطلب النظر إليه من مواقف متباينة أو جهات مختلفة، ومعرفة الأسباب وراء الظاهرة قبل الحكم عليها، فبعض النصوص قد تحتاج إلى تفسير يعتمد على سياقها أو على كفاءة القارئ وخبرته، التي تؤهله للتصور الثقافي والاجتماعي في أثناء إنتاج النصّ. وينصرف الاهتمام هنا إلى مكونات التواصل التداولي دون المتكلم؛ وذلك لغاية منهجية، وذلك للجهل به أحيانًا، ولتقديم قراءة جديدة لبعض النصوص الشاذة –حسب تعبير النحاة- عن الأصول النحوية المعروفة عندهم، ولا نزعم أنها تنطلق من إنكار جهودهم في التحليل، لكنها تحاول أن تنظر في بعض العناصر التي تسهم في إنتاج النصوص وتلقيها، وهي المتمثلة في: خصائص القارئ والسياق والنص.

أولا: خصائص القارئ:

لقد انبعثت فكرة الشواذ في تراثنا النحوي من صميم الصناعة النحوية، واكتفت بالتلقي من قبل النحاة أو قل المشتغلين باللغة دون الاعتماد على الجهة المتسعة المتمثلة في الجمهور العربي وقتئذٍ، وهو المنتج والمستقبل الحقيقي للغة، وهو الأولى بالرعاية والعناية، فأفراد المجتمع هم الذين يتعاملون مع النصوص، ويستعملون اللغة وقواعدها، وتقوم علاقة المحاورة والتواصل فيما بينهم بها، فهم يشكّلون حينئذ جزءًا من السياق[1].

نعم إن الجمهور المتلقي هنا حالة خاصة، إنه عقل نحوي ناقد مدرك قواعد اللغة، ولديه خبرة بالأنماط التركيبية المعيارية، تمثل عنده قانونًا يجب الالتزام به في

---

(١) ومن هذا المنطلق يولي فيرث الكلام مكانة مساوية للسان، في تفرقته بينهما، ويذهب رولان رباط إلى أن اللسان مؤسسة اجتماعية، أو منجز اجتماعي، إلا أن الكلام أساس فعل فردي، وهو فعل اختيار وإنجاز، ومكون من التأليفات التي بفضلها يمكن للذات المتكلمة أن تستعمل شفرة اللغة بهدف التعبير عن تفكيرها الشخصي. انظر: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، (اللغة دفاتر فلسفية، نصوص مختارة)، ص ٣٦.

تواصله، حتى يتحقق التطابق بين طريقة الاستعمال والأحكام التركيبية المقننة عند النحاة، التي تمثل معيارًا لحالة الصواب اللغوي، ومقياسًا للمنطق الكلامي الأصولي المتفق عليه غالبًا[١].

إن اللغة ذاتها نظام قائم على أساس من السلطة، هكذا قال ر.بارط[٢]، فهي سلطة تشريعية، اللسان قانونها؛ "لأننا لا ننسى أن كل لسانٍ تصنيف، وأن كلّ تصنيف ينطوي على نوعٍ من القهر"[٣].

ويفرق الدكتور تمام حسان[٤] بين موقفين؛ موقف المتكلم وموقف الباحث، فالأول مختلف عن الآخر، فمن مظاهر موقف المتكلم من الاستعمال اللغوي أن يراعي معايير اجتماعية معينة يطبّقها في الاستعمال، ويقيس في كلامه على هذه المعايير، ومن ثم يصطبغ نشاطه اللغوي بصبغة ظاهرة الصوغ اللغوي.

وعلى هذا فتحليل أنماط لغة ما ونماذجها، هو تحليل لحقائق اجتماعية، "وفي وسعنا إذن أن نرى أن علم اللغة لا يدرس مجموعات ضخمة من السياقات الصوتية، بل يدرس نظامًا من الأعراف الاجتماعية، وإن المرء ليحاول أن يحدد عناصر التأليف وقواعده التي تشكل ذلك النظام، التي تجعل الاتصال اللغوي بين أفراد المجتمع ممكنًا، ومن فضائل نظرية سوسير في اللغة أنها وَضَعَت الأعراف والوقائع الاجتماعية في قلب البحث اللغوي"[٥].

ويقف بجوار هذه الإشكالية قضية تأويل ما أُشْكِل على النحاة من التراكيب،

---

(١) يفرق السيوطي في المزهر، ج ٢، ص ٣٠٩ بين العرب المستعملين للغة السليقة وبين جمهور العلماء بأن العرب يلاحظون في كلامهم بالطبع ما لا يمكن أن يلاحظه العلماء بعد طول مباحثة واستماع.

(٢) محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، (اللغة دفاتر فلسفية، نصوص مختارة)، ص ٨٤.

(٣) محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، (اللغة دفاتر فلسفية، نصوص مختارة)، ص ٨٤.

(٤) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص٣٩.

(٥) جوناثان كلر، فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)، ص١١١.

وإدراجها في الشواذ، ويرى الدكتور محمد مفتاح[1] أن العرب والمسلمين انشغلوا بإشكال التأويل كما انشغلت به الأمم الأخرى؛ فالأمر يرجع إلى التأويل ذاته، فهو ضرورة، فكل كائن بشريّ سويّ يحاول اكتشاف الكون من حوله، فيحاول تفسير ظواهره، فتقوده عملية حب الاستطلاع على تلك الظواهر إلى طَلَب معرفة ما خفي منها وما بطن، وإذا كانت الظواهر أو الأفعال أو ضروب السلوك لا تتلاءم مع ما تعارف عليه من معارف وعادات وأعراف فإنه يلجأ إلى عملية تأويل الظواهر؛ ليجعلها منسجمة متناغمة مع معارفه، وهذا يعني أن الكائن البشري يعتقد في شيءٍ ما أنه أصل أو أساس، وأن هناك شيئًا ثانويًا، أو فرعيًا، يمكن أن يرجع إلى الأصل أو الأساس.

وربما لا يكون التأويل أو أي إجراء يقف موقفه في صالح استكشاف الأنماط الشاذة من التراث الكلامي، فإنه يفضي إلى عدم الاعتداد بالتعدد اللغوي، الأمر الذي يفسر لنا التنوع في استعمال اللغة عبر مجموعات مختلفة من العرب، حسب اختلاف المكان والزمان والثقافة والعادات والتقاليد والبيئة وغيرها.

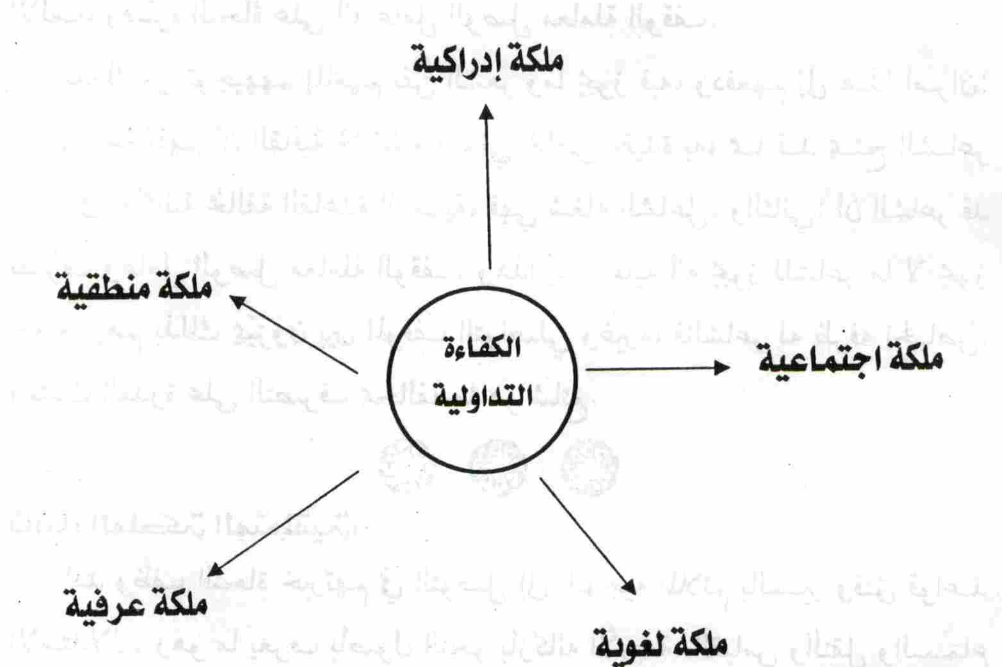
وعلى الرغم من كثرة ما ورد علينا من أخبار العرب وأيامهم لم نجد إشارات واضحة إلى صورة التفاعل والتواصل لمستعملي الُغةِ حيال الشواذ، ما عدا النحاة واللغويين، وقد سبق الحديث عن ذلك، وربما كان الأمر لا يعنيهم كثيرًا، فهم يفهمون ما يُقال، ولا يلتبس عليهم شيء أو يُستصعَب مما يسمعونه.

لقد أدرك بعض النحاة أن مخالفة الأصل المقرر ليست نوعًا من الخطأ أو اللحن الخارج عن أنظمة اللغة المستعملة، فالتمسوا في توجيههم تلك التراكيب اللغوية النظرة الاعتبارية في أنها نتاج واقع لغويّ أو بيئة لغوية لها خصوصيتها، غير أن هناك فريقًا ثانيًا ظلّ ثابتًا على كونها من الشاذّ الذي لا يقاس عليه، وشيوعها في

---

(١) محمد مفتاح، التلقي والتأويل مقاربة نسقية، ص ٢١٧.

عصره لحن، ولكن توجد مقومات مكّنت الفريق الأول من امتلاك الكفاءة التداولية التي ترتكز على خمس ملكات؛ هي: اللغوية والمنطقية المعرفية والإدراكية والاجتماعية[1] حسب الشكل رقم (٢):



شكل رقم (٢)

أولا: الملكة اللغوية:

إذا ثبت لدينا أن الشواذ من روافد الاستعمال، فتأويل النحاة انطلق من الاعتراف في بعض الأحيان بالموقف اللغوي الذي أُنتجت فيه تلك التراكيب، فدلّ حديثهم على أنها شائعة في لهجة قبيلة من القبائل أو بيئة من البيئات اللغوية.

وتتجلى الملكة اللغوية في تفسيرهم لقضية التضعيف في الوصل، وإن كان خاصًا بحال الوقف في الشائع من الاستعمال العربيّ، وذلك في قول رؤبة:

---

(1) عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجية الخطاب، ص ٥٧.

لَقَدْ خَشِيتُ أنْ أرى جَدَبَّا

في عَامِنَا ذا بَعْدَما أَخْصَبَّا[1]

فشدّد الباء من "جَدَبَّا" و"أَخْصَبَّا"، وإن لم يقف على الباء، فقد وقف باجتلاب الألف، وفسّره النحاة على أنه عامَلَ الوصل معاملة الوقف.

ندرك من توجيههم إلمامهم بفن الشعر وما يجوز فيه، ودفعهم إلى هذا أمران: الأول: اعترافهم أن القافية لها نظام صوتي خاص مقيدة به، مما قد يمنح الشاعر حرية في إمكانية مخالفة القاعدة النحوية، فهي شغله الشاغل، والثاني: أن الشاعر قد تصرّف وعامل الوصل معاملة الوقف، وهذا يُبنى عليه أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره. وهم بذلك يميّزون بين الموقف التواصلي وغيره، فالشاعر له ظرفه الخاصّ، ويمتلك القدرة على التصرف بمخالفة ما هو شائع.



ثانيًا: الملكة المنطقية:

لقد وظّف النحاة خبرتهم في التوصل إلى التوجيه الملائم بالسير وفق قواعد الاستدلال، وهو ما يعرف بأصول النحو بأركانه الأربعة: القياس والنقل والسماع واستصحاب الحال، فهو علم يقيم النحو على حالة تمس الاتصال اللغوي والاحتكاك المباشر بالتراكيب المستعملة؛ ولذا يكثر في كتبهم عبارة "وقد استدلُّوا على ذلك بقول الشاعر"، ويبدو لنا أنهم طبَّقوا معايير الأقيسة النحوية التي وضعوها بشكل متميز.

ومن الأمثلة التي تؤكد ذلك ما استدلوا به في عرضهم للقراءة: (إنَّ هذانِ لساحرانِ)[2]، فقد احتجُّوا في توجيههم إلى "إنّ" بمعنى "نعم" بقول الشاعر:

(١) ملحق ديوانه، ص ١٦٩.

(٢) سورة طه: ٦٣. وانظر: محمد عبد القادر، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، ص ٤٠.

قالُوا غَدَرْتَ فَقُلْتُ إنَّ وربَّما نَالَ المُنَى وشَفَى الغليلَ الغادرُ[1]

أي: فقلت نعم، و"أي" تعني عندهم: أقصد وأريد.

كما استدلُّوا من النثر بقول رسول الله ﷺ: "إنَّ الحمدُ للهِ، نحمده ونستعينه"[2]؛ أي: نعم: الحمد للهِ.

من الملاحظ أن نحاة العربية وفقوا كثيرًا في الاستئناس بالاستشهاد بالنقل.



ثالثًا: الملكة المعرفية:

إنَّ امتلاك المعرفة يمكّن من تعرّف الآخر، والوقوف على المعاني المقصودة من كلامه؛ لذا تمكَّن النحاة من استدعاء هذه المعارف وتوظيفها من خلال النماذج الكلامية الشاذة.

ففي لغة إلزام المثنى الألف في جميع أحواله نجد أكثر من وجه، وأكثر من طريقة، في فهم الآية الكريمة السابقة في قراءة: (إنَّ هذان لساحران)، فالتوجيه كان مسلطًا على أحد أمرين؛ أمر العامل، وأمر المعمول، وجرى النقاش حول طبيعة كلٍّ منهما، أما العنصر الأول "إنَّ" فجعلوها كما سبق بمعنى "نعم"، أو "أجل"، ولعل سيبويه[3] يكون من أوائل هؤلاء النحاة الذين ذهبوا هذا المذهب، ونُسِب هذا الرأي إلى الكسائي أيضًا في حكاية عن عاصم، وإن كان المبرد أنكر قول النحاة الذين خرَّجوا الآية على لغة بني الحارث، وقال إن أولى الأمور أن تكون "إنَّ" ههنا بمعنى "نعم"[4].

---

(1) البيت غير منسوب في: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ١٣٠، ويستدلّ به النحاة على مجيء "إنَّ" بمعنى "نعم"، فلا تكون عاملة.

(2) النحاس، إعراب القرآن، ج ٢، ص ٣٤٤.

(3) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ١٦٢.

(4) محمد عبد القادر، ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، ص ٣٥.

وقد مكّنتهم الملكة المعرفية بلغات العرب في التوجيه، فذهبوا في مناقشتهم للمسألة من جهة العنصر الثاني على أنها لغة من لغات العرب، وهي إلزام المثنى الألف في أحواله الثلاث، فاعتمدوا على لغة بني الحارث وغيرها من القبائل المتّفقة معها، كما سبق.

امتازت هذه المعرفة بشمولية الرؤية، ومع هذا كانوا يعتقدون أن المعنى هو الأساس في عملية التخاطب، أما الشكل فهو محور إجرائي، فالتكاملية في البنية اللغوية التي تشكل التركيب هي المسؤولة عن أداء الرسالة كاملة. ومن هذا المنطلق يرى الدكتور محمد حماسة[1] أن غاية النحو- الذي هو نظام- ترتكز على أداء المعنى بوصفه محصلة نهائية، ففي الفترة المبكرة للنحو العربي كان أتباع مدرسة الكوفة يقولون عن سيبويه إنه عمل كلام العرب على المعاني وأهمل الألفاظ، يريدون أنه أولى الجانب الإدراكي رعاية واهتمامًا على حساب الجانب الصوتي، فهو يهتم بالدلالة، وليس بالدالّ. كما اعتنى الدرس البلاغي القديم بذلك[2]، في نحو العبارة المشهورة: كل بليغ فصيح، ولا عكس، فالبلاغيون يركزون على محصلة التخاطب، وهي أداء المعنى؛ لذا اشترطوا لحدود البلاغة أن تكون راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب؛ ولذلك جعلوه بليغًا في أمور ثلاثة: أن يخرج من النفس على لفظ قائم به، وأن يؤدي ما في نفس القائل، وأن يفيد المتلقي.

رابعًا: الملكة الإدراكية:

الملكة الإدراكية قدرة من القدرات التي تمكّن صاحبها من امتلاك الذاكرة التي تنشط في معالجة المعلومات، فنشاط الأشخاص الإدراكي يتعلّق بالذاكرة إلى حدٍّ بعيد، من تكلّم وكتابة وقراءة واستماع، فكل شيءٍ يتطلب الذاكرة[3]، كما أنه

---

(١) محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي"، ص ٤٨.

(٢) محمد بركات حمدي، مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ص ٥٨.

(٣) جاك ديشين، استيعاب النصوص وتأليفها، ص ٤٠.

يحتاج إلى استعدادٍ خاصٍ في عملية تفسير اللغة واستيعابها، ويتطلب إدراكًا بالمحيط اللغوي.

وتجدر الإشارة إلى أن نحاة العربية كانوا قد امتلكوا فكرًا يوصف بالموسوعية في الإلمام بكثير من معارف عصرهم، فكان لبعضهم خبرة بالمنطق والفسلفة والتاريخ والتفسير والقراءات وغيرها من العلوم التي تصقل العقلية وتؤسس مداركها فتمكّن صاحبها من الإدراك التام للنصّ. وقد تجلّت بوضوح هذه الملكة على ثلاث صور:

الأولى: إدراك النصوص الموازية، وهي التي تحمل إشكالية مماثلة أومشابهة، فقوّى ذلك من صدق الظاهرة، مما يدفع إلى الاعتراف بها، ومحاولة التواصل معها على المستوى القاعدي، على ما سيجيء، وهذا أشبه بطريق الحصر للمخزون الكلامي المستعمل عند العرب، وهو مبدأ الاستقصاء الذي يعتمد على الذاكرة النشطة القادرة على استرجاع المحفوظات في علاج المعلومات المستغربة أو البعيدة عن الوجه الشائع.

الثانية: إدراك الآراء الموازية، أو التواصل مع أفكار الآخرين، ويمكن في هذا السياق أن يقال: قارئ واحدٌ لا يكفي، فقد لا يدرك الفرد المسألة من جميع جوانبها، وتخفى عليه بعض أسرارها، فالحاجة تدعو إلى إدراك الآخر وقراءته، فالتفسير يتوقف على طبيعة القارئ أو المتلقي وما يمتلكه من حصيلة ثقافية ومعلوماتية وتنظيرية مغايرة، وقد رأينا أمثلة متعددة لهذا الموقف، على ما سيأتي.

الثالثة: إدراك العلاقة بين النحو والمعنى، فلقد أدرك النحاة علاقة النحو بالمعنى، فليس بمقدورنا فهم جمل متسقة نحويًا، إن لم يكن لها معنًى، على نحو جملة نعوم تشومسكي (Noam) Chomsky: تنام الأفكار الخضراء بلا لون غاضبة "Clolorless green ideas sleep furiously" وقد نتعرّف جملاً ما نحويًا وإن لم يكن لكلماتها معنًى، نحو قولنا: اشترى الأسدُ الجبلَ الذهبيَّ، فإنه لا خلاف أن

هناك ائتلافًا نحويًا، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والصفة تبعت الموصوف، إلا أن المعاني غير مستساغة، أو متآلفة، وغير مفهومة.

فمن إدراكهم للنصوص الموازية ما كان مشهورًا عندهم بتعدّد الشواهد على المسألة الواحدة، فذلك يمنح النظام التركيبي القوة، ومن ذلك مجيء "الذي" بدون الياء، في نحو قول الراجز:

لَنْ تَنْفَعي ذا حاجةٍ وَيَنْفَعَكْ
وتَجْعَلِينَ اللَّذ مَعِي في اللَّذْ مَعَكْ[1]

واستشهدوا بشاهد آخر يقوي السابق، وهو قول أحد الهذليين:

فَظَلْتُ في شرٍّ من اللَّذْ كِيدا
كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَبَةً فاصْطِيدَا[2]

أما عن إدراكهم للآراء الأخرى، فنجدها بكثرة في كتب الخلافات، إنها تعكس مدى الخبرة بالآخر، والتمكن من معرفة مصطلحات المدرسة الموازية وأقيستها وأصولها النحوية، ومن ذلك ما نلمسه في قول البصريين في رواية قول عامر بن الطفيل[3]:

فلمْ أرَ مثلَها خُبَاسةَ واحدٍ ونهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدْتُ أفعلَهْ[4]

فرواية الكوفيين "أفعلَه" بفتح اللام، على أن التقدير "أن أفعله" فحذف "أنْ" وبقي عملها، والبصريون لا يغفلون قياس الكوفيين في هذه المسألة، فيذهبون إلى أن هذا البيت بهذه الرواية جاء على قياس الكوفيين، ويرونه لحنًا، وأن الرواية الصحيحة هي "أفعلُه" بضم اللام.

---

(١) الرجز بلا نسبة في: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٥٣٧.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ج ١١، ص ٤٢١.

(٣) وقيل إنه لغيره، انظر في تفصيل الخلاف: ابن منظور، لسان العرب (خبس) ج٦، ص ٦٢.

(٤) البيت في الديوان ٤٧١، وسيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٠٧، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٤٤٩.

أما عن الفرق بين النحو والمعنى فقد أدرك سيبويه[1] هذا النوع في بعض الجمل، في باب "الاستقامة من الكلام والإحالة" فيقول في تقسيمه: "فمنه محالٌ كذبٌ، ومُحالٌ، ومستقيم كذبٌ، ومستقيمٌ قبيحٌ، وما هو محالٌ كذبٌ، نحو: أتيتُك أمس، سآتيك غدًا........ مستقيم حسن، أتيتُك غدًا، وسآتيك أمس........مُحالٌ. "نقض لأول الكلام بآخره"، حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحرِ.....مستقيم كذبٌ، قدْ زيدًا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك.... مستقيم قبيحٌ. "وهو وضع اللفظ في غير موضعه"، سوف أشرَب ماءَ البحرِ أمس.... محال كذب"[2].



خامسًا: الملكة الاجتماعية:

إن قواعد النحو بمفردها لا تكفي في تفسير الأنماط اللغوية جميعًا، فلا بدّ من وجود وسائط أخرى مناظرة، تتوافر فيها المقومات التي تجتهد في إيجاد حلٍّ لكثير من إشكالات النصّ، وعلى هذا ستجد هذه الشواذ مكانها من الدرس التركيبي.

فلقد آن الوقت لإعطاء القواعد الضمنية في بنية المجتمع اللغوية حقها من الاهتمام؛ ومن هنا يسعى مايكل كورباليس (Michael C.Corballis) في كتابه: (From Hand to Mouth the origins of language) "في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم" إلى التأكيد على أننا "نستخدم هذه القواعد من دون أن نعيها، وأنه حتى اللغويون لا يتفقون مع كل القواعد، ولا على الطريقة التي تُطبّق بها بالضبط"[3].

إن الملكة الاجتماعية تسهم في تشكيل الكفاءة على اكتشاف خصوصية اللغة في المجتمع، فلا يمتلك النحوي تلك القدرة على معرفة ما يُقال فحسب، بل يتعدّى

(1) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٥، ٢٦.

(2) علي عبد الواحد وافي، نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم، ص ٢٠.

(3) علي عبد الواحد وافي، نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم، ص ١٩.

الأمر إلى تعرّف الطريقة التي بها تتم عملية إصدار الخطاب إلى مخاطب معيّنٍ حسب المواقف التواصليّة بغية تحقيق الأهداف من وراء الفعل الكلامي.

وقد ظهرت تلك الملكة في كتابات النحاة، في إلمامهم بالظرف الاجتماعي للقائل والمخاطب على حدٍّ سواء، ولعلّ ظهور التأويل والتوجيه من ثمار تلك الملكة، فقد استندوا إليه في سبيل التوصل إلى قصد القائل، واجتهدوا في اكتشاف فهم المخاطب من خلال المطروح من الدلالة.

ويتجلّى حضور الملكة الاجتماعية في رؤية النص مما يُعرف باللغات أو اللهجات، وهي مظهرٌ اجتماعيّ مميز للجماعة اللغوية الواحدة، ودليل المحلية اللغوية.

ومن الأمثلة على ذلك من قضايا شواذ التركيب فتح نون المثنّى وكسر نون جمع المذكّر السالم، نحو قول جرير:

عرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أبيهِ   وأنْكَرْنا زَعَانِفَ آخَرِينِ[1]

فقد جاء كسر النون من "آخَرِينِ"، وهي جمع مذكر سالم، وكان حقها الفتح، وهو القياس.

وقول سحيم بن وثيل:

وماذا تَبْتَغِي الشُّعَراءُ منِّي   وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ[2]

فكسر النون، وكان حقها الفتح.

أما المثنّى فنحو قول حميد بن ثور:

على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عليهما   فَمَا هِيَ إلا لَمْحةٌ فَتَغِيبُ[3]

ففتح النون من "أَحْوَذِيَّيْنَ"، وكان حقه الكسر على القياس.

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ج ٨، ص ٩٥٦.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ج ٨، ص٦١، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، ص ١١.

(٣) البغدادي، خزانة الأدب، ج ٧، ص ٤٥٨.

فالملكة الاجتماعية تظهر في التفريق عندهم بين ما خرج عن الأصل المقرر؛ لأنه من قبيل الشاذ، وما خرج عن الأصل لأنه من قبيل اللغات، وتأمل نص ابن عقيل[1] الآتي في حديثه عن التفرقة بين نون جمع المذكر السالم ونون المثنّى "وظاهر كلام المصنف-رحمه الله تعالى- أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة، وليس كذلك، بل كسرها في الجمع شاذّ، وفتحها في التثنية لغة".

كما أن اعتقادهم بفصاحة الأعراب دفعتهم إلى الاعتداد بأقوالهم، حتى تلك التي لم يشتهر استعمالها، بل هو من قبيل الارتجال، يقول ابن جني: " إن الأعرابي إذا قَوِيَتْ فصاحته وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله"[2]، وحكى جلال الدين السيوطي أمر رؤبة وأبيه في ارتجالهما اللغة دون سابق سماع، فيقول: "إنهما قاسَا اللغة وتصرَّفا فيها، وأقدَمَا على ما لم يأتِ به مَن قبلَهما"[3]، ويقول ابن جني في السياق نفسه: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[4]، ويذكر الأستاذ سعيد الأفغاني أن "اللغات على اختلافها كلها حجّة، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيبٌ غير مخطئ"[5]. وفي مقابل ذلك نرى سيبويه يتهم بعض العرب بالخطإ، فيقول: "واعلم أنّ ناسًا من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان"[6].

هذا من منطلق الملكة الاجتماعية التي منحتهم وأكسبتهم القدرة على التفرقة انطلاقًا من قراءة المجتمع ومن معرفتهم بما هو في خلفية النصوص المنتجة،

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٧٠، ٧١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٢٥.

(٣) السيوطي، الاقتراح، ص ٥٣.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٢٥.

(٥) سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص ١١١.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ١٥٥.

وأصبحوا قادرين على اتخاذ موقف بين مَن تؤخذ منه النصوص، ومَن تُرَدُّ، أو وضع معايير للفصاحة.



ثانيًا: خصائص النص:

١) الشواذ لغات قديمة[١]:

لعل لبعض الشواذ النحوية صلة بتاريخ اللغة القديم، ومن المعتقد أن التطور لم يحدث فجأةً، وإنما وجد طريقه إلى الألسنة عبر أجيال من المتخاطبين، "واللغة العربية الفصحى في ماضيها وحاضرها لغة متطورة، ولا شك أنها تطورت كثيرًا في نظمها المختلفة بين أيام امرئ القيس وأيام الشاعر ابن هرمة، أو مسلم بن الوليد، أو فجر العصر العباسي"[٢].

ويبدو أن الحديث عن بداية مرحلة أو انتهائها هو مجرد افتراض وليس على سبيل اليقين والقول الفصل. كما أن القول بأن الظاهرة اللغوية اعتباطية، كما قال دي سوسير (di sausir ferdinand)[٣] يجعلنا معتقدين عدم تصور استمرارية الفعل اللغوي ثابتًا، فليس بإمكانه حينئذٍ أن يقاوم فعل الزمن بتغيراته التي يجلبها على الإنسان في نواحي حياته المختلفة من مسكن وملبس وعادات وتقاليد، فتُوصَف الظاهرة الكلامية بأنها طارئة على الحياة، شأنها شأن الأحداث التاريخية.

وتتجلى هذه القيمة خاصة في دراسة الآداب وفق المنهج التاريخي، وهي المحاولة التي كانت حلمًا، للأستاذ محمود شاكر، فقد قصّ المرحوم الدكتور محمود

---

(1) وتجدر الإشارة إلى أنني اهتممت بهذه الظاهرة، وقدمت فيها بحثًا إلى مؤتمر كلية دار العلوم جامعة القاهرة "سيبويه إمام العربية" عن اللغات القديمة بعنوان: "ظاهرة الرواسب التركيبية وإشكالية استيعاب النص عند سيبويه".

(2) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٩١.

(3) جوناثان كلر، فرديناند دي سوسير أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات، ص٩١.

الطناحي[1] حكاية شيخه مع دراسته لشعر امرئ القيس والنابغة وزهير والأعشى، ثم شعر عمربن أبي ربيعة وذي الرمة، فقد أراد لنفسه أن يدرس هذه الأشعار والدواوين وفق مسيرتها الزمنية عبر الحقب التاريخية، وإن لم يوافقه الحظ إلى فيما يصبو إليه، فقد أفاده في تذوقه للشعر. ولم تكن صنعة الشيخ شاكر بكرًا في تراثنا اللغوي والأدبي، بل سبقتها محاولات جادّة في نقدنا القديم، تتجلى في صورة رائعة بصحبة ابن سلام الجمحي، في كتابه "طبقات فحول الشعراء"، الذي يظهر فيه بوضوح تقسيماته للشعراء العرب على عتبات التاريخ وتقسيمات الزمن، فأعطى الاعتبار للسبق الزمني، وكانت فيه روح الباحث حول بدء الظاهرة الأدبية، كمن أول من بدأ بكاء الديار، وأول من هلهل الشعر، وغير ذلك.

كل هذا رأيناه في أكناف الأدب ونقده، أما في الدرس اللغوي فلم ينتفع بهذا إلا في جانب التحديد الزمني للفصيح والمولّد، فلم نقف على دراسة تاريخية للأمثلة اللغوية والشواهد النحوية التي تكثر في المتون ومطولات النحاة، وإن اكتفى بعضهم ظنًّا منه أنه سدّ ثغرة في الصقيع بنسبة بعض الأبيات في مصنفه، ناهيك عن كتب التراجم والطبقات، فلم تفسر الظاهرة اللغوية تاريخيًا، نحو أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، وطبقات النحاة واللغويين للزبيدي، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، إلى غيرها من كتب التراجم، وقد انشغلت هذه الكتب بتاريخ النحاة واللغويين، وهذا كان منتها هدفها حسب الظن.

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن الإشكالية تكمن في منهج النحاة في دراسة اللغة على أنها ثابتة طيلة عصور الاحتجاج التي قد تزيد على أربعة قرون، ولم تخضع لناموس التغير، وهذا يرفضه مبدأ الارتقاء والتطور الذي يصيب اللغات جميعًا، مما يؤثّر في مصداقية أحكامهم على بعض القواعد.

---

(١) محمود الطناحي، في اللغة والأدب دراسات وبحوث، ج ١، ص ٢١٢.

٢) منهج العزل:

لقد لاحظ النحاة الفرق بين الشواذّ النحوية والأنماط اللغوية الأخرى، واستنادًا إلى استقرائهم للنصوص المتنوعة أحسوا أنها مختلفة عن الصورة المثلى التي اختاروها لتكون معيارًا للسلوك اللغوي الذي عليه تُقاسُ الصحة والخطأ، فأزمعوا أمرهم على عزلها، وإن تناولها بعضهم بالتخريج أو التقدير أو التوجيه أو التأويل، حتى تتوافق والقاعدة المرضية للأصول النحوية عند كل فريق أو مدرسة.

وتعود أسباب العزل على ما يُظَن إلى الاعتقاد[١] بوجود اللحن قبل الإسلام وفي أثنائه، فقد كان جائزًا من العرب وقتئذٍ، وقد قال الرسول ﷺ: "أنا أعْرَبُ العربِ، ولَدَتْنِي قُرَيْشٌ، ونَشَأتُ في بني سعد بن بكر، فأنّى يأتيني اللَّحْنُ!"[٢]، فنَفيُ اللحن عنه إفادة بوجوده عند غيره، ويتضح في قول ابن فارس[٣]: وما جعل الله الشعراء معصومين من الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود. ومن أسباب العزل التفرقة بين اللهجات المتعددة من حيث الفصاحة، فمنها ما عُومِل معاملة اللغة المشتركة، ومنها ما لم يُلق لها بالٌ، فقد اختاروا لهجات بعينها على أساس من القرب المكاني من البصرة، مثل قبيلة قيس وتميم وأسد[٤]، كما سيأتي في أثناء الحديث عن سياق الجغرافيا اللغوية.

ومن ذلك اللغة المتداولة بين العرب، وقد جاءت بها تراكيب كثيرة، في مقدمتها القرآن الكريم، هي لغة "أكلوني البراغيث"، فلم يغلبوا الجانب الوصفي في التحليل التركيبي، إلا أن استقامة القاعدة عندهم كانت تقتضي أمرًا آخر، فقد عدُّوا الواو حرفًا وليس اسمًا، خارقين بذلك شطرًا آخر من طبيعة التقعيد النحوي وفلسفته المحفوظة عندهم، فذهبوا إلى أمرين:

---

(١) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٨٢.

(٢) انظر مناقشة الخبر في: المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

(٣) ابن فارس، الصاحبي، ص ٢٣١.

(٤) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص٨٣.

الأول: على أنها اسم، وهو الموضع المشهور لها في الاستعمال.

الثاني: على أنها حرف دالٌّ على الجمع، وهنا توجد إشكالية في طبيعة التقعيد على ما سيأتي بيانه. نعم لا إشكال بين المتخاطبين رغم اختلافهم في طريقة الإصدار اللغوي في فهم المثالين: يخرج الرجالُ، ويخرجون الرجالُ، لكن ارتضى النحاة النموذج الذي يعتقدون أنه الأفصح، وهو إفراد الفعل.

ولم تكن هذه الفكرة التي تمخَّضت عنها أصولهم النحوية منتظمة في الاعتداد بأحادية التقعيد[1]، فلقد جاء تصنيفهم لبعض الكلمات، مختلفًا من سياق لآخر، نحو الفروق التي نجدها في المثالين: جاء كلا الرَّجُلَيْنِ، وجاء الرَّجلانِ كِلاهُمَا، إن تصنيف "كِلا" مختلف في المثالين، فهي في الأول اسم مقصور، أما في الثاني فملحقة بالمثنى، ولعل سبب الازدواجية يكمن في الاستعمال، فالحكم عليها في النموذج الأول لحالة التوافق التي يشهدها آخر الكلمة في السياق اللغوي المختلف، نحو: جاء كِلا الرَّجُلَيْنِ، ورأيت كِلا الرَّجُلَيْنِ، ومررت بكِلا الرَّجُلَيْنِ.

أما الحكم عليها في نمط الاستعمال الثاني فلعلةِ التماثل مع إعراب قسم آخر من الاسم، وهو المثنَّى، حسب اختلاف السياق اللغوي أيضًا، نحو قولنا: جاء الرجلانِ كِلاهما، ورأيت الرجلينِ كليهما، ومررت بالرجلينِ كِلَيْهما. وربما أسهم المُكَمِّل الإضافي في الاهتداء إلى تصنيفها، فلقد فرّق النحاة بين المضاف إليه في النمطين التركيبيين، فإذا كان اسمًا ظاهرًا فـ"كِلا" اسم مقصور، ألفها مماثلة لألف "فتى" و"مصطفى"، وإذا كان المكمل الإضافي ضمير تثنية، فإن ألف "كلا" مماثلة لألف "الرجلان"، أي علامة للتثنية، فصارت القاعدة منعكسة حسب التوضيح الآتي:

---

(١) ربما يرجع ذلك إلى ما يعتقده بعض المحدثين من أن النحاة العرب استعملوا الاتجاه الشكلي في التقعيد إلى حدٍّ ما، وخصوصًا في مرحلة التأسيس عند سيبويه مثلاً، فكانت أحكامهم معيارية، يتضح ذلك فيما أشار إليه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ إذ فرّق بين صحة التركيب النحوي في الجملة وقبول دلالتها. عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجيات الخطاب الأصولي، ص ٥.

أ- المعنى النحوي: النمط الأول:

جاء	الرجلان	كلاهما
وحدة مشتركة	وحدة تامة	وحدتان مضافتان

النمط الثاني:

جاء	كلا	الرجلين
وحدة مشتركة	وحدة ناقصة	وحدة متممة

ب- الأثر الإعرابي:

جاء	الرجلان............كلاهما إعراب المثنى كلا[1]..................الرجلين إعراب المقصور

٣) أحادية النمط:

لعل الحكمة التي تشكّل الفكر النحوي على أساسها تقوم على تصور لأحادية النمط القاعدي، بحيث تُصاغ الجملة على طريقةٍ واحدة، كأن تكون مرفوعة الفاعل ومنصوبة المفعول، ثم يصبح هذا قياسًا للتراكيب اللغوية الأخرى، وهذا ما نطلق عليه "أحادية النمط"، فلا يجيء الفاعل منصوبًا، والمفعول مرفوعًا، فيخالف النحو الذي تكلمت به العرب[2]، ولكن يصحب الإنسان مع أخيه الإنسان قدر الاختلاف، ويؤكد هذا ما يذهب إليه الدكتور سعد مصلوح[3] من أمر التوافق

(١) لم يقل أحد حسب اعتقادي بأن كلاً هنا مثنى جاء على لغة من يلزمه الألف، ولم يقل أحد كذلك بأن الألفَ قلبت ياءً في حال إلحاقه بالمثنى.

(٢) ما خرج عن هذه الأحادية وجد وصفًا عند النحاة بالشذوذ، ولم يخل من فوائد، منها إتاحة الفرصة للتوسع في مجال الاستعمال اللغوي، والتنبيه على الأصل، وللتخفيف، ولكثرة الاستعمال. فتحي عبد الفتاح، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ص ٤٨- ٥٢.

(٣) سعد مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص ١٥٥.

والاختلاف في الظاهرة اللغوية الإنسانية، فالتجانس والتنوع قطبان متجادلان يتجاذبان السلوك البشري، واللسان الذي تشترك فيه أمة من الأمم فيه ما تتفق عليه طائفة، وفيه ما تنفرد به طائفة أخرى عن البقية، وهو نتاج عن فعل العوامل الزمانية والمكانية والثقافية والاجتماعية في هذا اللسان، وبما هو مظهر لصراع عوامل الانتماء المجمّعة، وعوامل الانتماء المفرِّقة في أبناء الجماعة اللغوية الواحدة.

ربما تحدث التعادلية بين ما يصيب اللهجات العربية وتلك اللغات سابقة الذكر من حيث الوقوع في طبيعة الاتفاق والاختلاف، فإذا اتفقت في بعض الظواهر فإنها تختلف في بعضها الآخر، وهو ما يتيح الفرصة لخصوصية كل لسان. ومن هذا:

ضربَ الزَّيْدُون عمرًا

فعل + فاعل + مفعول به

ونحو:

الزَّيْدُون ضَرَبُـوا عمـــرًا

مبتدأ +فعل +فاعل+ مفعول به

أما قولنا:

ضرَبُوا الزّيدون عمرًا

فعل+ فاعل+ فاعل+ مفعول به

فلا يكاد يُتصوَّر تحققه لوجود فاعلين في الجملة، فيصبح من الشاذ الذي لا يقاس عليه، أما قولنا:

قامتْ فاطمة. (فعل+حرف للتأنيث+ فاعل)

فلا إشكال فيه، فالتاء حرف دالٌّ على التأنيث ومشعر به، وكذلك قولنا:

قامت الرجال. (فعل+ حرف للتأنيث+ فاعل)

فإذا كان النمط الأخير جائزًا فلأن التاء ليست من جنس الاسم، أما النمط التركيبي: قاموا الرجال، أو ضربوا الزيدون عمرًا، فإنه غير جائز قياسًا، وإن ورد

سماعًا عن العرب، ومع هذه الازدواجية تنبعث الحكمة في تطور بعض الشواذ عن أصول تركيبية، تنتمي إلى ما يُعرف بالقواعد العامة (universal grammer عند نعوم تشومسكي Noam (Chomsky)، ولكنها لا تخصّ اللغة الإنسانية، بل تنحدر وتقل سعتها لتشمل تلك القواعد العامة في اللغة مع المتغير اللهجي في محيطها، وتصبح القواعد العامة هي الركيزة المشتركة بين اللهجات من ناحية وبينها جميعًا وبين الفصحى من ناحية ثانية، أما الأشكال الخاصة بلغة من اللغات أو بلهجة من اللهجات فهي المتغيرات التي تختلف من لغة إلى أخرى.

٤) المخالفة التداولية:

إنّ طبيعة الشواذ مخالفة الشائع في الواقع اللغوي، أو المستعمل من الخطاب، وإن كان لا يُنْكَر عليها صفة التداولية كما سبق، وإنما حُكِم عليها بالشذوذ لمخالفة الأصل، وهو المتفق عليه عند النحاة، وبالتالي مخالفة شروط القاعدة، وتأتي النظرة النقدية للنحاة إلى جواز ذلك فيما هو مروي ومنقول، ومعنى جوازه هو استقامته، أو اعترافهم بصحته، لكن يحظر معاودة استعماله، أو لا تعد معاودة محاكاته من الجائز.

ومن هذا النحو: إلزام المثنى ألفًا في جميع أحواله: فالمثنّى صيغة تشترك فيها معالجة علم النحو العربي مع الصرف، كلٌّ حسب اختصاصه، فهو صيغة صرفية، تدخلها مورفيمات الإعراب في نهايتها، فتتغيّر صورتها، تُرْفَع حينئذٍ بالألف في حال الرفع، وتُنْصَب وتُجَرّ بالياء في حالتي النصب والجرّ، ومن الشاذ قول الراجز:

إنَّ أَبَـاهَا وأَبَـا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غايَتَاهَا[1]

---

(١) الرجز اختلف في نسبته، فهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، وله أو لأبي النجم في: العيني، المقاصد النحوية، ج١، ص١٣٣، وله أو لرجل من بني الحارث في: البغدادي، خزانة الأدب، ج ٧، ص٤٥٥.

وقوله أيضًا:

وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا

....

يَا لَيْتَ لِي عَيْنَاهَا وَفَاهَا[1]

فقد نقل ذلك الشعر عن العرب، ويتضح فيه استعمالهم للمثنّى بإلزامه الألف في جميع أحواله وإعرابه إعراب الاسم المقصور، أي بالحركات المقدرة على آخره، ورغم أن هذه اللغة قليلة إلا أنها منقولة عن العرب.

ومنه أيضًا زيادة "مِنْ" في الكلام الموجب[2]: يذهب البصريون إلى أن "مِنْ" لا تُزاد في الإيجاب، ولكن تزاد في حيّز النفي، ومجرورها نكرة، نحو: ما جاءني من أحدٍ، غير أن الكوفيين أوردوا قول العرب: "قد كان مِنْ مطرٍ"، وعليه فزيادتها واضحة في هذا المثال، ويستدل الأخفش على جواز زيادتها في الإيجاب بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣١﴾﴾[3]، فلو أن "من" أصلية لأدت معنى التبعيض، الذي تخالفه حسب رؤية الأخفش في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾﴾[4].

إن الذي احتجّ به الكوفيون على زيادة "مِنْ" يتضح في المثال: "قد كان من مطر"، لقطعيته بزيادتها، أما في الآية الكريمة فلا يخلو أمر الدلالة فيها من تأويل، حسب الرؤية للسياق اللغوي، أما القول في "قد كان مِن مطر" فإنه جاء تعبيرًا محفوظًا من

=وهذا البيت شاهد على لغة القصر في الأسماء الستة، وشاهد أيضًا على إلزام المثنّى الألف في حالة النصب، على لغة.

(١) الرجز يُنسَب لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، وله أو لأبي النجم في: العيني، المقاصد النحوية، ج١، ص١٢٣.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: أبو الفداء، الكناش في النحو والتصريف، ج٢، ص ٧٢.

(٣) سورة الأحقاف٣١.

(٤) سورة الزمر٥٣.

لغة أو لهجة، وظلّ متداولاً على ألسنة المتحدثين، وهذا يعني أنه فقد الشهرة والانتشار في اللغة المشتركة، فلا يقال: جاء من أحدٍ، ولكن بقيت هذه الآثار، وإن كانت قليلة، تخالف الشائع.



ثالثًا: خصائص السياق:

(السياق Context) هو مجموعة الظروف التي تحفُّ فعل التلفظ[1]، فعناصره لغوية وغير لغوية[2]، أما التسييق فهو ربط الكلام "الملفوظات" بسياق النص، فاللغة ليست حسابًا منطقيًا دقيقًا، لكل كلمة معنى محدد، ولكل جملة معنًى محّدد كذلك، لكن الكلمة الواحدة تتعدد معانيها بتعدد استخدامنا لها في الحياة اليومية، وتتعدد معاني الجملة الواحدة حسب السياق الذي تُذكر فيه[3]. وتُسمّى العناصر اللغوية أيضًا بالسياق اللغوي[4]، وغير اللغوية تتصل بسياق التلفّظ أو سياق الحال أو سياق الموقف[5]، ويمثل أبعادًا كثيرة، والنظرة إليه لا بدّ أن تكون من جهات متعددة، تنبع من النصّ، وتنطلق من ملابسات القول والبيئة والثقافة وخصوصية المتكلم، حتى تصل إلى مواضعها من كتب النحو واللغة، حيث يتولد سياق آخر، هو سياق منبثق عن التلقي، ولا يغيب عنه أمر الرواة وظروف الشارحين وأحوالهم، ويشمل السياق ظروف الحاضرين من المستقبلين لكلام النحاة وشروحهم والواقع الثقافي وغيره مما يؤثر في صياغة المفاهيم وبلورة أهداف النص.

إن النصّ يرتبط مع الكائنات الخارجية بواسطة الإنسان بوصف الأخير باثًا

---

(١) عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجيات الخطاب الأصولي، ص ٤١.

(٢) ردة الله الطلحي، دلالة السياق، ص ٥١.

(٣) إدريس مقبول، الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص٣٠٩.

(٤) ويشترط فيه أن تنتظم فيه وحدات النص وعناصره، وتتصل بواسطته الجمل فيما بينها، وتترابط، فهو بيئة لغوية وتداولية، ولا نكاد نتوصل إلى معنى كلمة إلا من خلاله.

(٥) عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجيات الخطاب الأصولي، ص٤٠.

ومستقبلاً، كما يتصل بالظروف الاجتماعية والتاريخية، فالإنتاج الفكري يرتبط بأنشطة الإنسان العلمية والاقتصادية[1]. ولا يخفى علينا أن بعض النصوص التي اعتمدها النحاة على أنها شواهد أو أمثلة تقوم مقامها قد يكتنفها في الجهل بالسياق الأصليّ، فبعضها يتصل بفترات زمانية قديمة في تاريخ العربية وبعضها مجهول المصدر فهو من قبيل اللهجات، وغاب عن بعضها الإلمام الحقيقي بالسياق الأصلي، أو تُوُهِّم سياقٌ غيره لا يتوافق حتمًا مع السياق الأول، ولا ندري شيئًا عن حال التلفظ في وقت الإصدار، وهذا يمثل نقصًا في المعلومات عن النص للتمكن من تفسيره بشكل تام.

كل هذا يشير إلى أننا نقف على نصوص لها طبيعتها الخاصة، فهي ليست وليدة لحظة، وإنما هي متباعدة في مجاهل التاريخ، مغمورة في سياقات كثيرة عبر روايتها مشافهة بين كثيرين من المرددين لها، وأما قائلوها فأحيانًا غير معروفين. فعلى سبيل المثال حكاية المضارع واسم الفاعل من "عسى" يقال: عسى يَعْسِي فهو عاسٍ، وحكاية المضارع كذلك من "طفق يطفق"[2]، فهذه اللغات تعود إلى اللغة القديمة، ولكن انتابها الهجر والنسيان، فما عادت توجد في النصوص المروية، وعدّت تلك البقايا شاذةً في مكانها.

إن أمر السياق يرتبط بمعرفة المستوى اللغوي للمتكلم وقدرته على التمثيل الجمعي لأفراد جماعته اللغوية، كما يتصل بالكيانات اللغوية، التي تختلف عن سابقتها بعض الشيء، كما يتصل بخصائص العلاقات الداخلية في النص، نحو إهمال العامل، والاضطراب الإعرابي، وطبيعة النص الشعري بما يفرضه على الشاعر من وزن وقافية.

---

(١) توفيق الزيدي، أثر اللسانيات في النقد الأدبي، ص ١٤٤.

(٢) شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٣١٣.

وقد اخترنا أن نوضح السياق وفق قسميه الداخلي والخارجي:

الأول: السياق الداخلي:

- سياق إهمال العامل:

الإعراب أثرٌ يجلبه العامل، وإنْ كان- وحده - كما يقول الدكتور أحمد قدّور[1]- لا يقوى على تبيان المعنى النحوي، فإن النحاة لم يقصدوا في البداية أنه عامل حقيقيّ يتسلط على المعمولات، وإنما قصدوا أنه عامل اقتراني، يفسّر التغيير الحاصل في حركات أواخر الكلمات. فالعوامل كما يرى الأنباري[2] ليست مؤثرة حسيةً كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إما أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود الشيءِ، ويصور ذلك بأنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر.

إنَّ بعضَ العلاقات بين ألفاظ التراكيب أصابها إهمال العامل، ووُجِدَت بعض الشواذ تخالف قوانين الإعراب[3]، والتزمت إهمال العوامل المحفوظة، وهو ما ارتضينا أن نسميه "سياق الإهمال"[4]. ومن أمثلة ذلك:إسكان آخر المعرب المتحرك:

---

(١) أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص ٢٣١، ٢٣٢.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٤٢.

(٣) يرى الدكتور عبد السلام المسدي (مبادئ اللسانيات، ص ١٤٣) أن العربية تعرف في عملية التحليل التركيبي الكلمات العاملة والكلمات المعمولة، وهي تعكس أثر بعضها في بعض في التركيب، فيضاف في ذلك الدلالة النحوية التداولية، التي لا تكتشف إلا بالقاعدة.

(٤) عبّر عنه الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (العلامة الإعرابية، ص٣٣٢) بالترخّص في العلامة الإعرابية فذهب إلى أن النظام اللغوي يسمح ببعض الترخُّص في القرائن التي تعمل متعاونةً على إحكام تماسك الجملة، على أن هذا الترخّص نفسه جزءٌ من النظام اللغوي يسمح به في الموضع المعين لأداء غرض مخصوص، ومعنى هذا أنه لم يحدث عبثًا أو تلاعبًا، لكنه يُؤتى به عن قصد وتعمد بهدف إحداث أثر معيَن، ولمَّا كان النحاة لا تعنيهم إلا القواعد فقد شُغلوا بها دون تبيين ما ترمي إليه هذه الرخص.

نحو قراءة حمزة لقوله تعالى: ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئْ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾[1]، بإسكان الهمزة من "السَّيِّئ". وكان حقه أن يكون بكسرها، ويبدو أنه تخفّف من الكسرة، ولكن هذا السياق محدود، فهناك إعراب واقع على الكلمات الأخرى التي هي من تمام الآية. ومنه إهمال الجازم "إذا دخل على المضارع الناقص": نحو قول الشاعر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثمَّ جئتَ معْتَذِرًا   مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولم تَدَعِ[2]

فقال: لم تهجو، ولم يقل: لم تَهْجُ، وهو الأصل، ولكن يُلاحَظُ أنه قال "ولم تدعِ"، فجزم المضارع الناقص، مما يدلّ على أنه ليس نظامًا تركيبيًّا. ولكن الترخص في العلامة الإعرابية يمثل الدافع من وراء عدم الجزم.

ومثله قول الشاعر:

لولا فوارسُ مِنْ ذُهْلٍ وأُسْرَتُهُمْ   يومَ الصُّلَيْفَاءِ لم يُوفُونَ بالجَارِ[3]

فقال: لم يوفون، وكان حقه حسب النظام التركيبي السائد أن يقول: لم يوفوا، بجزم الفعل بحذف النون. ومن هذا القبيل قوله تعالى: (إنَّ هذان لَسَاحِران)[4]، وقد سبق أن "إنّ" هنا من الوجوه أنها مهملة، فهي بمعنى "نعم". ومثله قول الشاعر:

أنْ تَهْبِطِينَ بلادَ قَــوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ[5]

فقال: أن تهبطينَ، والقياس: أن تهبطي، بحذف النون للنصب.

---

(١) سورة فاطر٤٣. فقد قرأ حمزة والأعمش (ومكر السيئ) بإسكان الهمز. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٥٣٥.

(٢) البيت لأبي عمرو بن العلاء، وهو في: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ١٠٤، والفارسي، كتاب الشعر، ج١، ص ١٠٤.

(٣) البيت بدون نسبة في: العيني، المقاصد النحوية، ج٤، ص ٤٤٦.

(٤) سورة طه: ٦٣.

(٥) البيت للقاسم بن معن في: العيني، المقاصد النحوية، ج ٢، ص ٢٧٩. وقيل إن "أنْ" أهملت هنا حملاً على "ما" المصدرية، وقيل إنها مخففة من الثقيلة، والأصل: أنك تهبطين، فخففها وحذف اسمها.

- **سياق الاضطراب:**

قد يكون العامل مؤثرا لكنه غير ثابت في جلب ذلك الأثر على معموله، فيُوصَف بالاضطراب؛ لعدم جريانه على حالة واحدة، ولكنه يؤدي أكثر من عمل أو تكون له أكثر من وظيفة نحوية، حسب سياقه اللغوي، وهذا يُطلق عليه باضطراب العامل، أو سياق الاضطراب، ومن العوامل التي تُوصَف بذلك "لات"، فقد قيل عنها إنها حرف بمنزلة "ليس"، ولا أظنّ أن عملها من قبيل الظاهرة الإعرابية بقدر ما يرجع إلى قراءة النحاة للمعنى وقصديته، في دلالتها على النفي، فكان بإمكانهم أن يقولوا في "حين" في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1] أنه منصوب على الظرفية، إلا أنهم ذهبوا إلى كونها ناسخةً، وتختصّ بالدخول على الوقت أو الحين اسمًا وخبرًا، مع حذف أحدهما، والكثير حذف الأول.

وقد جاءت "لات" في الشعر ولا تحتفظ بهذه القيود، نحو قول الشاعر:

حَنّتْ نَوَارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وبدا الّذي كانتْ نَوارُ أَجَنَّتِ[2]

وقد جعل النحاة "هنَّا" بمعنى "حين" وهذا من أجل دخول "لات" عليها، وهي في الأصل للمكان[3]، والدافع لهذا التوجيه هو احتفاظ "لات" بالدخول على الحين، فأوَّلوا ما كانَ للمكان ليكون للزمان، وهو "هنَّا".

ومن ذلك مجيء بعض الكلمات متغايرة في التصنيف حسب زعم النحاة، مثل الكاف، فالمشهور عنها أنها حرف تشبيه وجرّ، إلا أنها تجيء اسمًا، كما في قول الأعشى:

---

(١) سورة ص: ٣.

(٢) البيت فيه اختلاف في النسبة فهو لحَجْل بن نَضْلَة في: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ج١، ص ٩٥، ولشَبيب بن جُعَيل في: الآمدي، المؤتلف والمختلف، ص١١٥.

يستشهد النحاة بهذا البيت على شيئين: الأول أنّ "هَنَّا" يُشارُ بها إلى الزمان، والأصل أنها للمكان، والثاني أن "لات" تعمل في "هَنَّا"، وقيل إن "لات" غير عاملة.

(٣) فخر الدين الخوارزمي، شرح أبيات المفصل، ج ١، ص ٤٦٢.

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ   كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ[1]

فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية، وفعله هو "ينهى"، والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن.

وتكثر في المؤلفات النحوية هذه الظاهرة، فيكون للعامل أكثر من سياق، ولا مانع من أن يكون أحدهما أكثر شهرةً من الآخر، ومن ذلك:

العامل	السياق الأول	السياق الثاني
أنْ	تنصب الفعل المضارع	تجزم الفعل المضارع
لم	تجزم الفعل المضارع	تنصب الفعل المضارع
إنَّ	ناسخة تنصب المبتدأ وترفع الخبر	ينتصب الطرفان بعدها
لعلّ	تنصب المبتدأ وترفع الخبر	تجر الاسم بعدها
كي	تنصب المضارع	تجر المصدر المؤول
القول بمعنى الظن	فعل متعدّ	فعل متعدٍّ لمفعولين[2]

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ج ٩، ص ٤٥٣.

يستشهد النحاة بهذا البيت على شيئين: الأول أنّ "هَنَّا" يُشارُ بها إلى الزمان، والأصل أنها للمكان، والثاني أن "لات" تعمل في "هَنَّا"، وقيل إن "لات" غير عاملة.

(٢) نحو قول الراجز:

قَالَتْ وكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا

هذا لعَمْرُ اللهِ إسْرَائِينَا

فالمفعول الأول هو "هذا"، والثاني هو "إسرائينا". العيني، المقاصد النحوية، ج ٢، ص ٤٢٥.

عسى	من أفعال الرجاء	تعمل عمل "لعل"[1]

العوامل السابقة وهي: "أنْ ولم وإنّ ولعلّ وكي وقال" تحتفظ بالقدرة على التأثير فيما بعدها، غير أنها تؤدي عملاً يوصف بالازدواجية من سياق لآخر.

ج- سياق التجاذب بين الإعراب والبناء:

يؤثر الإعراب في توجيه الدلالة النحوية المعروفة بالدلالة الوظيفية، لما يشكله من قرينة دالة على الموقع والرتبة في التركيب بما يحمله من العلامة الإعرابية، ولقد وُجِدت مجموعة من الألفاظ التي وقعت تحت طائل جدلية الإعراب والبناء، فتُبنى وإن كان الأصل المحفوظ لها هو الإعراب، وتُعرب وإن كان الأصل المحفوظ لها البناء، فهو سياق داخلي للنص[2]. ومنه "لدن"، فالمحفوظ لها أنها ظرف ملازم للإضافة، وهو مبنيٌّ، كقوله تعالى: (وعَلَّمْنَاهُ مِن لدُنَّا عِلْمًا)[3]، لكنه ورد معربًا في رواية أبي بكر عن عاصم: (لِيُنْذِر بأسًا شديدًا منْ لَدُنِهِ)[4]، وربما يكون مثله قول الشاعر:

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْرِي

مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ[5]

---

(١) وذلك في قول عمران بن حطان:

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

فقد عامل "عسى" معاملة "لعل" فنصب الاسم، وحذف خبرها. الفارسي، كتاب الشعر، ج٢، ص ٤٩٤، وسيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٧٥.

(٢) تُصنَّف العربية على أنها من اللغات المتصرفة أو التحليلية، ويمتاز هذا القسم بأن كلماته تتغير معانيها بتغير مبانيها، وبأن أجزاء الجملة يتصل بعضها ببعض بروابط مستقلة تدل على العلاقات. انظر: على عبد الواحد وافي، نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، ص ٥٧، ٥٨.

(٣) سورة الكهف: ٦٥.

(٤) سورة الكهف: ٢.

(٥) بيتان من الرجز، لراجز من طيِّئ، في: العيني، المقاصد النحوية، ج٣، ص ٤٢٩، وابن جني،

وهنا احتمالان في "لدن": الأول أنها أُعْربتْ على لغة قيس، فجُرَّتْ بالكسرة، والثاني أنها كُسِرتْ لالتقاء الساكنين. ومنه "معً"، فهي اسم مكان الاصطحاب أو وقته، والمشهور فيها أنها معربة، ففتحتها فتحة إعراب، لكن يتجاذبها حالة أخرى، فتجيء ساكنة العين، ويرى النحاة أنها حالة بناء، ومنه قول جرير:

وَرَيْشِي مِنْكُمُ وهَوايَ مَعْكُمْ   وإنْ كانَتْ زِيارَتُكُمْ لِمَامَا[1]

ويرصد النحاة مجموعةً من الحالات التي يوجد فيها ذلك السياق، نحو "قبل وبعد وغير"، فتأتي معربة ومبنية حسب السياق.

- سياق الضرورة:

ومما أثّر في النظام التركيبي المتداول ما يُسمّيه النحاة بالضرورة، خاصة الشعر، وقد قال بهذا سيبويه، عندما فرَّق بين لغة الشعر ولغة النثر، فذكر أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر[2]، وهذا السياق له طبيعته الخاصة التي اضطرت الشاعر إلى أن يخالف القاعدة المشهورة، وينحو بها نحوًا آخر، ولقد امتلأت كتب النحو بها، وألّف فيها جمع من النحاة[3].

ولعلّ القول بالضرورة في كثير من الأحيان يصيب البحث بالتوقف، وعدم الاجتهاد في العثور على أمثلة تركيبية متغايرة، وهو ما يفسّر اللغات التي تطورت عنها النماذج المعاصرة في الفترة اللغوية المتزامنة مع البحث، نحو قولهم بفكّ التثنية للضرورة، في قول الراجز:

=الخصائص، ج٢، ص ٢٣٥.

والشاهد فيه: من لدنِ، بكسر نونها، إمَّا على أنها اسم مجرور بـ"مِنْ" على لغة قيس، وإمّا لأنها منية على السكون، ثمّ كُسِرت لالتقاء الساكنين.

(١) البيت لجرير في ديوانه ٢٢٥، والعيني، المقاصد النحوية، ج٣، ص ٤٣٢، وللراعي النّميري في ملحق ديوانه ٣٣١، وسيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٢٨٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٦.

(٣) من هذه الكتب: ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز، وقد حققه الدكتور رمضان عبد التواب، وضرائر الشعر، لابن عصفور.

كَـأنَّ بينَ خِلْفِهَا والخِـلْفِ
كَشَّةَ أَفْعَى في يبيسٍ قُفٍّ[1]

فلم يقل: بين خِلْفَيْها، وإنما قال: بين خِلْفِها والخِلْف، بإفراد المتعاطفين، وهـذا مـا يـدلُّ علـى أن أصـل المثنَّـى العطـف بـالواو، غـير أنـه وُضِـعت صيغة المثنَّى للاختصار.

ومثله قول الراجز أيضًا:
لَيْثٌ ولَيْثٌ في مجالٍ ضَنْكِ
كلاهما ذو أَشَرٍ وَمَحْكِ[2]

فلم يقل ليثان، وإنما قال: ليث وليث.

ومثله قول الراجز أيضًا:
كـأنَّ بينَ فكِّـهَا والفكِّ
فارةُ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ[3]

فالمراد: بين فكَّيْها، لكنه جاء بها على إفراد المتعاطفين ضرورةً.

وربما تُعلّل الضرورة هنا لتعمُّد ذكر الفرق بين المتعاطفين، فهما ليسا متطابقين، فالليث الأول غير الثاني، والفك الأول غير الثاني كذلك، من رؤية الشاعر، فلجأ إلى فكّ التثنية.

ومن هذا قول طرفة:

اضْرِبَ عنـكَ الهُمُـومَ طـارِقَها ضَرْبَك بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ[4]

---

(1) رجز بدون نسبة في: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ٤٨.

(٢) الرجز لواثلة بن الأسقع أو لجحدر بن ما لك في: البغدادي، خزانة الأدب، ج ٧، ص ٤٦١.

(٣) الرجز لمنظور بن مرثد في: البغدادي، خزانة الأدب، ج ٧، ص ٤٦٢.

(٤) البيت في: فخر الدين الخوارزمي، شرح أبيات المفصل ج١، ص ٤٣٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٦، ص١٠٧.
والشاهد فيه: اضربَ، فقد حذف نون التوكيد في الوصل دون ساكن، وهذا نادر.

والأصل فيه "اضرِبَنْ" بنون التوكيد الخفيفة، حُذِفَت للضرورة، وبقيت الفتحة[1]. وقد تكون طريقة النطق في زمنه بنونٍ خفيّة، لكنها لا تؤثر في الوزن، مما أتاح للنحاة فرصة التحقق منها.

ومثله ما عبّر عنه النحاة بأقبح الضرورات، في قول العجّاج:

فَقَدْ رأى الرَّاؤونَ غَيرَ البُطَّلِ

إنَّكَ يا مُعَاوِ يا ابنَ الأفضلِ[2]

فلقد جاء "معاوية" مرخَّمًا مرتينِ، حسب ما ذُكِر، فإنه رُخِّم أولاً فأصبح "معاوي"، ثم رُخِّم ثانيًا فصار "معاو"، وهذا ضرورة.

وكان من المفيد أن يعالج هذا وفق سياقه وما نجم عنه من دلالة قد تفيد.

الثاني: السياق الخارجي:

٢) الخصوصية اللهجية:

يلاحظ كما سبق أن الشواذ تحمل خصائص لهجية، وقد أشار النحاة إلى ذلك، ومنه ما يسمّى بألقاب اللهجات[3]، وإن غلبت على قضايا الأصوات والصرف، وقليل منها في النحو مثل "ما" الحجازية و"ما" التميمية.

ومن أمثلة ذلك في التركيب: مجيء "الَّذُون" في حال الرفع بالواو والنون، أما اللغة المتداولة بين العرب للاسم الموصول لجمع المذكر فهي صيغة "الذين"، وهو مبني على فتح آخره، إلا أن هناك لغةً نادرة جاءت عن قبيلة هذيل، وهي "الَّذون" في قول الراجز:

---

(١) وفي جلال الدين السيوطي، شرح شواهد المغني، ج ٢، ص ٩٣٣ أنه مصنوع عند ابن بري.

(٢) البيتان في ديوانه ١/ ٢٥١، وسيبويه، الكتاب، ج ٢، ص٢٥٠، والبغدادي، خزانة الأدب، ج ٢، ص ٣٧٨.

(٣) نحو: الكشكشة والشنشنة والكسكسة والعنعنة والفخفخة والعجعجة والعجرفية والغمغمة والتلتلة وغيره. أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث، ص٣٥٩- ٤١٦.

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا

يَـوْمَ النَّخيلِ غارةً مِلْحَاحَا[1]

أما عن آراء النحويين في الكلمة فمتعددة، فهي مرفوعة على أنها معربة إعراب جمع المذكر السالم، وهي ليست جمع مذكر سالم على وجه الحقيقة، وهي أيضًا مبنية جاءت على صورة المعرب، وقيل إنها مبنية على الواو والياء.

ومن ذلك قول الشاعر:

عَزَمْتُ على إقامةِ ذِي صَبَاحٍ　　لأمرٍ ما يُسَوِّدُ مَنْ يَسُودُ[2]

فـ"ذا" في قوله "ذي الصباح" من الظروف اللازمة غير المتمكنة، ولا يجوز جرُّها إلا في لغة قوم من خَثْعَم. ومن ذلك قول جذيمة الأبرش:

ربَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ　　تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ[3]

يأتي هذا البيت شاهدًا على توكيد الفعل بالنون الخفيفة "ترفعن" ضرورة، بعد "ما" المسبوقة بـ"رُبَّ"، وهذا نادرٌ، وذهب الشيخ محمود شاكر في تحقيقه لطبقات فحول الشعراء[4] في تعليقه على هذا البيت إلى أنها لغة قديمة، لم يجلبها اضطرارٌ. ومن أمثلة ذلك أيضًا هذه اللغات:

---

(١) العيني، المقاصد النحوية، ج١، ص ٤٢٦، والبغدادي، خزانة الأدب، ج٦، ص ٢٣. وقد اختلف في نسبته، فقيل إنه رجل جاهلي من بني عقيل، اسمه أبو حرب الأعلم، وقيل إنها ليلى الأخيلية، وقيل إنه رؤبة، إلى آخر ذلك من اضطراب نسبة البيت.

(٢) البيت لأنس بن مُدرِكَة الخَثْعَميّ في: فخر الدينّ الخوارزمي، شرح أبيات المفصل،ج ١، ص ٤٤٤، والبغدادي، خزانة الأدب،ج ٣،ص ٨٧، ونُسب إلى أنس بن نهيك في: ابن منظور، اللسان (صبح)، ج ٢، ص٥٠٣.

(٣) الفارسي، كتاب الشعر، ج٢، ص ٣٩٢، وسيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٥١٨.

(٤) ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج١، ص٣٨.

الظاهرة	اللهجة
إسكان أواخر الكلمات بإسقاط العلامة الإعرابية	لغة لبني تميم وعلى وفاقها جاءت أحرف من قراءة أبي عمرو بن العلاء[1]
إلزام المثنّى الألف	لغة بني الحارث بن كعب[2]
نصب اسم "إنّ" وخبرها	لغة لبعض العرب[3]
عدم جزم المضارع المعتل بحذف حرف العلة	لغة طيئ وبعض بني عبس وبعض بني حنيفة[4]
"ما" الحجازية والتميمية	لغة الحجاز وبني تميم[5]
جزم المضارع المعتل في غير موضع الجزم	لهجة هذيل[6]
جزم الفعل الصحيح الآخر في غير موضع الجزم	لغة بني عبس وبني ضبة[7]
إعراب "لُدن"	لغة قيس[8]

(١) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص ٣٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤٧.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها. وقد خرّج أبو حيان قراءة سعيد بن جبير: (إنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ) سورة الأعراف: ١٩٤. وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ٤، ص ٤٤٤.

(٤) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص ٣٤٨.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٨.

(٦) الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص ٢٣٥.

(٧) الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص ١٦١.

(٨) انظر: شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٦٥. وهناك قراءة موافقة للغتهم، وهي قراءة أبي بكر عن عاصم: ﴿قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ سورة الكهف: ٢، بكسر نون لُدن وهي رواية أبي بكر. انظر: الواسطي، الكنز في القراءات العشر، ج٢، ص ٥٤٣.

الجزم بـ"أنْ"	لغة بني صباح من ضبة[١]
الجزم بـ"لو"	لغة قوم[٢]
النصب بـ"لم"	بعض العرب[٣]
فتح نون المثنَّى	لغة عن العرب[٤]
"ليت" تنصب المبتدأ والخبر	لغة لبعض العرب[٥]
حذف نون المثنّى من "اللتان"	عند بعض ربيعة وبلحارث[٦]
فتح نون المثنى وضمُّها	لغة عن العرب[٧]
لعل حرف جر	لغة عقيل[٨]
قلب ألف المقصور ياء في حال الإضافة "هوَيَّ"	لغة هُذَيل[٩]
متى تجر ما بعدها	لغة هذيل[١٠]

---

(١) محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص ٣٤٨.

(٢) المرجع السابق، والصفحة نفسها.

(٣) المرجع السابق، والصفحة نفسها. وعليها جاءت قراءة أبي جعفر المنصور: (ألم نشرحَ لك صدرك).
انظر:ابن جني، المحتسب، ج٢، ص٣٦٦.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٧٠.

(٥) وذلك في قول رؤبة أو أبيه العجاج:
يا ليْتَ أيَّامَ الصبَا رواجِعَا
ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ١٠٤.

(٦) البغدادي، خزانة الأدب، ج ٦، ص ١٤.

(٧) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ١٢٩، ج٤، ص ٦٤، والبغدادي، خزانة الأدب، ج ٧، ص ٤٥٢- ٤٥٧.

(٨) انظر: شرح ابن عقيل، ج٢، ص ٨.

(٩) فخر الدين الخوارزمي، شرح أبيات المفصل، ج ١، ص ٥٠٢- ٥٠٤.

(١٠) انظر: شرح ابن عقيل ج٢، ص ١٠.

بناء "مع"	لهجة ربيعة [1]
إعراب "لدن"	لهجة "قيس" [2]
إثبات ألف "أنا" في الوصل كما في الوقف	لغة بني تميم [3]
إجراء الوقف مجرى الوصل	لغة بعض العرب [4]

- **الجغرافيا اللغوية:**

يرى بعض الباحثين أن الجغرافيا اللغوية لم تُعرف بشكل دقيق في تراثنا اللغوي [5]، معتمدًا على أنه لم تفرد لها دراسة، ولكن في الحقيقة توجد إشارات واضحة ترجّح معرفتهم بأثر المكان في الخصائص اللغوية، ولقد كانت هناك إشارة للبعد المكاني من خلال الألقاب التي كانوا يطلقونها خاصة على الشعراء [6]، وكذلك في منهجهم في الاستشهاد بالنثر.

وفي العصر الحديث أُطلق على مجموعة النقاط السكانية أو الجماعات التي

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ج ٢، ص ٦٧.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ج ٢، ص ٦٥.

(٣) كما في قول أبي النجم:

أنا أبو النَّجمِ وشِعْرِي شِعْرِي

انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج ١، ص ٤٣٩.

(٤) نحو قول أبي النجم:

واللهُ نَجَّـاكَ بِكَفَّيْ مُسْلمتْ

مِن بعدِما وبعْـدِما وبعْدِمَتْ

كانتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِندَ الغَلْصَمَتْ

وكادتِ الحُـرَّةُ أنْ تُدْعَى أمَتْ

انظر: ابن منظور، اللسان (ما)، ج ١٥، ص ٤٧٢، والعيني، المقاصد النحوية، ج ٤، ص ٥٥٩.

(٥) سعد مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص ١٧٣.

(٦) نحو: الأحنف بن قيس، والأحول الأزدي أو الكندي، وابن أحمر الكناني، والأخضر بن هبيرة الضبيّ، وأعشى قيس، وأعشى باهلة، ومجموعة الشعراء الهذليين... وغيرهم.

يجمعها عدد من ظواهر الاستعمال اللغوي الموحد بينها والمائز عن غيرها الكيانات اللغوية[١]، التي تحدّ كلاً منها حدود حسب ما يعرف بنقاط الجذب التوزيعي، أو الحزم التوزيعية[٢].

ويؤكد جان روسو على أثر الجغرافيا في اللغة الفرنسية فيقول: "لغات الجنوب لا بدّ أنها كانت حيةً ورنانةً ونابرة وبليغة وكثيرة الغموض من فرط مكانتها، أما لغات الشمال فلا بدّ أنها كانت صمّاء خشنة مقطعة وحادة ورتيبة وواضحة من فرط ما فيها من الكلمات لا من حسن تركيبها"[٣].

ولقد كانت خريطة عند اللغويين القدامى في الاعتداد بالاستشهاد بالنثر، تجلّت في تقسيمهم للقبائل على أساس جغرافيا اللغة، فعندما تقترب القبيلة من قريش فيعتدّ بكلامها، وكلما اقتربت من العجم قلت فصاحتها، وفي ذلك يشير السيوطي[٤] إلى أنه لا تؤخذ اللغة عن حضريّ قط، ولا عن سكان البوادي ممّن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين هم حولهم، فإنه لم يؤخذ عن لخم ولا عن جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرية، ولا من تغلب واليمن، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم القبط والفرس، ولا

---

(١) سعد مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص ١٧٣.

(٢)ويذكر الدكتور سعد مصلوح(في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية ١٦٤، ١٦٥) مناطق الكيانات اللغوية على النحو التالي: المنطقة المركزية: وتبدو متجانسة نسبيًا من حيث السلوك اللغوي. والمنطقة الانتقالية: تتميز بزيادة درجة التنوع اللغوي. والجزر اللغوية: وهي مناطق معزولة لغويًا عمّا حولها، وتمتاز باستعمال لغوي يخالف سائر النقاط المحيطة. ومنطقة المخلفات اللغوية: وهي نوع من الجزر اللغوية، إلا أنها تختلف عن الجزر الأخرى بأن الظاهرة الاستعمالية التي تميزها تنتمي إلى مراحل زمنية متقدمة من تاريخ اللغة.

(٣) جان جاك روسو، محاولة في أصل اللغات، ص ٧٠.

(٤) السيوطي، المزهر، ج ١، ص ٢١١، ٢١٢.

من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب، وقد خالطهم غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم.

الخبر السابق يدلنا على أن البعد الجغرافي كان مهمًّا في قبول اللغة أو رفضها من قبل اللغويين، كما يدلّ على معرفتهم بخريطة القبائل العربية.

ومن ذلك قول أحد أهل اليمن أو رؤبة:

أيَّ قَلُوصِ رَاكِبٍ تَرَاها

طَارُوا عَلاهُنَّ فَطِرْ عَلاها[1]

فقال "علاهُنَّ" و"علاها"، والقياس: عليهنّ وعليها، ولكن لغة أهل اليمن تقلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفًا[2]، وهذا الرجز من كلامهم.

وهناك لغات كثيرة تُصنف تصنيفًا إقليميًّا، نحو "ما" الحجازية و"ما" التميمية وغيرها.

سياق الموقف:

يتلخص سياق الموقف في ربط الألفاظ بالحدث أو بالواقعة قبل أو في أثناء الاستشهاد، ويشمل كذلك الألفاظ التي تُذْكَر في أثناء التفوّه بالشاهد، من خلال سرد قصة أو حادثة ترتبط بموضوع النص، فذلك يجعل القارئ متفاعلاً مع قصد المتكلم الذي عليه حال المتلفظ بالكلام، وهذا له في كتب النحو وقفة مطولة، خاصة كتب الشواهد وشروحها، فإنه يُختار ذكر الموقف للحاجة الإعرابية وتوضيح وجهه النحوي، وشرح ما ينطوي عليه من دلالة.

---

(١) نُسب الرجز إلى أحد أهل اليمن في: العيني، المقاصد النحوية، ج ١، ص ١٣٣، ولرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨.

(٢) يبدو أن "على" تمثل إشكالية في التصنيف، فهي موزعة بين الحرفية والفعلية والاسمية، ولغة اليمن تقرب بين كونها فعلاً وحرفًا، فصورتها الحرفية هنا هي صورة الفعل.

ومن سياق الموقف ما اشتهر عن ثقة الراوية، فإنه يمثل موقفًا يُبين عن سلامة الأخذ به من عدمه فقد اشتهر رواة أهل الكوفة في وضع الشعر، ولعلّه كان سببًا في أن يشكّل موقفًا مضادًّا للثقات من رواتهم، فصرف الناس إلى عدم الاعتداد بما يروونه أو يستدلون به، فصار هذا ونحوه كالمعدم، فالشعر الذي جاء من ناحية حماد الراوية وخلف الأحمر مشكوك فيه عند أهل البصرة، وقد أشار ابن سلاّم الجمحي[1] إلى أمر حماد من وضع الشعر، فهو عنده أول مَن جمع أشعار العرب، ونسبها إلى غير أصحابها، ويزيد في الأشعار، ويقول يونس[2]: العجب لمن يأخذ عن حماد، وكان يلحن ويكذب ويكسر.

ويورد ابن جنّي[3] سياقًا يُبين فيه عن ثقة أبي عمرو بن العلاء، فيذكر أنه لم يضعْ في شعر العرب إلا بيتًا واحدًا، وهو ما يرويه منسوبًا للأعشى:

وأنكرتْني وما كان الذي نكرت   من الحوادث إلا الشَّيْب والصَّلعا[4]

ويعلّق ابن جني على الخبر بقوله: "أفلا ترى إلى هذا البدرِ الطّالعِ الباهر والبحر الزّاخرِ، الذي هو أبو العلماءِ وكهفهم، وبدء الرواة وسبقهم، كيف تَخَلُّصه من تبعات هذا العلم وتحرُّجه وتراجعه فيه... حتّى إنه لَمّا زاد فيه على سعته وانبثاقه وترامیه وانتشاره بيتًا واحدًا وفَّقه الله للاعتراف به"[5].

ولقد اشتُهر عن أبي علي الفارسي[6] الاستشهاد بشعر المولدين في النحو، وحاول عبد القاهر الجرجاني جهده أن ينفي عنه هذه التهمة، إلا أن محاولته لم تلق نجاحًا لاشتهاره بذلك.

---

(١) ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ج١، ص ٤٨.

(٢) السيوطي، المزهر، ج ١، ص ١٧٦.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٣١٠.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٣١٠.

(٥) ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٣١٠.

(٦) انظر هذا الخبر في: مقدمة كتاب الشعر، ج ١، ص ٧٤.

ونحو ذلك بيت الفرزدق:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ ولكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[1]

فهناك قصة لهذا البيت يرويها النحاة واللغويون، وهي أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي كان يتربص بالفرزدق في شعره، مظهرًا ما فيه من أخطاء، فكان ذلك البيت من الفرزدق يهجوه فيه، وما لبث أن قال له عبد الله بن أبي إسحاق: وفي ذلك لحنتَ أيضًا، وكان حقُّك أن تقول: مولى موالٍ، فهي قصة مشهورة، تمثل سياقًا لذلك الموقف.

ومن القصص التي تُحكى عن حال الرواة من حيث الضبط ما قُصّ من نبإ الأصمعي في زيارته لولد سعيد بن سلْم الباهلي، فسألهم عما يَرْوُونَهُ من الشعر، فأنشده بعضهم القصيدة التي فيها:

سمين الضواحي لم تُؤَرِّقْهُ ليلة وأنْعَمَ أبكارُ الهموم وعُونها[2]

فقال الأصمعي: مَنْ روَّاكَ هذا الشعر؟ قال: مؤدِّبٌ لنا يُعرَف بابن الأعرابي، فقال: فأحضروه، فأحضَرُوه، فقال له: هكذا روَّيْتَهم هذا البيت برفع "ليلةٌ"؟ قال: نعَم، فقال الأصمعي: خطأ، وإنما الرواية "ليلةً" بالنصب[3].

إن القصص التي كانت تتردد بين النحاة عن أمر أحدهم مثَّلت وقائع لغوية، بُني على أساسها مبدأ تواصلي موثوق به مع روايته، وربما كان نتاجها الخلافات المذهبية المبكرة بين قادة الفكر النحوي، من بصرة وكوفة وغيرهم



(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٣١٣، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص٦٤.

وهذا البيت شاهد عند النحاة على معاملة الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حال الجرّ معاملة الصحيح، فأثبت الياء، وجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهذا شاذٌ.

(٢) السيوطي، المزهر، ج ٢، ص ٣٢٢.

(٣) السيوطي، المزهر ج ٢، ص ٣٢٢.

المبحث الثانى

ظاهرة الرواسب التركيبية

وإشكالية استيعاب النص عند سيبويه

تمهيد:

كثيرة هي المعوقات في البحث عن التواصل بين الأفراد في الزمن القديم، وهو أشبه بالباحث في آثار أمم في مجاهل التاريخ غابت عن الحياة، لئكن بقي لها تواصل من خلال ما أنتجته من الحضارة وعيون التراث للأجيال التالية لها، وتُعدُّ التسجيلات والنقول عبر طرق اتصالات مختلفة ومتنوعة وسيلة من وسائل هذا التواصل والاستيعاب لمنتجها الثقافي والحضاري، لكن أمر البحث في تحليله وقياس درجته قد تكتنفه بعض الصعوبات، خاصة إذا كان مجال البحث حول ظاهرة محقق استيعابها لديهم لكونها مستعملة، وقد وظهرت في آثارهم الكلامية المنقولة، فهو إلقاء ضوء على بؤر كلامية محددة، تُوصَف بأنه متفرقة وموزعة على الأبواب التركيبية، وأحيانًا تنتمي إلى ظاهرة الجغرافية اللغوية، فتُنْسَب إلى المكان الذي يمنحها طابع التنوع، بوصفه مكانًا مختلفًا لطائفة مختلفة في طريقة الاستعمال، وأحيانًا أخرى تُصنَّف على أنها ضمن المستوى اللَّهْجِيّ لقبيلة من القبائل أو لعشيرة من العشائر.

تلك الظواهر اصطُلِحَ على تسميتها بالرواسب التركيبية، وهي بقايا لغة مندثرة في لغة مستعملة، فهي إلى القدم أقرب، وتُعدُّ مظهرًا من مظاهر انتقال الكلام من طور إلى طور، وفق برنامج زمني اعتباطيّ، ليس مقصودًا لذاته، ولا قائمًا على

فلسفة عند المتواصلين بها، وإنما نتاج عملية الارتقاء والنماء اللَّذَيْنِ هما قدر اللغة الإنسانية بصفة عامة، ويميل سيبويه إلى هذا التطور الذي يلحق الكلمات في زعمه أن الفعل "أمثلة أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء"[١].

ولعل طريقنا نحو هذه الظواهر الكلامية يتخذ من النصوص مسارًا له، ويعتدّ بتحقق التواصل عبر هذه النصوص في وسائط السياق والمقام، ولا شك أيضًا أن هناك غموضًا في بعض التراكيب، فلا نستطيع أن نقف عند مؤلفيها أو رواتها، ولا ندرك بعضًا من أحوالهم في أثناء روايتها، مما يجعلنا نفتقد شيئًا مهمًّا في الكيفية التواصلية الكاشفة عن مدى استيعابها وتحليلها، وعن الأجواء المعايشة والمصاحبة لفعل الكلام، ولتكن الشواهد الشعرية التي انتهى أمرها إلى الجهل بنسبة قائلها مثلاً ها هنا، وربما راويها في بعض الأحيان، فرغم ما انتاب العلماء من شكّ في الاعتداد بمثلها، إلا أنهم في كثير من الأحيان لم يجدوا بدًّا من الاستشهاد بها في كتبهم[٢].

ومما يقوي من صعوبة الدراسة نظرة سيبويه إلى أمر قواعد التركيب على أنها أحادية، فلا يميل في كثير من أحكامه إلى القول بازدواجية القاعدة الكلامية[٣]، يضاف لذلك دراسته (هو وغيره) للعربية الفصحى التي امتدت عبر أربعة قرون تقريبًا (قرنين من الزمان قبل الإسلام، وقرنين آخرين بعد مجيء الإسلام)، على أنها لغة واحدة لا تتغير قواعدها ولا تتطور صورها، فلم يميِّز بين نصّ قديم، وآخر حديث، أو حتى على الأقل في تصنيف الانتمائية النصية إلى الفنون المختلفة، من شعر أو نثر من موارد السماع عن العرب، وفرقٌ كبير بين الشعر والنثر، وبينهما من ناحية وبين القرآن الكريم من ناحية أخرى[٤].

---

(١) الكتاب ١/ ١٢.

(٢) انظر على سبيل المثال: جودة مبروك، إشكالية الشاهد الشعري، ص ٧.

(٣) انظر في تفصيل ذلك: جاك روس، محاولة في أصل اللغات، ص ٧٠.

(٤) نُظِر إلى الشعر على أنه أهم من النثر، ودليل ذلك كثرة الاستشهاد به، فهو الدرجة العليا من الكلام، بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، غير أننا نصادف علي بن سليمان الحيدري=

إن الدرس النحوي نشأ ونما وَفْقَ أهداف وضعها النحاة عبر طبقاتهم بدقة ارتأت لهم، كان على رأسها تقعيد اللغة وممارسة المحاكاة لكلام العرب في فصاحتها، ويُحْسَب لهم أنهم أنجزوا أهدافهم حسب رؤيتهم.

إن القراءة الواعية لكتاب سيبويه تظهر حرصه استيعاب النصوص وتبرز إمكاناته وأدواته في معالجتها، فلقد تواصل مع العرب في تاريخهم اللغوي القديم، في اعتداده بكلامهم ولهجاتهم مما سمعه شيوخه عنهم أو نُقل إليه من طريق آخر عبر آدابهم وأمثالهم وأقوالهم، ووصف لغتهم في كثير من الأحيان بالمرضية، يقول -مثلاً-: "وقد قال قومٌ من العرب تُرضى عربيتهم..."[1]، وتكثر عبارته التي على شاكلة ذلك، بقوله "ومنه قول العرب..."[2]، "وزعم يونس أن من العرب من يقول..."[3]، وقوله: "ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى..."[4]، وقوله: "وقد جره قومٌ على سعة الكلام..."[5].

إن الحديث بالشكل السابق يظهر محور الانفعال والتواصل عند سيبويه، فهو لا يغفل جانب المتفاهمين باللغة، ونراه مهتمًا بأحوال لغتهم ولهجاتهم بالقدر الذي يحتاج إليه في تدوين قواعد العربية عن شيوخه.

إن قضية الخطاب والاستيعاب المتمثلة في: هم وأنا وأنت وأنتم... نراها بشكل ملحوظ في هذا العمل النحوي المبكر، فتبدو حركية النص، ولعل ذلك بهدف

=اليمني(ت٥٩٩هـ) وقد جعل النثر الفصيح فوق الشعر. والواقع أنه لا خلاف، فالشعر أقوى من الناحية الفنية، والنثر أقوى عند صحته من ناحية الصحة اللغوية، فالشعر كثير الضرورة، ولا يُعلم منها عما إذا كان هذا لغة أو ضرورة. انظر: علي بن سليمان الحيدرة، كشف المشكل في النحو، ص١٣٠.

(١) الكتاب ١/ ١٨٢.

(٢) الكتاب ١/ ٢٦٢.

(٣) الكتاب ١/ ٢٦٢.

(٤) الكتاب ١/ ١٨٣.

(٥) الكتاب ١/ ٢٦٥.

الإفهام والتواصل مع مكونات الحدث الكلامي، بحيث يصل المضمون المقصود عبر النص، فتجد الضمائر متكاملة، يقول عن بيت من الشعر: "سمعناه ممن يرويه عن العرب"[1]، ويقول: "وإن شئت قلت..."[2]، ويقول: "واعلم أن ظروف الدهر..."[3]، ويقول: "وقد يجوز في ذلك أن تقول..."[4]، ويقول: "وذلك قولك..."[5]، ويقول: "ويجوز أن تقول..."[6].

مما سبق يتضح اهتمام سيبويه بمقصود الآخر وتوصله إلى فحوى نصه، غير أننا سنعقد محاولة نتطلع فيها إلى دراسة التواصل عبر الرواسب اللغوية في الكتاب، فنركز على نص سيبويه ومقتبساته من كلام العرب، ونلقي الضوء على الآراء العلمية حول هذه الإشكالية التي لازمت العربية في تاريخها، أما الحديث عن المخاطب أو السياق فهذا موضوع آخر مقترح للبحث عند سيبويه.



١) الجانب المشترك بين العربية ولهجاتها:

العربية إحدى اللغات المنحدرة طواعية عبر وسائل استخدامٍ، عن سابقٍ لها، وتمثل بألفاظها وتراكيبها وأصواتها ودلالتها صورة من صور التغيّر والثبات في آنٍ واحدٍ لأنظمة اللغات الإنسانية، تلك التي نشأت ناقصة ساذجة مبهمة عبر محيطها الاستخدامي التواصلي، ثم سادت "اللغة الإنسانية" بالتدرج في سبيل الارتقاء[7]،

---

(١) الكتاب ١/ ١٨٢.

(٢) الكتاب ١/ ٢٣٢.

(٣) الكتاب ١/ ٤١٩.

(٤) الكتاب ١/ ٢٠١.

(٥) الكتاب ١/ ٢٥٧.

(٦) الكتاب ١/ ٢٥٧.

(٧) على عبد الواحد وافي، نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، ص ٥١ وقد قسّم شليجل (Schlegel) اللغات إلى ثلاثة أقسام:

ولقد كان هناك اهتمام من قبل سيبويه رغم سيطرة البحث عنده حول العربية الفصحى وتقعيدها باللهجات وأقوال العرب، تلك التي وردت في كتابه، إما عن طريق شيوخه أو سماعه[1].

ولعل هذا ما يفسر تلك القواعد العامة تلك تُعرف عند نعوم تشومسكي (Chomsky Noam) بالنحو الكُلّي"[2]، وهو الجانب المشترك للغة الإنسانية في القانون العام الذي يحكمها بنسيج قاعدي واحد، وعليه فاللغة فطرة للجنس البشري، ويتميز بها، خاصة في بدء تعلمه للغة في مرحلة الطفولة المبكرة[3]، وتلك مردها إلى الجانب الفطري والوراثي والبيولوجي عنده[4].

ولقد أدرك كثير من الفلاسفة واللغويين منذ زمن بعيد ذلك القاسم المشترك بين اللغات الإنسانية، فقالوا بمصدرٍ واحدٍ لكل لغات البشر، يقول دومارسيا ١٧٥٠م: "في قواعد اللغة عناصر موجودة في كل اللغات، هذه العناصر تؤلف ما يسمّى القواعد العامة، وفيها بالإضافة إلى هذه العناصر العامة عناصر تختص فحسب بلغة معينة، وهذه العناصر تؤلف القواعد الخاصة بكل لغة"[5].

- اللغات المتصرفة أو التحليلية: وهي التي توصف بالتصريف في مفرداتها.
- اللغات اللصقية أو الجمعة: وهي اللغات التي تلتصق بها لواحق أو سوابق لتغير معنى اللفظة.
- اللغات العازلة أو غير المتصرفة: وهي اللغات التي تكون ألفاظها غير قابلة للتصرف، ولا توجد روابط بين أجزاء الجملة للدلالة على وظيفة كلٍّ منها. انظر: المرجع السابق، ص٥٧- ٦١.

(١) انظر على سبيل المثال: الكتاب: ١/ ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٢.

(٢) محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى اللغة، ص ١٠٦، وانظر: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، (اللغة دفاتر فلسفية ونصوص مختارة)، ص ٤٢.

(٣) كل لغة من اللغات لها نظامها الخاص وهو الذي تنفرد به عن غيرها، وهذا ما يفسر صعوبة التواصل بين متحدثين بلغتين مختلفتين. انظر: محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى اللغة، ص١٠٨.

(٤) سامي أدهم، فلسفة اللغة، تفكيك العقل اللغوي، ص ٢٦٥.

(٥) محمد حسن عبد العزيز، مدخل إلى اللغة، ص١١٠.

ويذهب روجر بيكون (Roger) Bacon [1] إلى القول بأنه من يفهم قواعد لغة معينة قادر على فهم قواعد لغة أخرى بقدر ما يتوافر فيهما من عناصر جوهرية، وأن عدم قدرته على أن يتكلم أو يفهم لغة أخرى راجع إلى اختلاف الكلمات وتنوع أشكالها.

وهذا يعني أن قضية اختلاف القاعدة من سياق نصي لآخر لا يعني عدم التفاهم بين المتحدِّثين، فالمعاني التي يطرحها النص تكون مفهومة عند المستعملين للغة الواحدة، وتكاد القضايا الخلافية ترتبط أكثر ما ترتبط بالتنظير النحوي، منه إلى الاستعمال[٢]، وإلى ذلك نلتقي عناية سيبويه في بعض جوانب مشروعه العلمي، فقد كان ينصرف إلى إظهار المستوى التركيبي الآخر الذي عليه الواقع اللغوي.

بينما يميل الدكتور تمام حسان[٣] إلى أن الاتجاه إلى المطابقة اتجاه غريزي في الإنسان الذي يعيش في مجتمع، فهو يحاول دائمًا أن يراعي المقاييس الاجتماعية، في الوقت الذي يسعى فيه إلى إرضاء فرديته، شبيه بميله إلى الفردية في ملبسه ومأكله ومشربه وطريقة معيشته بصفة عامة، ويرى أن كل سلوك لغوي لا بد أن يراعي فيه عنصران مهمان:

١- **الوضوح**: الذي يسدّ الحاجة اللغوية أو المعنى الوظيفي[٤].

٢- **المطابقة**: التي تسدّ الحاجة الاجتماعية أو المعنى الاجتماعي، فالمعاني

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٠.

(٢) ويصور ذلك الاستخدام العامي المختلف الآن من قطر عربي إلى آخر، فمع الاختلاف الكبير الذي تشهده العربية في صور لهجاتها المتنوعة والمختلفة فإن ذلك لا يعد مانعًا من قبول الآخر لها، أو عدم تواصله مع المختلف من اللهجات الأخرى التي تخالف خصوصية لهجته المحلية.

(٣) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٦٢، ٦٣.

(٤) فالمعنى يتعاون مع غيره من المعاني في الائتلاف، وإن كان كل معنى يصوّر هيئةً بذاته، إلا أنه إذا جاء ضمن تركيب شامل فإنه يُنظَر إليه منضمًا مع المعاني التي تنسجم معه في الاتصال والائتلاف انظر: مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة ٥٤.

ترتبط في كل أمة بعاداتها وتقاليدها وفلسفتها وعقيدتها ومصلحة أبنائها[1].

يتبين لنا مما سبق أهمية دراسة الجوانب المشتركة بين اللغات، وإذا كانت هناك خصوصية لهجية أو لغوية تخص لهجة من اللهجات أو لغة من اللغات فإن ذلك لا يعني أنها مجهولة لقومٍ آخرين، فإن التخمين وردّ الأشياء إلى المقاربة اللغوية يمكّن المستعملين للُغة من الفعل الاستيعابي، وقد مال الدكتور تمام حسان في العنصرين السابقين إلى جانب الوضوح الذي يحاول المتكلم أن يلتزمه، وجانب المطابقة التي أراد بها الحاجة الاجتماعية.

❁ ❁ ❁

٢) طبيعة الرواسب[2]:

الرواسب ظواهر ممتدة عبر التاريخ اللغوي للغة الواحدة، فتصور حالة من حالات الأنماط التركيبية الخارجة عن الشائع في الواقع الموصوف، والحالة السائدة في الاتصال الآني باللغة، فهي جارية على خلاف المنطق السائد أو المحفوظ، وقد تعود إلى اللهجات العربية، دون مانع من استعمالها في العربية الفصحى، والواقع أن هذا ليس قصرًا على العربية دون بقية اللغات، وإنما يحدث في تاريخ أي لغة إنسانية، فقد تختفي ظاهرة من الظواهر بإهمالها في الاستخدام، فلا يعود الناطقون باللغة إلى التواصل بها، ويحدث في الوقت نفسه أن تجدّ في عالم الخطاب ظاهرة جديدة، تألفها الأسماع، ويرتضيها أفراد اللغة الواحدة، غير أن الظاهرة القديمة قد تظلّ آثار منها وشظايا لها تعبر عن التاريخ اللغوي أو مرحلة من مراحل التطور.

ومن الاختيار في كلام العرب يحدد سيبويه مسألة مهمة تبلور العلة الدافعة إلى

---

(١) انظر: محمد بركات حمدي، مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، ص ٥٥.

(٢) الرواسب كثيرة في اللغة الإنسانية، منها الرواسب الصرفية والرواسب الصوتية، والرواسب التركيبية وغيرها، وهذه الدراسة للرواسب التركيبية فقط. انظر في ذلك: سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفية والمنهج، ص ٦٠٥.

تحديد طريقة الاستعمال، فيميل إلى اعتبار التلازم والعادة اللغوية على أنها سبب لذلك، كما يصور حالة الثقل أو الخفة، يقول: "قد يشدّ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضع، ولا يستخفونه في غيره"[١]، ويستدل في موضع آخر لذوق المتواصلين باللغة في اختيارهم السلوك اللغوي، فيركز على رغبتهم في التواصل عبر نموذج محدد، يعطيه قوة في الاستعمال تضاهي قوة قواعد اللغة، فيذكر أن أناسًا قرأوا: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾[٢]، ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾[٣]، بالنصب، يقول معلّقًا: "وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع"[٤]، وفي موضع آخر نرى الاختيار في الاستعمال، وهو ما يُعرف بالوجوه الجائزة من ناحية الضبط الإعرابي، نحو عبارته عن لغة من اللغات: "وهو في الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به..."[٥].

ويتطلب أمر دراسة الرواسب الرجوع إلى اللغة المستعملة في الزمن القديم (رغم صعوبته) لمعرفة تحقق وجودها، كما يتطلَّب تحرِّي الدقة في شيوعها بجوار الظواهر الأخرى، وهو ما يُعرَف بمقياس حجم الظاهرة، وهذا كله متأثر بقضية نقل اللغة المستعملة على ألسنة العامة من الناس والخاصة كذلك، مع ربطه بظروف الكلام وسياقه من قصص وحكايات وما إلى ذلك مما يُعيننا على تفسير الظاهرة اللغوية ومعرفة الأجواء المصاحبة للنص، وهذا يُبنى على ما اشتهر عند علماء اللغة[٦] من أنه لا يستطيع المرء أن يستخدم اللغة دون الرجوع إلى صيغ وتراكيب

---

(١) الكتاب ١/ ٢١٠.

(٢) سورة المائدة ٣٨.

(٣) سورة النور ٢.

(٤) الكتاب ١/ ١٤٤.

(٥) الكتاب ٣/ ٩٩.

(٦) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٣٩.

لم تصل إلينا كاملة ولا مباشرة، فليس كل كلام إعادة لكلمات أو جمل سابقة فقط، فهو في الوقت نفسه إنشاء لنطق جديد؛ لأنه لا يمكن لموقف من المواقف أو لدافع من الدوافع إلى الاتصال، أن يكون كالموقف أو الدافع السابق في كل تفاصيله، ويفطن سيبويه إلى صعوبة تمثّل المثال القديم والإمساك به لحالة الإهمال اللغوي، يقول: "ومن كلامهم أن يجري الشيء على ما لا يُسْتعمل في كلامهم"[1].

ومن هذا النحو ما نراه يمثل غرابة عند النحاة في "هيهات"، فقد جاءت اسمًا معربًا في قول رؤبة:

هَيْهَاتَ مِنْ منْخَرقٍ هَيهاؤُه[2]

وكذلك وقوع ضمير الرفع بعد حرف النداء نحو قول الأحوص:

يا أَبْجَرَ بن أَبْجَرٍ يا أَنْتَا[3]

وهو مخالف للمتعارف عليه عند النحاة.

وكذلك وقوع الضمير المتصل بعد إلاّ في نحو قول الشاعر:

أعُوذُ بِرَبِّ العَيْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فما لي عَوْضُ إلاَّه نَاصِرُ[4]

وكذلك تتصل الهاء بـ"لَبَّيْكَ" في نحو قوله:

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٨١.

(٢) انظر: ديوانه ٤، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٤، ص ٦٨. والملاحظ أن "هيهات" قد تكررت، إلا أنها جاءت في المرة الأولى مبنيةً على ما هو معروفٌ عنها، وفي جاءت معربةً في المرة الثانية، كما يُلاحظ أيضًا وقوعها في حال البناء في القافية، وهي تتطلب حركات متماثلة، مما يخضع الشاعر أو الراجز للضرورة الشعرية.

(٣) انظر: العيني، المقاصد النحوية، ج ٤، ص ٢٣٢. والشاهد في قوله "يا أنتا"، فقد نادى الضمير "أنت"، وهو ضمير رفع، وهذا شاذٌ عندهم.

(٤) قائله مجهول، انظر: العيني، المقاصد النحوية، ج ١، ص ٢٥٥. وقد اتصل الضمير المتصل بـ"إلا" وهذا عند النحاة شاذ، والقياس: إياه.

لَقُلْتُ لَبَّيهِ لِمَنْ يدْعُوني[1]

ومن ذلك أيضًا "لعل" حرف جر:

نحو قول الشاعر:

لعلَّ اللهِ فضَّلكُم علَيْنا بشيءٍ أنَّ أمَّكُمُ شَرِيمُ[2]

ومن ذلك "إنَّ" الناصبة للمبتدإ والخبر: وقد جعل أبو حيان قراءة سعيد بن جبير: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ ﴾[3] من هذا القبيل، فقد نصبت "إنَّ" كلمة "الذين"، وهي اسمها، وكلمة "عبادًا" وهي خبرها.

ومن ذلك النصب بـ"لم": ومنه قراءة أبي جعفر المنصور: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾[4].

- ومن ذلك إهمال "إنّ"، نحو قول الشاعر:

قالُوا غَدَرْتَ فَقُلْتُ إنَّ وربَّما نَالَ المُنَى وشَفَى الغليلَ الغادرُ[5]

ومن النثر قول الرسول ﷺ: "إنَّ الحمدُ للهِ نحمده ونستعينه"[6].

٣) التركيب والاستيعاب:

يُنظَر أحيانًا إلى الأفعال الكلامية على أنها نشأت نشوءًا اعتباطيًّا في بدء الحدث

---

(١) الرجز بلا نسبة في: البغدادي، خزانة الأدب، ج ٢، ص ٩٣. والشاهد هنا إضافة "لبَّى" إلى ضمير الغائب، والقياس إضافته إلى الكاف.

(٢) البيت مجهول النسبة، انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج ١٠، ص ٤٢٢. والشاهد هو "لعل الله" فقد جاءت "لعل" حرف جر على لغة عُقَيْل.

(٣)سورة الأعراف١٩٤. وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج ٤، ص ٤٤٤.

(٤)سورة الشرح: ١. وانظر: ابن جني، المحتسب، ج ٢، ص ٣٦٦.

(٥) البيت غير منسوب في: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ١٣٠، ويستدلّ به النحاة على مجيء "إنّ" بمعنى "نعم"، فلا تكون عاملة.

(٦) النحاس، إعراب القرآن، ج٢، ص ٣٤٤. ولا أستبعد أن يكون هذا تحريفًا من الرواة الذين رووا عن الرسول ﷺ.

اللغوي، وارتبطت بها مواضعة اللغة[1]، ومن المعتقد أنه قد صاحب هذا الوجود الاعتباطي التلازم الفعلي، عن طريق المحاكاة والتقليد في المواقف المتشابهة أو السياقات المتداولة عند أهل اللغة الواحدة، ولقد تناول دي سوسير di (sousir frdinand) في نظريته[2] الخاصية الجوهرية للعلامة، فالعلامة اللغوية عنده اعتباطية، ذلك بأن أي اتحاد بعينه بين الدالّ والمدلول إنما يمثّل وحدة اعتباطية، بل إن فهم هذا المبدأ على وجهه الصحيح يعد أساسًا لمفهوم اللغة والمنهج اللغوي عنده.

ويذكر الدكتور عبد السلام المسدِّي[3] أن ابن سينا انتهى إلى اعتبار أن الألفاظ متى استُعْمِلَتْ على وضعها الأول كانت دلالتها مناسبة ومعتادة، فهي "الدلالة الناصَّة"، ويقابل بينها وبين "الدلالة المخترَعة" التي هي المستعارة والمجازية.

والنحو علم دراسة العلامات التي تتمايز بها المواقع الإعرابية في التراكيب المتنوعة حسب المتعارف عليه في الاستعمال، وهو علم الإعراب والإبانة، الذي تفترق به المعاني التركيبية، نحو:

- ضرب عليٌّ زيدًا.
- ضرب عليًّا زيدٌ.

فالضارب في الجملة الأولى هو "علي"، والمضروب هو "زيدًا"، أما في الجملة الثانية فالضارب هو "زيدٌ" رغم تأخره، والمضروب هو "عليًّا" رغم تقدمه، فالإعراب قرينة تواصلية تُنبئ عن المعاني، ولذلك قالوا: الضمّ عَلَمُ الفاعلية، والنصب عَلَمُ المفعولية، والجر عَلَمُ الإضافة[4].

---

(١) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص ١٠٧.

(٢) جوناثان كلر، فريناند دي سوسير أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات، ص ٧٢.

(٣) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني عند العرب، ص ١٠٧. وراجع: ابن سينا، الإشارات والتنبيهات ج١، ص ٥٩.

(٤) انظر في مناقشة هذه القضية: أبو الفداء، الكناش في النحو والتصريف، ج١، ص ٤٨.

فالتركيب هدفه الأسمى التواصل بين أطراف التخاطب وذلك بالنظر إلى الدلالة والاستعمال[1]، أما الأخير، وهو الاستعمال فيدخل تحته عناصر بالتضمن، وهي:

١- أطراف التخاطب، وهو المستعملون اللغة.

٢- القصدية.

٣- السياق.

٤- المقام.

وعلى هذا النحو استوعب النحاة قول الراجز:

عَلَفْتُها تِبْنًا وماءًا بارِدًا حَتَّى غَدَتْ هَمَّالةً عَيْناهَا[2]

فـ"ماء" لا يصلح أن يكون مفعولاً به؛ لأنه لا يصحّ أن يشترك مع لفظة "التبن" بعاملٍ واحدٍ، فالماء لا يُعْلف، وإنما له فعله الخاص، وهو الشرب، فلا بدّ هنا من تقدير محذوف يتم به المعنى، ويكتمل به الاستيعاب حسب الأنساق اللغوية وأنظمة الدلالة، فيقدَّر: وسَقَيْتُها، إلا إذا فُهِم من دلالة الفعل "علفتها" أنه في دلالة "قدمت لها"، فيستقيم العطف.

وعلى هذا تتضح قيمة استيعاب المخاطب لنص المتكلم، في حتمية وصول كلّ منهما إلى حصول الفائدة من وراء التركيب، التي هي قصدٌ، وفق معايير متفق عليها ضمنيًا وهي[3]:

١- لا يُزَاد لفظٌ على النصّ.

٢- لا يُهمَل لفظ ورد في النصّ.

٣- لا يُغَيَّر موقع لفظ في النصّ.

---

(١) إدريس مقبول، الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص ٢٦٨.

(٢) انظر في مناقشة هذين البيتين: العيني، المقاصد النحوية، ج ٣، ص ١٠١.

(٣) ناصر المبارك، الظاهر اللغوي في الثقافة العربية، ص ٧٣.

٤- لا يغير معنى لفظ ورد في النصّ عن المعنى الذي وُضِع له.

ويحدد رومان جاكبسون Roman (Jackobson) [1] العوامل اللازمة لكل تواصل لفظي ومنها: النظام، وهو النسق القواعدي المشترك بين المتخاطبين، والذي بدونه لا يمكن أن تكون الرسالة مفهومة، والاتصال، وهو ما يسمح بقيام التواصل وبقائه فزيائيًا ونفسيًا، ولقد اقترحت المقاربة الألمانية[2] علاقة النص بقارئه، فالجوهر التاريخي للعمل لا يمكن أن يتضح من خلال فحص إنتاج أو وصفه فقط، بل ينبغي أن نعالج الأدب باعتباره عملية جدلية بين الإنتاج والتلقي، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال النظر إلى النص من منظور القارئ أو المتلقي، وهو الذي يُوكل إليه التحليل الاستيعاب للنص.



١) تصنيف الرواسب:

لقد سلك النحاة أكثر من طريق في التعبير عما خرج عن المعهود من التراكيب في أصولهم، وتجلّت سمة الصرامة في إطلاقهم، باعتمادهم على التقدير أو التأويل أو التوجيه للنصوص، فلقد جاء تصنيفهم للتراكيب إلى الواجب والجائز وغير الجائز، وقوبلت بعض التراكيب بالرفض لشذوذها وخروجها عن القياس؛ فهي بعيدة عن الوجه المألوف[3]، ويُعَدُّ التركيب الأكثر استخدامًا ووسيلة للتواصل بين أوساط المتعاملين باللغة هو المعتبر عندهم، وقد احتلت الرواسب التركيبية جزءًا من اهتمامهم، وجاء بعضها موسومًا بالشذوذ، والآخر بالخروج عن القياس، وغيره مما وقع في الشعر بالضرورة الشعرية.

ولا يعني هذا أن كل ما جاء شاذًا أو ضرورةً أو خارجًا عن القياس فهو

---

(١) محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، اللغة دفاتر فلسفية، نصوص مختارة، ص٥١- ٥٢.

(٢) يحيى رمضان، القراءة في الخطاب الأصولي الإستراتيجية والإجراء، ص ٤.

(٣) عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجيات الخطاب، ص ٥.

رواسب، فإنّ ما يحكم على الرواسب هو بالقياس على القدم الزمني فقط.

والحق أن الاستعمال غالبًا ما كان مهيمنًا على قبول التركيب واستحسانه، وذلك متوقف على درجة سيادته في المجموعة اللغوية، بحيث يصبح ظاهرة ومن أمثلة ذلك قول سيبويه: "وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة؛ لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، يعني أهل اليمامة، فأنّث الفعل في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام"[1]، ولنا أن نتأمل نصّ الأنباري في مسألة "هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم": "والذي يدلُّ على صحة هذا القياس أنه لم يُسمع من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء...ولم يُسمعْ عن أحدِ العرب أنهم قالوا: الطلحون ولا الهُبَيْرون، فإن كان هذا الجمع مدفوعًا من جهة القياس، معدومًا م جهة النقل، فوجب أنْ لا يجوز"[2]. فهذا النص يدلُّ على هيمنة الاستعمال، وأنه المقدم عند النحاة، ولكن يُشترَط فيه ثبوته نقلاً، وكثرته استعمالاً.

ويعبِّرُ ابن عقيل[3] عن مضمونه في قضية لغات الأسماء الستة التي تعبر عن حالة الاتصال بين المتخاطبين بقوله: "وحاصل ما ذُكِر أن في (أب، وأخ، وحم) ثلاث لغات: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، والثانية أن تكون بالألف مطلقًا، والثالثة أن يُحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر، وأن في (هَنٌ) لغتين: إحداهما النقص، وهو الأشهر، والثانية الإتمام، وهو قليل".

إن إطلاق الكلمات: لغات، أشهرها، يُحذف، نادر، قليل، يدل على بناء الأحكام النحوية وفق استقراء للغة الحية، وهي لغة الاستعمال، وشرط كثرة التواصل بها هو الذي يعطيها القوة القاعدية عند المقعدين لأنظمة التركيب.

---

(١) الكتاب ١/ ٥٣.

(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٦.

(٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

حاصل الأمر إذن أن الاستعمال كان فرقًا بين الجائز والواجب والممتنع، أو قل حسب استعمال المتواصلين باللغة في حال استخدامها بين أفراد المجموعة اللغوية، وقد اشتهر النحاة بحديثهم عن نسبة بعض الرواسب إلى اللغات أو اللهجات العربية، فهي إحالة إلى مرجعية تواصلية عبر محيط لغوي محدّد، وفيه رمزية إلى كونه ليس لغة مشتركة أو توجُّهًا عامًّا، وإنما دعت الحاجة إليه من قبل النحاة إلى بيانه؛ لوجود بعض عناصره ومفرداته في بعض النصوص الفصيحة، جنبًا إلى جنب مع توجُّهٍ قاعديٍّ مخالف.

فعبارة النحاة مثلاً في حديثهم عن إلزام المثنّى الألف في أحواله الثلاثة ارتبطت بقول بعض العرب، نحو تعبير ابن عقيل: "وما ذكره المصنّف من أن المثنّى والملحق به يكونان بالألف رفعًا، والياء نصبًا وجرًّا، هو المشهور في لغة العرب، ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقًا، رفعًا ونصبًا وجرًّا، فيقول: جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزّيدان كلاهما، ومررت بالزّيدان كلاهما"[1]، فرغم فقدان الإعراب الشكلي، إلا أنه لم ينتج عنه انغلاق في النص. ويلاحظ كذلك أن أحكام النحاة انطلقت من ثلاثة محاور رئيسة لعلاج هذه القضايا:

الأول: تعزيز التركيب في حال الموافقة بالشواهد المؤيدة له، وهو ما يُطلَقُ عليه القياس.

الثاني: توجيهه، بتقدير محذوف لإتمام ما نقص منه، وهو ما لم يذكر في الكلام صراحة، ولكنه قَصْدُ المتكلم واستيعاب المخاطب، فمع أنه حُذف إلا أنه مفهوم في ضمنية الرسالة الموجهة من المرسل إلى المرسل إليه، حسب الأعراف اللغوية المتعارف عليها.

الثالث: التأويل، والتأويل يتمسّك به المخالفون لظاهر التركيب، وهو افتراض

---

(١) المرجع السابق، ج١، ص ٦٠.

وجود اختلاف بين ما هو ملفوظ في النص، والأنموذج الأساس الذي يصدر عنه[1]، ويرى هايمس Hymes)[2] أن السياق له دور في عملية التأويل؛ إذ يحصر مجال التأويلات الممكنة، ويدعم التأويل المقصود.

ويبقى أن التأويل جهة وركن من عملية الاستيعاب التي تُجرى على النص.

٢) معيارية الأنماط الراسبة:

يبدو أن هناك خلطًا في المفاهيم بين الرواسب التركيبية، واللحن اللغوي، الأول موضوع متّصل بتاريخ الظاهرة اللغوية وتطورها ونموها، وهو عبارة عن الظواهر البالية التي مازالت مستعملة كما سبق[3]، والتي أشار إليه سيبويه في مواضع من كتابه على أنها من الجائز في الاستعمال، وإن لم يجوّز بعضه فيما هو مستعمل بالفعل على الألسنة، وإن شئت فقل على استحياء من جهة التقعيد، فقد كان هناك حرص على وجود نموذج واحد فريد، لا يُقْبَلُ معه شراكة، بغية أن يسير اللسان على سننٍ واحد، محميًّا من الازدواجية القاعدية، وارتبط الواقع بقدرٍ من الأنماط التعليمية الميسرة، والهدف ألاّ يختلط الأمر على المتعلم في أثناء أداء الرسالة له، أو ما يُعرف بالنحو المدرسي.

أما الثاني وهو اللحن، فهو من الأخطاء، وهو زيغٌ وانحرافٌ عن الجهة والطريقة التي بها تعبّر العرب، وخروج في الاستعمال بين المتخاطبين عن السلوك اللغوي المتبع والمتفق عليه عندهم في التواصل عبر السياقات المختلفة، ويوصف بأنه ليس تطورًا عن ظاهرة سابقةٍ عليه، ولا تُعرف له لهجة فصيحة يُردّ إليها، وهو

---

(١) ناصر المبارك، الظاهر اللغوي في الثقافية العربية، ص ٨٨.

(٢) إدريس مقبول، الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، ص ٣١٠.

(٣) هناك ظواهر كثيرة من الرواسب في اللغة، وقد اقتضت معالجتنا لها من خلال النظام اللغوي الجامع لها، فقد لا يصل إليها البحث، وهي ما بقيت على صورتها بدون تغيير، فاحتفظت لنفسها بأداء دورها في التركيب، ومن هذا القبيل: لبيك وسعديك ودواليك... بلفظ التثنية، ولم يستعمل منها مفرد، وكذلك الأفعال الجامدة نحو: ليس وعسى ونِعْمَ، وغيرها من الكلمات التي لها نمط تركيبي يُوصَف بالخصوصية.

نتاج عدم معرفة بلغة العرب أو استيعابها، أو مخالطة أقوام ليسوا فصحاء ومحاكاتهم، وغيرها من أسبابه، وإن نُسب إلى فصحاء أحيانًا، وهو عمل فردي يقوم به شخص، ولا يوجد مانع من أن يكون من الذين تُؤخَذ عنهم اللغة[1].

ويحسن بنا أن نفرّق بين الشخص الذي يعبّر عن سلوكٍ لغويّ ينتمي إلى جماعةٍ لغوية، وإلى شخص آخر يعبر عن سلوكٍ فرديّ، الأول يوسم بالفصاحة وعدم الانحراف عن كلام العرب، ويُبَرّأ من اللحن، والثاني يُوسَم باللحن لخروجه عن السلوك اللغوي لجماعته اللغوية، فإصداره حينئذٍ فردي.

والواقع أن النحاة لم يتفقوا جميعًا ولم يصل إلينا أنهم أجمعوا على كلمة سواءٍ في وضع فرق بين الرواسب واللحن، فتحديد ما هو نتاج للرواسب وما هو منسوب إلى اللحن أمر تكتنفه صعوبة، على أقل تقدير في هذا الوقت المبكر من الدراسات اللغوية، وكان من أسباب ذلك أيضًا انتماءاتهم الفكرية إلى مدارس نحوية لها أصولها ومنهجها في الدراسة وسبل الاستقراء والمعالجة والتطبيق لأخذهم عن العرب.

بينما كان لسيبويه إشارات إلى حقيقة وجود الرواسب في العربية المعاصرة في زمانه، وله منها شواهد سنذكرها في موضعها إن شاء الله.

وتحديد المصطلح يلزمه معرفة ودراسة بتاريخ الظاهرة الإعرابية، والوقوف بها عند مراحل تطورها، حيث التغير من مرحلة إلى أخرى، حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، ولقد حُرِم الفكر النحوي في هذا التوقيت من النقوش الكتابية، التي لم تُكْتَشَفْ بعد، على الأقل الغالبية العظمى منها، وهي بدورها يمكن الإفادة منها في التطلع على تاريخ الظاهرة اللغوية ومدى قدمها، والطوارئ القاعدية على اللغة،

---

(١) يرى ابن جني أن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله، ويستدل برؤبة وأبيه العجاج، فحُكِي أنهما كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها ولا سُبِقَا إليها. انظر: ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٢٥.

فحسب ظني أن التاريخ إذا كان مجهولا للباحث فسيكون هناك نقص في التوصل إلى حقيقة الظاهرة.

ولقد بات الأمر محصورًا في الإمكانات التي ليس بوسع مثلي أن يقلل من قدرها، نعم هناك جهدٌ طيب للغاية في الدرس النحوي عند النحاة القدامى، إلا أن الأدوات كانت تعوذهم، وجلّ اعتمادهم تبلور في قدراتهم الذهنية والفكرية، فهي مقومات ذاتية لا تعدو أن تكون، يضاف إلى ذلك منطقهم وإدراكهم بالعربية الفصحى المنقولة شفاهة، أو المدونات القليلة التي وقعت بين أيديهم.

ويقف فوق ذلك كله الهدف الأسمى عندهم في التوصل إلى الصورة المثلى للسان العربي الشائع حتى يُقاس عليه، امتثالاً للنموذج الفصيح وضمانًا لعدم الانحراف عن السلوك اللغوي الذي يشوبه اللحن، بغية المحافظة على القرآن الكريم، ولقد نجحوا إلى حدٍّ كبير في التوصل إلى ذلك، حتى يظن بنا أن تدخلت القاعدة في ضبط السلوك اللغوي الذي عاصر وجود النحاة، والشاهد على ذلك قول سيبويه: "وسألته عن رجل يسمّى (يغزو)، فقال: رأيت يَغْزِيَ قبلُ، وهذا يغزٍ، وهذا يغزي زيدٍ، وقال: لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا يغزي، وثبات الواو خطأ؛ لأنه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم، وإنما هذا بناء اختصّ به الأفعال"[1].

ونحو ذلك قول الراجز:

لا مَــهْلَ حتّى تَلْحَقِي بِعَنْسِ
أهلِ الرّباطِ البيضِ والقَلَنْسِي[2]

فيعلل لعدم قوله: القَلَنسُو، وهو جمع قلنسوة، بقلب الواو ياءً، وهي لباس الرأس؛ لأنه ليس في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة، بخلاف الفعل[3].

---

(١) الكتاب ٣/ ٣١٦.

(٢) الرجز بدون نسبة في: الكتاب ٣/ ٣١٧، والمقتضب ١/ ١٨٨.

(٣) الكتاب ٣/ ٣١٧

والأمثلة كثيرة على عدم وضع فرق بين اللحن والرواسب، ومنها: قول طرفة:

ألا أيُّها الزاجريُّ أحضُرُ الوغَى   وأنْ أشهدَ اللَّذّاتِ هل أنتَ مُخْلدِي[1]

فقد روى الكوفيون "أحضرَ" بالنصب، ويحتجُّون على ذلك بأن الفعل المضارع ينتصب بـ"أنْ" مع جواز حذفها من غير بدل، وقد استشهدوا على صحة ذلك بالسياق اللغوي، حيث عُطِف عليه قوله "وأن أشهدَ اللَّذّاتِ" فدلّ على أنها حُذِفت وبقي عملها[2].

إلا أن سيبويه يذهب إلى اختيار رواية الرفع، متحدثًا عن لغات العرب في الجزم في جواب الطلب، يقول: "فإذا قلت: مُرْه يحفرُها بالرفع على الابتداء كان جيدًا، وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام"[3]، يعبر سيبويه في هذا النص عن الرواسب التركيبية مستخدمًا عبارته "وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب، كأنه قال: عسى زيدٌ قائلاً، ثم وضع يقول في موضعه"[4].

لكن سيبويه يفهم رواية النصب بأنها مؤوّلة بالحمل على "أن"، ويرفعها إلى قصد الشعراء؛ لأنهم "قد يستعملون (أن) ها هنا مضطرين كثيرًا"[5]، فيردها إلى الضرورة الشعرية.

ولا شكّ أن معرفة حقيقة الأمر يوجب النظر ليس فحسب عند القياس، ولكن التحقق من صحة الرواية، أو دعمها وتقويتها بأدلة نقلية أخرى، فيكون

---

(١) البيت في ديوانه ٣٢، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤٨، وسيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٩٩، والمبرد، المقتضب، ج٢، ص ٨٥.

(٢) فالبيت له روايتان، رواية للكوفيين، وهي بنصب المضارع، مع إضمار الناصب له، وهو "أن"، ورواية البصريين، وهي برفع المضارع، فبعد حذف "أنْ" ارتفع المضارع على مذهبهم.

(٣) الكتاب ٣/ ٩٩.

(٤) الكتاب ٣/ ٩٩.

(٥) الكتاب ١/ ٣٠٧.

الأمر منطلقًا لدراسة أخرى تتعدّى مجرد الوقوف على القياس، وتأخذ النماذج اللغوية الأخرى التي تحمل الظاهرة نفسها، فتكشف عن محدوديتها أو شهرتها في التراث التركيبي.

ومن إشكالية الرواسب واللحن الخلاف في أصل "منذ، ومذ"، وهل يعودان إلى "مِنْ" الجارّة؟ وهل تأتي "مِنْ" لابتداء الغاية الزمانية؟ يستدل الكوفيون بقول زهير بن أبي سُلمى:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ ومُذْ دَهْرِ[(1)]

فرواية الكوفيين "من حججٍ، ومن دهر" دليلاً على أنّ "مِنْ" تجيء بمعنى "مذ"، لابتداء الغاية الزمانية.

والبصريون لا يعتدون بهذه الرواية، ويرون أن الرواية هي: مذ حجج، ومذ دهر.

إن "مِنَ" في استيعاب سيبويه لدلالتها تكون لابتداء الغاية في الأماكن، ولكنها قد يجيء بعدها ما هو بمنزلة الأماكن، يقول: "وتقول إذا كتبت كتابًا: من فلانٍ إلى فلانٍ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"[(2)].

وكذلك قول عدي بن زيد:

اسْمَعْ حديثًا كما يومًا تُحَدِّثُهُ عن ظهْرِ غيبٍ إذا ما سائلٌ سَألا[(3)]

فرواية الكوفيين بنصب "تحدثهُ" على أن "كما" هي "كي+ ما"، وحُذِفت الياء تخفيفًا، و"ما" زائدة، غير كافة، ويرى البصريون خطأ الرواية، وأن الرواية الصحيحة عندهم برفع "تحدثُه".

ويستدل سيبويه برأي شيخه الخليل في زعمه أن "كما" عبارة عن "ما والكاف"،

---

(1) انظر: الديوان ٨٦، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣١٥.

(2) الكتاب ٤/ ٢٢٤.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٤٧١.

وقد جعلتا في الاستعمال بمنزلة حرف واحدٍ، وصُيِّرت للفعل كما صُيِّرت للفعل "ربّما"، فالمعنى في "انتظرت كما آتيك": لعلّي آتيك، وتأتي "كما" مهملة بدون عمل نحوي لها في الاستعمال، وهو تشابه من وجهة نظر سيبويه من "ربّما" التي لا تعمل شيئًا، مستدلاً بنصٍّ لرؤبة، هو قوله:

لا تشْتِمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ[1]

وقول أبي النجم:

قلت لشيبانَ ادْنُ مِن لقائهْ

كما تُغَدّي الناسَ من سوائهْ[2]

ومن ذلك أيضًا رفع "غدوة" بعد "لدن" عند الكوفيين، على أن "كان" محذوفة والتقدير: لدن كان غدوةٌ، و"كان" هنا تامة، والبصريون لا يرون ذلك[3].

وذهب سيبويه[4] إلى أن هناك إجراء قد يتحقق في الاستعمال، وهو وضع الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام، فإنهم يقولون: ما جاءتْ حاجتَك، بالنصب، كما قالوا: ما صارت حاجتَك، إلا أنهم يقولون في موضع آخر: ما جاءتْ حاجتُك، بالضم، كما يقال: مَنْ كانتْ أمُّك، ولم يقولوا: ما جاء حاجتَك، كما قالوا: مَن كان أمّك؛ لأنه بمنزلة المثل، فألزموه التاء.

لا تقف الإشكالية إذن عند النظر النحوي، بل تسبقها الدعائم التي يقوم عليها المنهج النحوي في الاعتداد بالمرويات، ومدى ملاءمتها مع ذلك المنهج، الذي بُنِي عليه تأسيس ما يُسمّى بالأصول النحوية وفق السماع، عند المدارس النحوية، فما هو لحن عند فريق، ليس بالضرورة لحنًا عند الآخر، والعكس قد يكون صحيحًا.

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٦.

(٢) الكتاب ٣/ ١١٦.

(٣) شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٦٦.

(٤) الكتاب ١/ ٥١.

٣) الوعي بالظاهرة عند سيبويه:

لقد كان هناك قدر كافٍ من الوعي عند سيبويه وغيره من النحاة بطبيعة تلك الظواهر المترسبة، والتي ما زال استعمالها جاريًا على بعض الألسنة أو محفوظًا في بعض النصوص التي تعبر عن الظواهر القديمة في اللغة.

إن مكمن المهمة والمعضلة في الوقت ذاته التي واجهت سيبويه كيفية التوافق مع ما تباعد عن الأصول التركيبية الشائعة، أو امتلاك الكفاية اللغوية لاستيعاب النصوص، وهذا الإجراء الاستيعابي سلوك معقد لمعالجة المعلومات الواردة في النصّ، أو التي يحملها النصّ، من حركات وحروف، وهو أمر يخصّ المتلقي بالدرجة الأولى؛ لأن الطرف الأول، وهو المتكلم، ليس موجودًا حسب الأعراف، وإنما وجوده من خلال البنية اللغوية للنص التي تفهم من خلال القدرة الإنجازية على تحليل ما يمكن تسميته بالأثر اللغوي، وهي محتوى الرسالة، بما فيها من مفردات مشتركة ومستمرة عبر التواصل الزمني، حسب حركية النص، بين المستعملين للغة.

فالطرف الأول في المعادلة التواصلية غائبٌ في الواقع، وإن تجلَّى في خلفية النصّ، فليست التواصلية مباشرةً بين الطرفين، ولقد اكتسبت مسيرتها من خلال طرق النقل المتنوعة عبر الوجود الإنساني، والتقى فكر سيبويه وشيوخه من النحاة والرسالة اللغوية، لمحاولة تفسيرها واستيعابها، الأمر الذي لا يتحقق إلا من خلال التفاعل مع النصّ، بما يمتلكونه من مقومات التفسير اللغوي والخبرة بالأنماط التركيبية الأخرى.

ويُعْتَقد أن عمل القارئ أو المتلقي، وهو الفكر النحوي هنا، يرتبط بالدرجة الأولى بالقيام بمجموعة من المهارات حتى يقرّب التركيب الراسب إلى الحالة المُرْضية في الجداول اللغوية الصحيحة أو الفصيحة، فسلكوا طرقًا مختلفة في كيفية التلقي، إما بالتأويل أو التوجيه أو الرفض، فالأول والثاني وهما التأويل والتوجيه

توافق مع الفصيح من اللغة، والأخير وهو الرفض إبعاد وعزل عن المستوى اللغوي المعياري في الغالب.



١) حجم الظاهرة:

إن إحصاء مجموعة من الرواسب في التراكيب أمرٌ يتوقف على مدى قناعتنا بما هو راسب، وبما هو لحن، وبما هو مستحدثٌ من ظواهر، ولقد تجلَّى في صورة الرواسب، لكننا سنتناول الظاهرة هنا وفق رؤيتنا الخاصة، فيما نظنه من البقايا المندثرة من التراكيب، وقد وجدناها متناثرة في كتاب سيبويه خاصة، وبعض كتب النحو العربي الأخرى، وحاولنا أن نضع لها تصنيفًا، حسب نوع الكلمة من اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، وحسب التراكيب التي تمثل الرواسب المحفوظة:

أولا: رواسب تخص الأسماء:

تطالعنا مجموعة كبيرة من الرواسب في قسم الاسم حال وجوده في التركيب، وبعضها فصّله سيبويه في كتابه، والآخر لم يلق اهتمامه، نحو:

تسكين آخر الاسم المعرف:

نحو قول الشاعر:

رُحْتِ وفي رِجْلَيكِ ما فيهما وقد بدا هَنْكِ من المئزر[1]

يعقد سيبويه في كتابه بابًا بعنوان "هذا باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي"، متحدثًا عن عادات نطقية للعرب، فيرجع ذلك إلى أمر التواصل من خلال المشافهة، ويعترف بدور الاتصال المباشر بين جمع المتخاطبين، يقول: "فأما الذين يشبعون فيمطّطون، وعلامتها واو وياء، وهذا تحكمه لك

---

(١) البيت للأقيشر الأسدي في خزانة الأدب،ج ٤، ص ٤٨٤، وللفرزدق في الشعر والشعراء، ج١، ص ١٠٦. والشاهد فيه إسكان "هنك" ضرورة، وهو مرفوع؛ لأنه فاعل "بدا".

المشافهة... وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسًا"[1]، وقد ألحق ببابه هذا قضية التسكين، وهي ما تميّز لهجاتنا المعاصرة الآن، يقول: "ويجوز أن يسكّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر"[2]، أورد البيت السابق.

ونحو قول أبي نخلة:

إذا اعْوَجَجْنَ قُلْتُ صَاحِبْ قَوِّمِ

بالدَّوِّ أمثالَ السَّفينِ العُوَّمِ[3]

يقول سيبويه: "سألت من يُنشد هذا البيت من العرب فزعم أنه يريد صاحبي"[4]، وهذا دليل على الوعي بمقصود الشاعر من قبل المتلقي.

وكذا قول رؤبة:

كأنَّ أيدِيْهِنَّ بالقاعِ القرقْ[5]

ومثله قول رؤبة أيضًا:

سوَّى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ[6]

ويرد سيبويه هذا كله إلى الضرورة الشعرية، يقول: "وإنما اختصت هذه الياءات في هذا الموضع بذا لأنهم يجعلون الشيئين ههنا اسمًا واحدًا، فتكون الياء غير حرف الإعراب، فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة، نحو ياء: دردبيس ومفاتيح...

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٠٣.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٠٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٠٣، والسيرافي، شرح أبيات الكتاب، ج ٢، ص ٢٩٨. والشاهد فيه "صاحبْ" يريد: صاحبي، فسكّن الباء، تشبيهًا للوصل بمجرى الوقف.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٠٣.

(٥) انظر: ملحق ديوانه ١٧٩، وخزانة الأدب ٨/ ٣٤٧. والشاهد هنا "أيديهن" فقد سكّن ياء "أيديهن" ضرورة، والقياس فتحها؛ لأن الكلمة منصوبة.

(٦) انظر: ديوانه ١٠٦، والكتاب، ج ٣، ص ٣٠٦. والشاهد هنا تسكين ياء "مساحي" للضرورة الشعرية، والقياس فتحها؛ لأن الكلمة مفعول به.

ومن ذلك قول العرب: لا أفعل ذاك حِيري دهرٍ، وقد زعموا أن بعضهم ينصب الياء، ومنهم من يثقّل الياء أيضاً[1]، يكشف هذا النص عن آثار التواصل بين المتحدثين في اختيارهم نمطًا تركيبيًا مناسبًا لذوقهم اللغوي، وأنه إذا تبنّى فكرة الضرورة الشعرية، فإنه صرّح بأن العرب في حياتهم اليومية تعرف ذلك.

وهذا قد يحملنا إلى الظنّ بأن اللغة في الاستعمال قد تختلف عن اللغة القاعدية، حيث يكثر في الأولى الترخص من العلامة الإعرابية والتخلص من إحكام القواعد المعروفة عند النحاة. كما يذهب إلى طريقة أخرى في الاستعمال، وهي التسكين مع الإشمام، في قول امرئ القيس:

فاليومَ أشربْ غير مستحْقِبٍ إثمًا من الله ولا واغلِ[2]

ومن متشابهات فقدان العلامة الإعرابية تسكين عين "معْ" في نحو قول جرير:

فَريشي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وإنْ كانتْ زيَارتُكُمْ لِمَامَا[3]

وكذا الأمر بالنسبة للغة القصر في الأسماء الخمسة نحو قول الراجز:

إنَّ أبَاهَا وأبَا أبَاهَا

قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غايَتَاهَا[4]

وكذلك إلزام المثنّى الألف في كل أحواله، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[5].

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٠٦.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٠٤.

(٣) العيني، المقاصد النحوية، ج ٣، ص٤٣٢. والشاهد هو بناء "معْ" على السكون.

(٤) الرجز اختلف في نسبته، فهو لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، وله أو لأبي النجم في العيني، المقاصد النحوية، ج١، ص ١٣٣، وله أو لرجل من بني الحارث في: البغدادي، خزانة الأدب، ج٧، ص ٤٥٥. وهذا البيت شاهد على لغة القصر في الأسماء الستة، وشاهد أيضًا على إلزام المثنّى الألف في حالة النصب، على لغة.

(٥) سورة طه: ٦٣.

• جر ضمير الغيبة بالكاف:

نحو قول العجاج:

خَلّى الذّناباتِ شَمَالاً كَثَبًا

وأُمّ أَوْعالٍ كَها أَوْ أَقْرَبا[١]

وقول العجاج:

فلا ترى بعْلاً ولا حلائلا

كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حاظلا[٢]

يذهب سيبويه في تفسير ذلك إلى أنه ضرورة شعرية، فإنه لا يجوز عنده جر ضمير الغيبة بالكاف، وقد عقد بابًا في ذلك عنوانه: "باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر"، ويرى أن القياس هو عكس ذلك، يقول: "إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف، فيُجْرُونها على القياس"[٣]، ويذكر علة المشابهة بين "كَهُ وكهُنّ"، و"لَهُ ولَهُنّ".

ويفترض تركيبًا غير مستعمل في العربية، وهو من التراكيب التي لم يتواصل العرب بها في الشعر وغيره، يقول: "ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه، قال: ما أنت كِي (يريد بكسر الكاف)، وكَي خطأ (يريد بفتح الكاف)، من قبل أنه ليس في العربية يُفتح قبل ياء الإضافة"[٤].

• إضافة "أي" إلى المفرد: نحو قول عباس بن مرداس:

---

(١) بيتان من الرجز للعجاج في ملحق ديوانه، ج٢، ص ٢٦٩، وسيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٨٤.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٨٤.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٨٤.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٨٥.

فَـأَيِّي مَـا وأَيُّـكَ كَـانَ شَـرًّا فَسِـيقَ إلى المَقَامَـةِ لا يَرَاهَـا[١]

ونحو قول خِدَاش بن زهير:

ولقد علمتُ إذا الرجال تناهزوا أَيِّـي وأيّكم أعـزُّ وأمْنَـعُ[٢]

وقول خِدَاش أيضًا:

فـأيّي وأيُّ ابـن الحُصَيْنِ وعَثْعَـثٍ غَـداةَ التقينا كـان عندك أعـذرا[٣]

ويذكر سيبويه[٤] رأي شيخه في هذه المسألة، وهي عن "أيّي وأيُّك كان شرًّا"، فأجابه: أنه كقولك: أخزى الله الكاذب مني ومنك، فإنه يريد: منّا، وكقولك: هو بيني وبينك، تريد: بيننا، فإنما "أيُّنا كان شرًّا"، إلا أنهما لم يشتركا في "أي"، وأخلصه لكلّ واحد منهما.

وبقراءة نص سيبويه يتبادر إلى الذهن قصدية المتكلم، ووعي القارئ بها، فلقد ركّز على الفعل "أراد"، والفعل "أخلصه".

- إضافة "إيًّا" إلى اسم ظاهر:

يقول سيبويه: "وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيًّا يقول: "إذا بلغَ الرجلُ السِّتينَ فإيَّاهُ وإيًّا الشَّوَابِّ"[٥].

- إضافة "كِلا" إلى المفرد:

---

(١) البيت في: فخر الدين الخوارزمي، شرح أبيات المفصل، ج ١، ص ٤٢٧، وسيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٤٠٢. الشاهد فيه "وأيّي وما أيُّكَ" حيث أفرد "أيّ" لكل واحد من الاسمين توكيدًا، والمستعمل إضافتها إليهما معًا، وعلى هذا يُقدَّر بقولنا: وأينا كان شرًّا.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠٢.

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٢.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٠٢.

(٥) القول لأعرابي عند: سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢٧٩، وهو من الأقوال التي جرت مجرى الأمثال، وقد أضاف "إيا" إلى اسم ظاهر، وهذا شاذٌّ عند البصريين. انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٥٥٦.

نحو قول عبد الله بن الزّبعرى:

إنّ للخـــيرِ وللشَّـــرِّ مـــدًى وكِـــلاَ ذلـــك وجْـــهٌ وقَبَـــلْ[1]

- مجيء خبر "ليس" ضميرًا متصلاً بها:

نحو قولهم: "عليه رجلاً لَيْسَنِي"[2].

أورد سيبويه خبرًا يقول فيه: "بلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني وكذلك كائني"[3].



ثانيًا: رواسب تخص الأفعال:

ومن الرواسب في قسم الفعل نجد مجموعة من البقايا التي يُظنّ أنها قديمة، نحو اللغة المشهورة وهي أكلوني البراغيث، التي عبّر عنها سيبويه بجمع الفعل وتثنيته[4]، وإن لم يرتض النحاة هذه العبارة، فقالوا إنه ليس بتثنية للفعل ولا جمع له، وكذا

---

(١) البيت لعبد الله بن الزبعرى في: فخر الدين الخوارزمي، شرح أبيات المفصل، ج ١، ص ٤٣٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص ٢، ٣. والشاهد فيه "كلا ذلك" فقد أضاف "كلا" إلى "ذلك" وهو مفرد لفظًا، مثنًّى معنًى، ويعلل لذلك بأن المعنى مثني، وتقديره: وكلا ما ذُكِر من الخير والشر، وهذه هي القصدية المذكورة.

(٢) هذا قول مرويٌّ عن العرب، يجري مجرى الأمثال، وقد جاء فيه خبر "ليس" ضميرًا متصلاً بها، وهذا شاذّ، والمختار أن يكون منفصلاً. انظر: فخر الدين الخوارزمي، شرح أبيات المفصل، ج١، ص ٥٩٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ١٠٥، ومثله قول رؤبة:

عَدَدْت قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ

إذ ذَهَبَ القومُ الكِرَامُ لَيْسِي

البيتان في ملحق ديوانه ١٧٥، وفخر الدين الخوارزمي، شرح أبيات المفصل، ج ١، ص ٥٩٠.

والشاهد "ليسي"، فقد حذف نون الوقاية التي تلحق الأفعال عند اتّصالها بياء المتكلم لتقيها الجرّ، وهو شاذٌّ.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٥٩.

(٤) الكتاب ١/ ١٩، ٣/ ٥٢٢.

جزم الفعل المضارع في غير موضع الجزم... وهذا بيان لذلك:

- إسكان أواخر الكلمات: نحو قولهم: "أنا أكرمْكم وأعظمْكم"[1].
- لغة أكلوني البراغيث:

يذكر سيبويه هذه اللغة عن العرب، يقول: "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونا في: قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة"[2].

ومن شواهده من الشعر قول الفرزدق:

ولكنْ دِيافيٌّ أبوه وأمُّه   بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السَّليطَ أقاربه[3]

ومثله ما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[4]، وإن أُوّل الأخير على أنه للبدل.

- إهمال جزم المضارع

نحو قراءة ابن كثير: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[5]

ونحو قول الشاعر:

---

(١) لغة قوم من العرب تسكين آخر الفعل المضارع إذا اتصل به الهاء والميم، والكاف والميم، وفسّره النحاة بالتخفيف، ومما رُوِي من ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء. محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص ٣٥٦.

ويردّ الدكتور ريمون طحان (الألسنية العربية، ص ١٦) الحركة التي تضبط الحرف الأخير من الفعل إلى الطبيعة الصوتية، فتفسَّر بقانون المماثلة أو المخالفة الصوتية.

(٢) الكتاب ٢/ ٤٠، ٤١.

(٣) الكتاب ٢/ ٤١.

(٤) سورة الأنبياء: ٣.

(٥) سورة يوسف: ٩٠. وانظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٣٥١.

أَلَــمْ يَأْتِيــكَ والأَنْبَــاءُ تَنْمــي   بمَــا لاقَــتْ لَبُــونُ بــني زِيــادِ[1]

وقول رؤبة:

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقي
ولا تَــرَضَّاها ولا تَمَــلَّقِ[2]

ونحو قوله:

وتَضْحَكُ منِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كأنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا[3]

---

(١) البيت لقيس بن زهير، ورواية الديوان ٢٩: ألم يبلغكَ، وفي ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، ص ٧٨، ج ٢، ص ٦٣١ أنه يُروى: ألم يأتِكَ، وأنشده الأصمعي: الا هل أتاك والأنباء تنمي. وفي: فخر الدين الخوارزمي، شرح أبيات المفصل، ص ١٣٤٥: "ويجوز أن يضمّن (ألم يأتيك) معنى (ألم يسمع) كأنه قال: ألم تسمعْ بما لاقت لُبون بني زياد".

(٢) انظر: ملحق ديوانه ١٧٩، والعيني، المقاصد النحوية، ج ١، ص ٢٣٦، وعبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، ج ٨، ص ٣٥٩. والشاهد فيه "ولا ترضاها"، فقد أبقى حرف العلة مع وجود الجازم، وهذا قليل.

(٣)هذا البيت لعبد يغوث (ت٤٠ق.هـ) في: فخر الدين الخوارزمي، شرح أبيات المفصل، ص١٣٤٧، ويروى في ذيل أمالي القالي، ج ٣، ص ١٣٢، ١٣٤: كأنْ لم ترَنْ، وقال الأخفش: رواية أهل الكوفة: كأن لم ترَنْ قبلي، وهو عند البصرة خطأ، والصواب: تَرَيْ، بحذف النون علامة للجزم، ورواية ابن جني في المحتسب، ج ١، ص ٦٩، ج٢، ص ٧٦٨: ترَيْ.

والشاهد فيه: لم ترى، حيث أثبت الألف في "ترى" رغم جزمها، وقد خُرِّجَ على وجهين؛ الأول أن الأصل: "تُرَيْنَ"، فجُزِم بحذف النون، والثاني أن أصله "تُرأى"، فحذف الألف للجزم، وخفّف الهمزة، وجعلها ألفًا، ونقل حركتها إلى السّاكن قبلها.

ومثله قول الحُصين بن قعقاع التميمي:

مَــا أَنْــسَ لا أَنْسَــاهُ آخِــرَ عِيشَــتِي   مَــا لاحَ في المَعْــزاءِ رَيْــعُ سَــرابِ

فـ"ما" شرطية جازمة، غير أنه أثبت الألف في "لا أنساه" وحقه "لا أنسَهُ" على أنه جواب للشرط.

وهو في البغدادي، شرح شواهد الشافية، ج٤، ص٤١٣، وبدون نسبة في: فخر الدين الخوارزمي، شرح أبيات المفصل، ص١٣٥٠.

فهم سيبويه[1] القول السابق على أنه اضطرار، فجُعِل المضارع مجزومًا على الأصل، فاكتفى بحذف الحركة دون حرف العلة.

ومن ذلك إثبات النون من الأفعال الخمسة في حالتي النصب والجزم نحو قول الشاعر:

لولا فوارسُ مِنْ ذُهْلٍ وأُسْرَتُهُمْ   يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجارِ[2]

ونحوه قوله أيضًا:

أن تقرآنِ على أسماء ويَحكُما   بناطقةٍ خَرْساءَ مِسْوَاكَها حَجَرْ[3]

جزم المضارع في غير موضع الجزم: نحو قول الشاعر:

فإن سرَّ قوْمًا بَعْضُ ما قدْ صنعتمو   ستحتلبوها لاقحًا غيرَ ناهلِ[4]

ونحو قوله أيضًا:

محمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ   إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبالا[5]

ونحو قول متمم بن نويرة:

على مثلِ أصحابِ البعوضة فاخْمُشِي   لكِ الويلُ حُرَّ الوجِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى[6]

وفي هذا الموضع من جزم المضارع بدون جازم يفهم سيبويه[7] حقيقة المشابهة

---

(١) الكتاب ٣/ ٣١٦.

(٢) البيت بدون نسبة في: المرادي، الجنى الداني، ص ٢٦٦، وابن منظور، اللسان (صلف) ج٩، ص ١٩٨. والشاهد فيه: لم يوفون، فقد جاءت "لم" حرف نفيٍ غير جازم.

(٣) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٨٠.

(٤) ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٧٣.

(٥) اختلف في نسبته، فهو لأبي طالب في: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ٢٧٥، وللأعشى في: البغدادي، خزانة الأدب، ج ٩، ص١١.

(٦) الكتاب ٣/ ٩.

(٧) الكتاب ٣/ ٨.

بين اللام الجازمة، فالأصل: لِتفدِ، و"أنْ" الناصبة للفعل المضارع، فإذا جاز عمل "أن" مضمرة، فإنه يجوز إعمال اللام مضمرة، ودليله على ذلك ما سبق من الشعر.

ومثله جزم الفعل الصحيح الآخر في غير موضع الجزم: فمن إشكالات بعض التراكيب وجود الفعل المضارع مجزومًا بغير جازم، ويرده سيبويه إلى الضرورة الشعرية، يقول: "وقد يسكّن بعضهم في الشعر ويشم"[١]، ويستدل بقول امرئ القيس:

فَاليومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقَبٍ إثمًا مِنَ اللهِ ولا واغلِ[٢]

ويعلق عليه بقوله: "وجعلت النقطة علامة الإشمام"[٣].

- "عسى" حرف بمعنى "لعل":

نحو قول رؤبة:

يا أبتا علَّكَ أو عَساكَا[٤]

وقول عمران بن حطّان:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تنازعني لعلي أو عساني[٥]

يبيّن سيبويه[٦] في "عسى" حالة خاصة مع المضمر، فيقارن بينها وبين "لدن" مع "غدوة"، فكما أن "لدن" لها حال خاصة مع "غدوة" فـ"عسى" كذلك مع المضمر، وكذلك "لات" مع الحين، فلا تعمل في سواه.

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٠٤.

(٢) انظر البيت في: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١، ص ٤٨، وسيبويه، الكتاب، ج ٤، ص ٢٠٤، والشاهد فيه: "أشرب"، فقد سكّن الباء في الفعل المضارع للضرورة، ويروى "فاليوم أسقي" فلا شاهد.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٠٤.

(٤) انظر: ملحق ديوانه ١٨١، وسيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٧٥. والشاهد فيه "عساكا"، فقد اتصل الضمير بـ"عسى" الموضوع للنصب، وهو الكاف، مما يدل على أن "عسى" حرف بمعنى "لعل"، وقيل في توجيهه الكاف خبر، واسم "عسى" ضمير مستتر.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٧٥.

(٦) الكتاب ٢/ ٣٧٥.

وعلى هذا تكون الكاف ضمير نصب في قوله "عساكا"، على أن "عسى" مشبهة بـ "لعل".

❁ ❁ ❁

ثالثًا: الرواسب في قسم الحرف:

هناك مجموعة من الرواسب في قسم الحرف، وتكاد تلمس جانب كونها أدوات عاملة، فتلغى ولا تعمل، أو أنها مهملة فتعمل، وهذا توضيح ذلك:

- ليت تعمل عمل ظنّ: نحو قوله:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا [1]

لكن قراءة سيبويه تقدر محذوفًا في النص، يقول: "فهذا كقوله: ألا ماءًا باردًا، فكأنه قال: ألا ماءًا لنا باردًا"[2].

وفي هامش الكتاب[3] أن ابن سلام ذكر أنها لغة، يقول: سمعت أبا عون الحرمازي يقول: ليت أباك منطلقًا، فأخبرني أبو يعلي أن منشأه بلاد العجاج، فأخذها عنهم، وهذا الخبر إن صحّ يعني أنها لغة.

❁ ❁ ❁

٢) التراكيب المحفوظة:

وهناك نوعٌ آخر من الرواسب يتصل بالتراكيب المحفوظة، ويشمل الأساليب والأدوات نحو أسلوب التعجب، والمدح والذمّ، والكلمات القاعدية "التي تفهم بالقاعدة"، وهذا توضيح لبعضها:

---

(١) البيت مختلف في نسبته، فهو لرؤبة في: ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص ١٠٤، ولأبيه العجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٦، وهناك خلاف في توجيهه بين الكوفة والبصرة، فالبصرة تذهب إلى أن خبر "ليت" محذوف، و"رواجعا" حال، والكوفة تذهب إلى أن "ليت" تعمل عمل "ظن"، فتقول: ليت زيدًا شاخصًا. انظر: فخر الدين الخوارزمي، شرح أبيات المفصل، ج ١، ص ٢٤٧.

(٢) الكتاب ٢/ ١٤٢.

(٣) هامش (٢) في الكتاب ٢/ ١٤٢.

أسلوب التعجُّب:

فأسلوب التعجب من الأساليب التي احتفظت بنمطين تركيبيين الأول هو "ما أَفْعَله"، والثاني هو "أَفْعِلْ بِهِ"، يقول سيبويه: "زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب، وهذا تمثيل ولم يتكلم به"[1].

إن تفسير الخليل يعني أنه إيصال إلى دلالة لتركيب غير موجود في الاستعمال، وأما المعروف عند العرب فهي الصيغ القياسية للتعجب، وهي: ما أفعله وأَفْعِلْ به، والدليل على أن هاتين الصيغتين لازمتا نمطًا تركيبيًا خاصًا هو جمودهما، يقول سيبويه: "ولا يجوز أن تقدّم عبد الله وتؤخّر ما، ولا تزيل شيئًا عن موضعه، ولا تقول فيه: ما يحسن، ولا شيئًا مما يكون في الأفعال سوى هذا"[2]. فإن الفعلين "أَفْعَلَ، وأفعِلْ" جامدان لا يتصرفان في هذا النمط الخاص، وإن خرجا عن التعجب فهما متصرفان.

ويُلاحَظ أنه توجد بعض الخصائص التي تجعل من النظام اللغوي في هاتين الصيغتين مختلفًا عن الأنماط التركيبية الأخرى، لعل أهمّها هو جمود هذا التركيب على صورته المحفوظة، التي أخذت هذا الاتجاه الشكلي قاعدية لها، فلا تأتي إلا على هذه الصورة، وقد أُطلِق على الفعل في الصيغة الأولى "ما أفعَلَهُ" بالجامد، نتيجة للزومه هذا المنحى الشكلي، رغم أنه يُشترط في كونه فعل تعجّب أن يكون مشتقًّا، فالجمود عارض عليه.

أما الصيغة الثانية وهي "أَفْعِلْ به" فهناك أمور بجوار كونها محفوظة على هذا الشكل، وتؤدّي وظيفتها التركيبية من تلك الصورة، أهما أمران:

الأول: مجيء الماضي على صورة الأمر، فلا يعترف النحويون بأن الفعل "أَفْعِلْ"

---

(١) الكتاب ١/ ٧٣.

(٢) الكتاب ١/ ٧٣.

أمرٌ رغم صيغته، فهو باقٍ على دلالته على "أَفْعَلَ"، وهو الماضي، وهذا من المحفوظ تركيبيًّا.

الثاني: هو زيادة الباء قبل الهاء، التي هي فاعل، والتركيب إثباتٌ.

إن أسلوب التعجُّب يحمل لنا نظامًا لنمطٍ تركيبيٍّ لم نعهده في النظام اللغوي، سواء في الصيغة الأولى أو الصيغة الثانية، ولعله يمتدّ في حلقات التطور التركيبي إلى ما قبل النظام الغالب في اللغة الفصحى، فالمرجَّح عندي أن العبارات المصكوكة تكون أدعى إلى الجمود وعدم التغيُّرِ، وتسهم طبيعتها هذه من امتلاكها لمقومات الحفظ على ألسنة المتكلّمين للغة.

۞ ۞ ۞

٣) الظاهرة اللغوية بين التطور والاستقرار والفناء:

يفرض الواقع اللغوي نوعًا ما من التواصل بين أفراد المجتمع الواحد، ويمليه على الظاهرة اللغوية، تلك التي لا تخضع لثبات، فمنها ما يتطور أو يفنى، وأما عن الاستقرار لبعضها فإنه يحتاج مؤثرات لضمان بقائه مستعملاً على الألسنة، فاللغة بصفة عامة كائن حيٌّ، يتطور بفعل الزمان، وما فيها من ظواهر ينحو هذا النحو، وأقرب مثال على هذا فيما أظنه الإعراب، فهو- كما يبدو- ظاهرة مستحدثة في اللغة الفصحى، دليلنا هو عدم وجوده في كثير من اللغات، بل في معظمها.

ولنتأمل بعضًا من نماذج الرواسب، ونتوقف عند فكر سيبويه في تناوله لهذه الإشكالية، مع محاولة مناقشة الآراء الأخرى، وسنتوقف عند النداء التعجبي، ولفظ "اللهم":

أولا: النداء التعجبي:

"يا لَزيدٍ" أسلوب استغاثة وتعجب، اللام في "زيد" للاستغاثة والتعجب على ما هو شائع بين النحاة، وهي حرف جرٍّ مفتوح، وهذا مذهب البصريين.

ويفسر سيبويه ظاهرة الاستغاثة والتعجب باللام في نحو قول مهلهل:

يـا لَبَكْـرٍ أَنْشِـروا لـي كُلَيْبًـا يـــا لَبَكْـــرٍ أيـــن الفِـــرارُ[1]

ويأتي بنماذج متعددة، ويعلق بقوله: "وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة، وإلا لم يجز، ألا ترى أنك لو قلت: يا لَزيدٍ، وأنت تحدثه لم يجز"[2].

ويتحدث عن خصوصية "يا" في هذا الموضع، فيذكر أنه لم يلزم في هذا الباب إلا "يا" للتنبيه؛ لئلاّ تلتبس هذه اللام بلام التأكيد، ولا يكون مكان "يا" سواها من حروف التنبيه، نحو: أيْ وهَيَا وأَيَا؛ لأنهم أرادوا أن يميّزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجّب، ويرى الخليل أن هذه اللام في "يا لّزيد" بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم في نحو: يا عجباه ويا بكراه، إذا استغثت أو تعجّبت، فصار كل واحدٍ منهما يعاقب صاحبه.

وقد أدرك الفراء[3] أن ثمة إشكالية في تحليل الأسلوب، فإن "زيد" مُستغاثٌ به، ولا يخرج عن كونه منادًى، وجاء ذكره موحيًا بحدوث طفرة من التطور الذي انتاب هذا الأسلوب، فالأصل "يا آلَ زَيْدٍ"، فخُفِّف، وبقيت اللام باقية من "آل"، فـ"زيد" على هذا المذهب مضاف إليه، وقد ضعَّف هذا الرأي الرضي[4].

والحقيقة أن رأي الفراء له وجاهته، فاللام هنا بها من القرائن ما يدعونا إلى التوقف عندها، أولها حركتها بالفتح، واللام إذا دخلت على ظاهر فإنها تكون مكسورة، ولا تُفْتَح هكذا إلا إذا دخلت على مضمر، فهذا دليل على أنها ليست اللام الجارة، والثاني جر "زيد" بعدها، فهذا يؤكّد أن اللام جزء باقٍ من كلمة أخرى، وليست الجارة، الثالث هو المعنى، فالاستغاثة تتطلب كثرة من الناس، ولا معنى في الواقع للام هنا سوى ما جاء محفوظًا عن النحاة.

---

(١) الكتاب ٢/ ٢١٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٢١٨.

(٣) انظر: الرضي، شرح الكافية، ج١، ص ١٣٤، وراجع هذه الظاهرة في: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، ص ١٤٢، والكنغراوي، الموفي في النحو الكوفي، ص ٦٨.

(٤) انظر: الرضي، شرح الكافية، ج١، ص ١٣٤.

إن قراءة الفراء تعترف بتطور الظاهرة التركيبية حتى تتحول إلى صورة أخرى، ثم حدث نسيان أو هجرٌ للأصل القديم عند مستخدمي اللغة، وتبقى آثار الظاهرة في الاستعمال الحديث مرتبطةً بأداء الوظيفة الدلالية ذاتها، فيظنّ أنها ملتبسة بصيغة مختلفة عن المثال القديم، وهو ما حدث في إطلاق النحاة على الأسلوب بأنه أسلوب استغاثة.

ثانيًا: "اللَّهُمَّ":

"اللهم" مُنَادَى حُذِف منه حرف النداء، والصيغة من الكلمات التي يُحذَف منها حرف النداء وجوبًا، وقال سيبويه[1] إن الميم في آخرها عِوَضٌ عن حرف النداء، ودليلهم على ذلك الاستعمال اللغوي المعتدّ به عندهم، فلم يأت نصٌّ وفيه الجمع بين حرف النداء و"اللهم"، إلا أنه يقال: "يا الله" بالجمع بين "يا" ولفظ الجلالة، فدلّ على أن الميم هي المانعة، فهي عِوَض عن "يا"، كما أن "اللهم" بالميم لا يوصف؛ فإنه حينئذ صار بمنزلة صوت كقولهم: يا هناه[2].

وذهب الكوفيون إلى أن "اللهم" أصلها: "يا الله أمّنا بخير، مستدلين بالقياس والسماع، ومن النقل عن العرب قول الراجز:

إنّي إذا حدثٌ ألـمَّا

أقولُ يا اللهُمَّ يا اللهمَّ[3]

فدخلت "يا" عليها، ولو كانت الميم عوضًا عنها لما اجتمعا.

ومثله قول الراجز أيضًا:

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥، والمسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٢٩٠.

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٦.

(٣) الرجز لأبي خراش الهذلي في: العيني، المقاصد النحوية، ج٤، ص ٢١٦، وهو في: الأنباري، الإنصاف مسائل الخلاف، ص ٢٩١.

غفَرْتَ أوْ عذَّبْتَ يا اللَّهُمَّا[1]

ومثله قول الراجز:

وما عَلَيكَ أنْ تقولَ كلَّما

سَبَّحْتَ أوْ هَلَّلْتَ يا اللهمَّ ما[2]

وهنا زاد "ما" بعد "اللهم"، وهو قليل.

والواقع أن هذا صحيح من حيث الاستعمال اللغوي، إلا أنه لا توجد علاقة صوتية بين "يا" والميم، ثم إنه يجوز أن يقال: اللهُ تقبَّل دعاءنا، بدون "يا"، فإنه يجوز حذف حرف النداء من المنادى العلم، ولا إشكال في ذلك، نحو قوله تعالى: (يوسفُ أعرِضْ عن هذا)[3]، والرأي أن "اللهم" قد تكون متطورة عن كلمة "ألوهيم"[4]، ومما يؤيد ذلك التصرف في هذه اللفظة فيما سبق من الأمثلة، وفي حذف "ال" منها في قول أحد اليمانيين:

لاهُمَّ إنْ كنتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ

فلا يزالُ شاحجٌ يَأْتِيكَ بِجْ[5]

فتعددت الصور المترسبة للكلمة، مما يدل على أنها مرَّت بمراحل حتى وصلت إلى ما وصلت إليه في صورتها النهائية.

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٢٩١.

(٢) الرجز بدون نسبة في: الأنباري، أسرار العربية، ص ٢٣٣.

(٣) سورة يوسف: ٢٩.

(٤) إن هذا كان يتطلب من المشتغلين بعلم النحو إفادة أكثر من علم الصرف، فلطالما أفادوا منه، ففي(مبادئ اللسانيات ٢٣٣) أن الصيغة- وهي المبنى الصرفيّ للأسماء والأفعال والصفات، وهي قرينة يقدمها علم الصرف إلى علم النحو- تبين عن المعنى النحوي، فالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل... يطلب فيها أن تكون أسماءً لا أفعالاً، وإن جاء ذلك كان اللجوء إلى التأويل، مثل: جاء تأبَّط شرًّا، فنلجأ إلى كونه حكاية، أي جاء هذا الشخص.

(٥) انظر:العيني، المقاصد النحوية،ج ٤، ص ٥٧٠، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص ٧٥.

مما سبق يتضح أنه لا يمكن بحال من الأحوال حسب ظني أن تقع الأنماط التركيبية جميعها تحت طائل التغير أو التطور وعدم الثبات، فإن بعضها يثبت على ما يمكن تسميته بالاستقرار اللغوي، الذي يعدُّ مرحلة مكتملة من المراحل التي تمرُّ بها أيُّ لغة، فبعض الظواهر يُوصَف بالثبات النسبي، وبعضها يُوصَف بالمتغير، لحين حدوث الاستقرار، وما كان ليحدث هذا الثبات في ظاهرة إلا تحت ظروف قوية تحفظ عليه مثوله لعادة الانصهار في الواقع اللغوي الجديد، الذي تُمْلِي عليه الحياة الجديدة آثارًا تغيره، حسب بنيتها الاجتماعية والخلقية والسلوكية والثقافية.

وإنه ليُعتقَد أن الإنسان في نطقه احتفظ لنفسه بوسائل للتعبير عن أغراضه حتى يحدث الاستقرار، وقد ردَّها الدكتور على عبد الواحد وافي[1] إلى قسمين:

الأول: التعبير الطبيعي عن الانفعالات، وهي أمور فطرية لا تتوافر فيها القصدية، تكون مصاحبة لصدور الانفعالات السارة والأليمة، كالصداع والضحك والبكاء، فهي تعبر عن قيام حالة وجدانية وانفعالية خاصة بالشخص.

الثاني: التعبير الوضعي الإرادي، ويشمل جميع الوسائل الإرادية التي يلجأ إليها الإنسان للتعبير عن المعاني التي يود الوقوف عليها.

ما سبق يوضِّح كيفية التعبير الملائم للأجواء التي يُعايشها الإنسان، وتغير هذه الكيفية حتى تصل إلى درجة الوعي والإحساس باللغة، حتى يتمكن من الحوار بين الأنا والآخر، وبذلك تنشأ اللغات البشرية مارّة بمراحل ثلاث[2]:

مرحلة الصراع: وفيها تفتقد اللغة أصوات المدّ والأصوات الساكنة، وهي أصوات انفعالية.

مرحلة المدّ: حيث تتحقق في اللغة أصوات اللين.

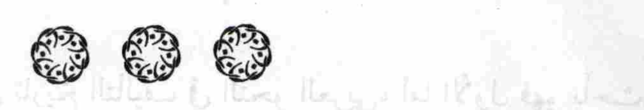
مرحلة المقاطع: وتتجلّى فيها الأصوات الساكنة.

---

(١) علي عبد الواحد وافي، نشأة اللغة عند الإنسان والطفل، ص ٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٥١- ٥٤.

ويبقى بعد هذه الرحلة مرحلة الاستقرار اللغوي، الذي يُقَدَّر له البقـاء إذا مـا ارتبط بحادثٍ عظيم، يخلده، وما حدث للعربية من نزول الـوحي بـالقرآن الكـريم، دليل على صدق المقولة، فقد قُدِّر لمجموعـة الظـواهر الـتي كانـت في هـذه المرحلـة وقبلها بقليل أن تخلد، بسبب بقاء القرآن الكريـم.



المبحث الثالث

مَقْبُوليّة نحو الشّكْل

وأَثَرُ ممارسةٍ الضغوط في أداء الدلالة

تمهيد:

هناك اتجاهان في تاريخ التأليف في النحو العربي، أما الأول فهو باحث عن خاصية الشكل ومعياريته وتوافق أجزائه، ويتخذ من الإعراب هدفًا للوقوف على الحركات والحروف "على أنها علامة إعرابية" التي يتحقق بها ذلك التلاحم بين أجزائه... غير أن اتجاهًا ثانيًا وازى الاتجاه السابق وإن خالفه في هدفه العام، فلا يكاد يمثل الظاهر في نظرية النحو، بل نظر إلى الشكل على أنه مكوّن إجرائيّ، يقوم عليه الحدث اللغوي، تلك غايته، وهي تعقّب قصدية المنشئ لفعل الخطاب، وإذا تحقق الانتخاب لنمط تركيبيٍّ ما فلحاجة المتكلم، وهي الدلالة القصدية.

ويحاول هذا المبحث أن يناقش هذين الاتجاهين وفق نماذج تركيبية من عيون التراث العربي، وأن يطرح رؤًى حول القول بشكلانية النحو العربي من عدمها، ومدى تحققها في ذلك العلم.

❁ ❁ ❁

١) الدلالة والشكل: تعارض أم تكامل ؟

إن سعي العقلية الإنسانية الدؤوب إلى اختراع التعارضات أو المكملات أمر يبدو من صنع الغريزة، فلقد جرت العادة اللغوية في التعبير إلى اعتبار وجود الشيء ونقيضه، أو مكملة لجوانب النقص، نحو: الحياة والموت، الأبيض والأسود، الليل

والنهار، الشمس والقمر، الخير والشر، السماء والأرض، العرض والجوهر، الشكل والمضمون، فهذه التعارضات الثنائية وأحيانًا التكاملية الثنائية، لها فضل في إيضاح الدلالات المتباينة[1]، وإيضاح الشيء من خلال نقيضه، وإظهار الأنا من خلال الآخر، يقول جاكوبسون[2]: الاختيار بين مصطلحين بينهما تعارض يكشف عن خاصية فارقة بينهما، وإذا كانت تلك سمة العقل الإنساني في بحثه عن الأشياء حوله وتعرفها، فإن المكون الأساسي للفكر النحوي العربي قائم على إدراك هذه التعارضات والمكملات،، فنرى النظر النحوي يأتي بالاصطلاحات: الحركة والسكون، والإعراب والبناء، والجملة الفعلية والجملة الاسمية، ومن نحو هذا الدلالة والشكل.

وتبدو أهمية الشكل من حيث إنه التكوين الصوتي والأساس والمبدأ لعملية التكلم، والممثل الواضح الدال على مادية اللغة أو الأثر الظاهر لفعل الخطاب، أضف إلى ذلك أنه لا يقوم التواصل بين الأفراد والجماعات إلا في وجود أنظمة الشكل، أما الدلالة فهي نتاج عملية التكلم برمتها، فهي الهدف من التكوين اللغوي، وتمثل الجانب المشترك بين اللغات المتباينة.

فالشكل والدلالة معا يكوِّنان تكاملية للأداء اللغوي، ويعملان معًا على إنجاز الفعل اللغوي التواصلي بين المتكلمين، فالدلالة تقوم على الشكل وتظهره، وتفسر دور كل كلمة في التركيب، وبالتالي كل جملة، ثم النص بتمامه، وما وراء النص، والشكل يمنح النص النظام القاعدي الذي به نتعرف المحددات الوظيفية التركيبية

---

(١) هذه التعارضات أو المكملات افتراض بشري، قد يصدق أو لا يصدق في القول بحتمية أصل الأشياء في الوجود، أو يصدق بعضه ولا يصدق الآخر... والعلم الحديث أبطل الجوهر والعرض، عندما تمَّ تفجير الذرة، وهو ما يطلق عليه أصحاب هذه النظرية الجزء الذي لا يتجزأ، ومن ثَمَّ انهارت هذه النظرية. انظر: الموقع الإلكتروني:

www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=127729

(٢) إسماعيل، عز الدين، دي سوسير **253 (di Saussure, ferdinand)**.

لكل كلمة، ولكل تعبير، وها هو ذا العقاد[١] يبحث عن جماليات النص، فيجدها لا تقوم بالأشكال المفرغة من المعاني، ولا يتجلى للحس وحده دون القريحة، فالشكل الجميل هو أداة المعنى إلى الظهور، وشأنه أن يتلاشى ثم يبرز لك معناه وأن ينسيك نفسه حين يخلص بك إلى ذلك المعنى الذي تحركه. وتبدو الألفاظ والمعنى شيئًا واحدًا عند سيد قطب[٢]، فالمعاني لا تُوجَدُ في غير تعبير، والأمر نفسه عند الدكتور أحمد الحوفي[٣] الذي يذهب إلى عدم الفصل بينهما، فلا يمكن تجزئة النص إلى روعة يستمدها من الشكل، وأخرى يستمدها من الدلالة.

وقريب من معرفتنا لمفهوم الشكل التركيبي الاصطلاح عند المختصين بالعلوم الرياضية والهندسية، في تعريفهم له، بأنه الهيئة الحاصلة للجسم بسبب إحاطة حدٍّ واحد بالمقدار، كما في الكرة، أو حدود، كما في المضلَّعات من المربع والمسدّس[٤]، فالشكل اللغوي يمس الظاهر من التركيب المتمثل في طريقة ترتيب الكلمات ورتبتها وصدارتها والعلامات الإعرابية وما إلى ذلك من آثار منطوقة أو مقدرة.

أما الدلالة فهي قسمان:

الأول: الدلالة الوظيفية.

والثاني: الدلالة العامة.

أما الدلالة الوظيفية فهي فرع العامة، وتستنطق من الشكل، وهي التي تسمى بمعاني النحو، وهي الإبانة عن المعاني الوظيفية للكلمات النحوية، كالفاعلية والمفعولية والإضافة، أما الدلالة العامة فهي معطى من عموم النص، من خلال بنيته الداخلية والخارجية، مثل دلالة السياق ودلالة المقام ودلالة التراكيب والدلالة الاجتماعية.

---

(١) العقاد: عباس، المراجعات ٥١.

(٢) انظر: عنبر، أحمد محمد: قضية الأدب بين اللفظ والمعنى ٢٢.

(٣) انظر: عنبر، أحمد محمد: قضية الأدب بين اللفظ والمعنى ٥٩.

(٤) الجرجاني: التعريفات ١٦٩.

٢) السبق الوجودي: للشكل أم للدلالة؟

من الصعوبة بمكان الحكم بوجود شيئين متعارضين أو متكاملين إلى الوجود في لحظة واحدة، فلا بد لأحدهما – منطقيا- أن يتقدم الآخر، والشكل رغم أهميته من حيث إنه الكيان المادي المنتظم والموصل للدلالة من خلال انتظام الكلمات وتفاعلها معًا حتى تكون جملاً مفيدة، لها اعتبارات قاعدية(١)، إلا أنه دليل على وجود تفكير سابق إلى إيجاده، تتمركز في ذهن المتكلم أو المبدع، ولا يراها أحد، إلا في ظلّ الانتظام الصوتي، الذي يمثله الشكل، فهو وعاء الدلالة والأثر المادي لها، والأخيرة هي التفكير السابق، والعملية الداخلية للمتكلم أو الحوار الداخلي الصامت، وموقعها باطن الإنسان، فهي صورة ذهنية مستقرة وكامنة في العقل.

والمتحدث يعبر عن مقصوده من الدلالة، فيختار الشكل الذي يتوازى مع حجمها، بحيث يكون معادلاً موضوعيًا لما يجيش في نفسه، ويدور في خلده(٢)، فيؤلف كلماته حسب القواعد المتعارف عليها، فالدلالة بالنسبة للمتكلم لها السبق؛ لأنها نتاج لعملية التفكير، أما المخاطب وهو المتلقي فالدلالة تأتي بعد إنشاء الشكل، فيستطيع من خلال إدراكه لطريقة إيراد الكلمات وترتيبها وانتظامها معًا في سلسلة من الجمل أن يتطلع إلى الشكل، فيستنطق منه ملامحه ورموزه، حتى تستبين

---

(١) يرى إبركومبي أن الأدب يرمي بواسطة اللغة إلى إيصال التجارب التي لها قيمة في ذاتها، وما دامت التجربة ليست ألفاظًا وجملاً بل هي شيء خارج عن الألفاظ والجمل، فإن الألفاظ لا نستطيع إيصالها إلا بصفتها رموزًا وإشارات، ومقدرة الألفاظ على أن ترمز للتجارب. انظر: عنبر، أحمد محمد: قضية الأدب بين اللفظ والمعنى ١٩.

(٢) إن الأمر في الإبداع الأدبي مختلف حسب الجمالية السميوطيقية التي طورها موكاروفسكي في الثلاثينيات، حيث تكتسب وحدات البنية الشعرية "قيمة تشكيل المعنى" فكل وحدات البنية الشعرية التي هي بالطبع وحدات شكلية هي حوامل للمعنى، أي علامة جزئية في أي عمل فني، ومن ثم يغدو العمل الأدبي من منظور سميوطيقي بنية كلية ذات طابع دلالي، فالنص الشعري عملية تراكم دلالي. انظر: سلدن، رامان: من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية ٧٥، ٧٦.

له العلاقات بين الكلمات، وما تنتجه هذه التراكيب من آثار في النفس الناشئة عن هذا الترتيب الخاص الذي قصده المتكلم، حتى يتوصل إلى مراده، فيحدث التواصل والتفاهم على أصل مشترك بين المتكلم والمخاطب، ويبدو ذلك فيما ذهب إليه عبد القاهر من أن الألفاظ شيء غير التجربة الشعورية، وإنما هي رمز لها، يقول: "الألفاظ لا تُراد لأنفسها، وإنما تُرادُ لتجعل أدَّلة على المعاني"[1].

بالنسبة لـ[المتكلم] دلالة ← شكل

بالنسبة لـ[المستمع] شكل ← دلالة

فبالنسبة للمتكلم تكون الدلالة هي الهدف الذي يريد إيصاله، ورغم أنها هي بدء الحدث اللغوي إلا أنه لا نستطيع أن نقيسها بمعزل عن الشكل، أو مجردة من الكلمات، فقراءة الشكل هي السبيل الوحيد لتلقي الدلالة، وهو أيضًا ممثل للرسالة الباقية بعد فعل التكلم، فيصبح بدءًا للدرس والبحث.

ولعل الانطلاق من الشكل الذي يمنح النص الحياة أمر لا بد منه، ولكن المشكل الذي لا بد منه هو أن تصير هذه الانطلاقة: انطلاقة "من وإلى" سواء من قبل المنشئ للكلام أم من قبل المتلقي له، وهذا ما يدعو إليه القائلون بالشعريات المعاصرة([2]). ويرى أبو هلال العسكري أن المعاني سابقة، لكنها لا توجد في فراغ، يقول: "إذا أردت أن تصنع كلامًا فأخطر معانيه ببالك وتنوَّق له كرائم اللفظ ... فإذا مررت بلفظ حسن أخذت برقبته أو معنى بديع تعلّقت بذيله"[3].

فالدلالة تمثل المؤثر الأول أو الوجود الأول الذي تتولّد نتيجته الأشكال التركيبية، وتترتب عليه الطريقة الخاصة لأي أداء كلامي، أو نشوء الحدث اللغوي برمته.

---

(١) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز ٥٢٢.

(٢) أمير، عباس: العمل الأدبي من المعنى إلى الشكل، مدخل معرفي إسلامي ٥٠.

(٣) العسكري، أبو هلال: كتاب الصناعتين في الكتابة والشعر ١٥١.

(٢-١) اتجاهات النحاة في دراسة الشكل والدلالة:

تبين لنا مما سبق الرباط الوثيق بين تكون الدلالة ونتاج الشكل، وقد قامت مؤلفات في تراثنا النحوي على هذا الربط، فقد عكف الفراء في كتابه "معاني القرآن" على الدرس الدلالي بوصفه نتيجة للتشكيل النحوي، ومثله صَنْعَةُ الأخفش "معاني القرآن" وغيرها من كتب إعراب القرآن الكريم أو كتب التفسير مثل تفسير "البحر المحيط" لأبي حيان، والأمثلة على ذلك كثيرة. وتصدق عبارة سيبويه[١] ههنا في تبويبه لأحد أجزاء كتابه باب "اللفظ للمعاني" إذ يقول: إنما وُضِعَ اللفظ للدلالة على معنًى.

وقد ذهب دي سوسير (di Saussure, ferdinand)[٢] إلى أنه بإمكاننا النظر إلى العلاقة بين الدال "المتمثل في الشكل"، والمدلول "المتمثل في الدلالة"، مثلما ننظر إلى العلاقة بين وجه الورقة وظهرها، فليس بإمكاننا أن نقطع وجه الورقة دون أن نقطع ظهرها. بيد أن هناك اتجاهين في التأليف النحوي: الاتجاه الأول: نحو الشكلانية النحوية. الاتجاه الثاني نحو الدلالة والشكل معًا.

(٢-٢) نحو الشكلانية النحوية:

يمثل البحث النحوي الشكلي واحدًا من المناهج المتبعة عند كثير من النحاة، التزم البحث عن القواعد، واكتفى بالتقعيد والتمرينات التي لا تنظر إلى سياقها وما تؤول إليه من طرح ثقافي ودلالي، مثلما نرى بعض النماذج في القرن الحادي والعشرين تقول: اشتريت العبد كله، في تمثيلها للتوكيد المعنوي باستخدام "كل"، غير أنه لا جدوى للدلالة هنا، ولو توافر هذا النوع من الدرس لانصرفت عزيمتنا عن التمثيل باشتراء العبد، حيث لا يوجد اتِّجار بالبشر في وقتنا هذا، ولربما حلّ محله المثال الذي يأخذ طابع العصر "فلان اشترى الكبد كله"، وهو غير مقبول في القديم؛ لأن زراعة الأعضاء من منجزات عصرنا.

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/ ٢٤.

(٢) انظر: سلدن، رامان: من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية ١٠٣.

فالنحو الشكلاني اكتفى بما نسميه النحو المدرسي، فهو تقليد ومحاكاة لنموذج سابق؛ لإعادة طرح القاعدة وممارسة ضغوط الضبط على النصوص حتى تتوافق والنموذج القديم، أو ما يسمى بالقياس، فلقد تفرد في النظر في القاعدة عما تهدف إليه، وتشاغل بالحالات والرتبة، والجائز والممتنع والواجب، وهذا مما يظن أنه قد أصابه بالجفاف، وأبعده عن النصوص التي تبعث الحياة في النفس، وقد حلّت مكانها أمثلة وتدريبات لا تعبر عن واقع الدارسين، ولا معنى لها غالبًا؛ لأنها لا يُؤْتَى بها لتوصيل دلالة ما، أو لأداء وظيفة تواصلية، سوى التطبيق شبه الآلي على صحة القاعدة.

إن السمة الشائعة في التأليف القديم والحديث هو ذلك النوع نحو الشكلانية النحوية، وكان هدفه العناية بوضع معايير لمقبولية التراكيب أو رفضها، وإن نظرة عاجلة إلى مفهوم النحو عندهم ترينا عن قرب صدق ما اقترحناه، فقد ركز أصحاب هذا الاتجاه على وصف النحو بأنه علم لقوانين اللغة، به تنتظم الكلمات وتتراص معًا لتشكل الجملة.

ونلحظ في كتاب التعريفات[1] ذلك، فالنحو حسب تعريفه علم يُعرَف به أحوال التراكيب العربية، من الإعراب والبناء وغيرها، ويطرح رؤية أخرى لا تزيد على السابقة، فيرى أنه علم يُعرَف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، ويرى كذلك أنه علم بأصول يُعرَف بها صحة الكلام وفساده.

ويبدو عند أصحاب هذا التوجه الشكلي تركيزهم على مبدأين من مبادئ حمل اللغة ودراستها هما السماع والقياس، وقد اشتهرت مدرسة البصرة بالأول، واتجهت الكوفة نحو الثاني واشتهرت به[2]، يقول الكسائي من أئمة الكوفة:

---

(١) الجرجاني: التعريفات ١٦٩

(٢) انظر في ذلك: الأفغاني، سعيد: في أصول النحو ٢٠٨.

وقد قيل لهذا إن مدرسة البصرة مدرسة سماع، ومدرسة الكوفة مدرسة قياس، إلا أن ذلك لا يمنع من

إنما النحوُ قياسٌ يُتبع وبه في كل أمر ينتفع[1]

والنحو سواء أكان سماعًا أم قياسًا تقليد وضرب من المحاكاة القاعدية لنموذج سابق، فالتطابق مع سابق الكلام جهة شكلية، يعكس التزام طريقة العرب في ضبط أواخر الكلمات.

وتشهد بدايات التاريخ النحوي على تلك الشكلانية، فقد كان سبب النشأة كامنًا في اللحن الذي انتاب طريقة العرب في ضبط أواخر الكلمات وعدم المحاكاة والتقليد التام في ضبط الألفاظ، وظهرت بعد ذلك الشروح والتعليقات والحواشي المفيدة في بابها وهدفها في تعليم النحو، إلا أنها لم تعالج قضية الدلالة، واقتربت فكرة المنظومات النحوية "مثل ألفية ابن مالك، وألفية ابن معطٍ" إلى تجسيد ذلك البحث الشكلي بكل جوانبه، فقد أخذ بعضها على نفسه أن يمثل الاتجاه المدرسي الصِّرْف للنحو العربي[2].

ويرصد الدكتور علي أبو المكارم[3] الحالة الشكلية التي وصل إليها النحو، وذلك في أثناء مطالعته لكتب المتأخرين بصورة خاصة، فإنها تبدو جلية في تعريفهم للنحو بأنه "دراسة أحوال أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء"، وتتجاهل قضية دلالة الحركات والسكنات، ورمزها الدلالي الذي تحمله بلا شكّ.

إن هذا المنهج الشكلي يطابق من حيث الهدف ما ارتضاه دي سوسير (di Saussure, ferdinand[4]) في عام (١٩١٦م) في كتابه "محاضرات في علم اللغة العام" معلنًا عن بداية الاتجاه البنيوي في دراسة اللغة، وقد ألقى

أن تكون كل منهما قد أخذت بالمبدأين معًا.

(١) طنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٩١.

(٢) لا يقصد هذا المحور من البحث التقليل من قيمة هذه المؤلفات، فلها من القيمة ما لا يخفى، ولكن حديثي رصد لآليات هذه المؤلفات في اكتشاف الدلالة.

(٣) أبو المكارم، علي: الظواهر اللغوية في التراث النحوي ٣٤٣.

(٤) العبيدي، رشيد: أبحاث ونصوص في فقه اللغة ٤.

اهتمامه فيه بالمنحى الشكلي الصوري، يدرس اللسان من أجل ذاته، فباعد بين اللغة وسياق اللغة والمقام والتواصل، وفارقت الدلالة هدفه من التحليل للنص، وهذا تحت مسمّى الاهتمام ببنية الخطاب.

ولقد تجلّت هذه الشكلانية في بعض المعالجات النحوية، التي ترجع إلى خصائص العلم ذاته، أو إلى منهجية الدراسة، وقد اخترنا ثلاثة أمثلة ؛ الأول: الكلمات الشكلية، والثاني: العلامة الإعرابية، والثالث: المسألة الزّنْبُوريَّة ومنهجية البصريين في مناقشتها.

- الكلمات الشكلية (Form words):

ربما يسهم علم النحو في تسويغ هذا الاتجاه، فإن طبيعته تقوم على ذلك، من البحث وراء الحركات والسكنات، بصورة آلية، بحيث يؤدي إلى تطبيق القاعدة المجردة من التفكير في الدلالة الكلية المستنطقة من النص، وهذا شأن النحو في بعض اللغات، يبحث عن العلاقات التنظيمية بين الكلمات، وتكوين الجمل على نحو معياري، دون التفكير في الدلالة، ومن مظاهر ذلك ما يُعرف بالكلمات الشكلية أو القاعدية(Form words)، وهي التي لا تُعرَف إلا من خلال القاعدة أو النظام الشكلي[1]، وهي بدورها تفتقد الدلالة بذاتها، وإنما تكتسبها من خلال النظام، ولعل من أمثلتها "مَنْ" في الجمل الآتية: مَن يذاكرْ ينجحْ، مَنْ سافر أمس؟، قابلت مَنْ سافر.

فلا نكاد نتوصل إلى دلالتها إلا من القاعدة النحوية التي انتظمتها مع مجموعة الكلمات الأخرى فأبانت عن وظيفتها النحوية والدلالية؛ وإذا كان معناها مطروحًا

---

(١) وذكر صاحب "مبادئ اللسانيات" أن مصطلح "الكلمات الشكلية (Form words) يعود إلى اللساني هنري سويت، الذي وضع تمييزًا بين هذه والكلمات التامة (Full words) والشكلية هي غير متصرفة، ومعناها في القاعدة التي تحملها، أما التامة في كلمات معجمية متصرفة أو شبه متصرفة. انظر: قدور، أحمد محمد: مبادئ اللسانيات ١٤٣.

من وراء القاعدة أو الشكل فهي كلمة قاعدية أو شكلية.

وربما أسهمت طريقة الكتابة في عصرنا الحديث بما تمتلكه من علامات الترقيم من توفير الجهد وراء قراءة الجملة، واستطلاع ما بها في التوصل إلى دلالة "من".

إن الشكل يمنح مجموعة من الكلمات في اللغة سمات قاعدية خاصة، تُعرف بها وتُحفظ على هذا النحو من قبل الدارسين، كأن يكون لها الصدارة، ويقال حينئذ "معلوم أنها كذا"، أو "المحفوظ عن العرب في قولهم"، وما في منزلته من الأقوال الدالة على التماثل والتوافق مع المثال القديم.

فمن المحفوظ عن العرب صدارة "مهما"، فإن الشكل منحها هذه السمة، مما يترتب عليه أن ما قبلها لا يؤثر فيها، فتمثل بدايةً لجملة، وقد تقع في إطار الجملة الكبرى، إلا أنها من حيث التركيب تتصدر جملتها فقط، ومن هذا إعراب النحاة لها في قول امرئ القيس:

أغرَّكِ مني أن حبَّكِ قاتلي ... وأنكِ مهما تأمري القلب يفعلِ[1]

فإن "مهما" متصدرة جملتها، ولا تؤثر فيها "أنّ"، "ومهما" وجملتها في محل رفع خبر "أنّ".

وهناك ما يُعرف في النحو العربي بالكلمات التي لها قوانين خاصة، يمنحها لها الشكل، كأن تكون عاملة أو غير عاملة، فهي هبة للنظام، وأثر من آثار الشكل وتغايره من تركيب إلى آخر، إنّ هذا ما استوعبه السرديون في دراستهم للنص، بإلقاء الاهتمام به من حيث إمكانية اختلافه عن الآخر من حيث التركيب، بهدف توصيف نظام القواعد اللائق بالمقام السردي، والذي يحكم إنتاج النصوص السردية

---

(١) الديوان ٣٧.

ومعالجتها[1]، وهذا ما سيبين عنه بحث لي قيد النشر[2]. وتتلخص اهتمامات النحو الشكلي في النقاط الآتية: المحدَّد الإعرابي، والعامل والمعمول، (من حيث ما يلحق بالمعمول من إعراب بتأثير العامل)، ورتبة الكلمة.

فيقوم الشكل على تفريغ طاقات البحث في إجراء حوار مع الجملة للتوصل إلى وظيفة الكلمة النحوية في إطارها وفي سياق نظام تركيبها، من حيث إعرابها وعلاقاتها التأثيرية (عاملاً أو معمولاً) بغيرها من أجزاء الجملة، ورتبتها حتى يستقيم الكلام نحويًا، فارتبط ذلك البحث المعني أو التأليف بالوظيفة المعيارية للفظة، ووضع نفسه محور انطلاق لمحاكمة النص من حيث الصحة والخطأ.

- العلامة من أسس الشكلانية:

ومن مظاهر الشكلانية النحوية الاعتماد الكبير على العلامة، تلك التي تتعدى العلامة الإعرابية إلى الرمز الدال على ارتباط لفظي وعلاقة تركيبية، نحو تاء التأنيث اللاحقة للفعل الماضي؛ لتبين عن أن الفاعل مؤنث، أو تاء التأنيث التي تلحق الأسماء للدلالة على أنها مؤنث، فالعلامة المعنية هي الرمز الدال على علاقة خاصة مع كلمة أخرى، فلا يمكن الفصل بينهما، بحيث تؤدي إليها، وتفهم بها، وتزيل اللبس، نحو الرتبة والمطابقة العددية وغيرها، فإن "قرينة الرتبة، أو المطابقة العددية أو النوعية أو السياق... أو الموقف اللغوي بما يشتمل عليه من الإيماء وغيره قد تقوم مقام بيان الإعراب"[3].

ويعقد دي سوسير (di Saussure, ferdinand) فصلاً شهيرًا عن "طبيعة العلامة اللغوية"، ويذهب إلى أنَّ نظام اللسان في الأساس مجموعة من الأعراف المتفق عليها اجتماعيًا تربط التمثيلات السمعية بالمعاني، وأما مصطلح العلامة

---

(١) سلدن، رامان: من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية ١٨١.

(٢) عنوانه: التلازم التركيبي محدداته وآثاره، دراسة في منهجية التفكير النحوي.

(٣) عبد اللطيف، محمد حماسة: العلامة الإعرابية ٢١٦.

فينطبق على أي ربط مثل هذا، ويشمل عنده صيغ إنتاج المعنى، مثل الاشتقاق بإضافة المقاطع أو تصريف الكلمات أو ترتيبها أو استخدام المجاز... ومن ثمّ كون الحرف "s" يعني الجمع في بعض الكلمات الإنجليزية فهو جزء من نظام العلامات[1].

فالعلامة مصطلح أشمل من مجرد وضعه بإزاء العلامة الإعرابية، فإن مكونات الشكل ورموزه علامات دالة، سواء على ما هو محقق وجوده في النص الظاهر، أو ما يؤدي إلى ما وراءه من الخفي منه، أو ما هو خارج النص.

- المسألة الزنبورية وتفسير الوجهة الشكلية:

يتضح المستوى الشكلي في النظر النحوي عند سيبويه هنا خلافًا لموقفه السابق، لاعتبار عدم صحة الجملة "كنت أظن أن العقرب أشدّ لسعة من الزُّنْبُور فإذا هو إيَّاها"، فيرى أنه لا يجوز: فإذا هو إياها، والصواب: فإذا هو هي، غير أن الأنظار الكوفية المتمثلة في رأي الكسائي تتجه نحو التفسير الدلالي لـ"إذا" بـ"وجدت"، كما يقول الأنباري: "وأما من جهة القياس فقالوا: إنما قلنا ذلك لأن (إذا) إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان، والظرف يرفع ما بعده، وتعمل في الخبر عمل (وجدت) لأنها بمعنى وجدت"[2].

ويتمسك البصريون بنظام الشكل، دون اللجوء إلى التقدير الدلالي، ودون قراءة النص الخفي غير الظاهر الذي يعين على تفسير الشكل، فقراءتهم تستنبط النظام القاعدي الذي يطرح توصيفًا للموقع الإعرابي لكلمة "هو" على أنها مبتدأ، ولا بدّ له من خبر، وهو كلمة "هي"، ولا يصلح أن يكون "إياها" الذي هو ضمير للنصب، حيث لا ناصب له ها هنا، ويرفضون استنتاج الكوفيين أن معنى "إذا": وجدت، فإنها إن كانت بمنزلة "وجدت" وجب أن يُرفَع بها فاعل، ويُنصَبَ مفعولان، كقولهم: وجدت زيدًا قائمًا.

---

(١) سلدن، رامان: من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية ١٠١، ١٠٢.

(٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٤.

ويتضح هيمنة الشكل في رد البصريين على الكوفيين أيضًا في جهة أخرى من زوايا الحوار النحوي في احتمالية تحقق الدلالة في قولهم إنها تعمل عمل الظرف وعمل "وجدت"، فترفع الأول؛ لأنها ظرف، وتنصب الثاني؛ لأنها فعل ينصب مفعولين، فيرى البصريون أنها إن عملت عمل الظرف بقي المنصوب بلا ناصب، وإن أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين، وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل(1).إن قصة المسألة الزّنبُوريّة دفاع عن منطق الشكل في محاورة البصريين، كما سبق، بما فيه قبول شكل آخر أو لا، والعامل في ذلك الشكل الآخر، دون تفسير دلالي لهذا الحدث اللغوي.

أما بالنظر إلى اختلاف الكوفيين وحجتهم فلا مفر من اعترافنا بميلهم إلى الدلالة، إلا أن ذلك كان لغرض البحث عن عامل النصب الذي بإمكانه التأثير في الضمير؛ ليجعله ضمير نصب، فنرى تقيدًا بنظرية العامل دون تفكير في وجه دلالي آخر، قد يكون له الأولوية في الاعتبار في قراءة النص.

(٢-٣) نحو الشكل والدلالة معًا:

إن السمة الأساسية في هذا المكون الثقافي لهذا التوجه هو النظر في ظلال الشكل الدلالية، وما ينبثق عنه من دلالة جراء النمط الخاص للتركيب، فلا يُراد بالدرس حينئذ مجرد التوقف عند شكلانيته بمعرفة حركاته وسكناته وترتيب كلماته ورتبتها وإعرابها، إنما ينفذ إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث دلالة هذه الأمور الشكلية، وهو ما يخص التجربة الكلامية بالنسبة للمتخاطبين، فيفسر نزوع الشكل وانتخابه حتى وُضِع على هذه الصورة.

ولقد لمس ابن جني هذا الاتصال الوثيق بين تأليف الشكل وأداء الدلالة في تعريفه للإعراب، فلاحظ ضرورة الانسجام الذي ينبغي توافره بين طرفي المعادلة، فإذا قلنا إن النحو قواعد منتظمة، وأحد أركانه الإعراب، فيرى ابن جني أن

---

(١) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٦.

الأخير، وهو الإعراب "الإبانة عن المعاني بالألفاظ"[1]، فيلقي بهدف الإعراب في حيز الدلالة، ليصبح هدفًا لبيان المعاني الوظيفية المتعاقبة على التراكيب[2]، مع المحافظة على المنهجية العربية الفصيحة في الالتزام بمعيارية النظام اللغوي، فيقول في تعريف النحو: "انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم"[3]، ويرى الدكتور نهاد الموسى[4] أن النحو عند ابن جني لا يقتصر على خط الأفق السطحي للتركيب، وإنما ينتظم مستويات الإعراب والتركيب والبنية، مستهدفًا مُثُل المطلب الشمولي في نظرية النحو عند التحويليين.

وينحو ابن فارس نحوًا قريبًا مما ذهب إليه ابن جني في دور الشكل في توصيف المعاني والتفرقة بينها، في أثناء حديثه عن الإعراب بقوله إنه: "الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجّب من استفهام..."[5]، فيركز على المعاني الوظيفية للإعراب. فلقد توصل ابن جني وابن فارس إلى وظيفتين للإعراب:

---

(١) ابن جني: الخصائص ١/ ٣٥.

(٢) لا يفهم من أن الإعراب يبين عن المعاني أنه كل شيءٍ في اللغة، وإنما هو جزء من القرائن الدالة على تلك المعاني المتعاقبة على الجملة، ومن هذا المنطلق يراد به أمران في التراث النحوي على ما حدده الدكتور محمد حماسة:

الأول: ما يرادف النحو syntax ، فهو أعمّ من العلامات الإعرابية وحدها، وهو بهذا الفهم يميز بين المعاني الوظيفية في الجملة من فاعلية ومفعولية وإضافة.

الثاني: العلامات الإعرابية، وهي قرينة واحدة من مجموعة القرائن اللفظية في الجملة.

عبد اللطيف، محمد حماسة: العلامة الإعرابية ٢١٤.

(٣) ابن جني: الخصائص ١/ ٣٤.

(٤) الموسي، نهاد: نظرية النحو العربي ٥٤.

(٥) ابن فارس: الصاحبي ٧٦.

الوظيفة الأولى: أن الإعراب إبانة عن الخبر، وهي المعاني الوظيفية التي تعبر عن فكر المتكلم. **والوظيفة الثانية:** أنه يسهم في الإبانة عن المواقع والرتبة للكلمات داخل نظام الجملة العربية، بحيث يفصح الإعراب عن الوظيفة النحوية للفظة، فهو أساس لنظام قاعدي متفق عليه.

ويذهب العكبري إلى مرادف لما سبق ذكره عند ابن جني وابن فارس، في تعريفهما للإعراب بقوله: "الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة"[١].

ويذكر الدكتور علي أبو المكارم[٢] في إيراده لتعريف النحو عند الشاطبي أنه علم بالأحوال والأشكال التي بها تدلّ ألفاظ العرب على المعاني، ويعني بالأحوال وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية، فيركز على إفادة الشكل التركيبي القاعدي، والدلالة الوظيفية المستنبطة من وراء تلك الماهية.

إن الدليل على لمس جوانب الدلالة في منهجية الفكر النحوي في هذا الاتجاه تطرق النحاة لجانب الإبداع الدلالي، فلا يكتفي المبرد في كتاباته بظاهر التراكيب، لكنه يخوض في قضية إبداع الدلالة، ولقد كان نقده للشعر يتناول جانب المعنى، كما يتناول الجانب اللغوي والنحوي، ومن الشعراء الذين أخذ عليهم: الفرزدق وأبو تمام وأبو نواس وأبو العتاهية، واتهم أبا نواس بأنه لحّانة[٣].

ويسرف المبرد في نقد الروايات، حتي يقول عنه الشيخ عضيمة "كانت للمبرد رغبة ملحة في أن تجري المسائل على نظام مستقيم، وقياس مطرد، فدفعه ذلك إلى أن ينكر بعض الروايات التي تخالف القياس العام، واستكثر من ذلك"[٤].

---

(١) العكبري: مسائل خلافية في النحو ٨٩، المسألة التاسعة.

(٢) أبو المكارم، علي: الظواهر اللغوية ٣٤٣، وهذا نقلا عن مخطوطة للشاطبي.

(٣) عضيمة، محمد عبد الخالق: مقدمة المتقضب ١/ ٤٧.

(٤) عضيمة، محمد عبد الخالق: مقدمة المقتضب ١/ ١٠٨.

وقد عقد ابن عبد ربه في إشكالات الشعراء بابًا عمّا أُدرِك عليهم، ويعلق بقوله: "وقد أكثر النحويون الاحتيال لهذا البيت، ولم يأتوا فيه بشيءٍ يُرضي"[1] على الفرزدق في قوله:

وعضّ زمان يا ابنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ مُسْحَتًا أو مجَرَّفُ[2]

إن إسهام الشكل في التفكير النحوي محقق عند عبد القاهر الجرجاني كذلك، فقد تجلّى في مواضع كثيرة من دلائل الإعجاز، الذي حمل توظيفًا للمعيارية النحوية، خاصة في علم المعاني، فقد استوحى من النحو المعاني المتعاقبة إزاء التركيب ونظامه، وطريقة ائتلاف الجمل والعبارات، وأدّت الرتبة والمورفيمات(morphemes) دورًا في استنباط المعاني التركيبية، وأسهمت طريقة الإعراب في الإيضاح عن قصدية الدلالة ووضوح الهدف والمغزى في وضع الكلمات بالشكل المناسب، فلقد ذهب إلى مسلمة أن النظم هو النحو، يقول: "ومما ينبغي أن يعلمه الإنسان، ويجعله على ذكر، أنه لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادًا ومجردة من معاني النحو"[3].

إن فصل معطيات النحو عن علم البلاغة وما وصلت إليه من النضج في إثارة الذهن نحو الخوض في الدلالة والمعاني المقتبسة من النص فيه ظلم كبير لعلم النحو، وهذا ما تحقق بالفعل في الكتابات الحديثة. ولقد حاولت بعض الأقلام والرؤى أن تعزل النحو عن البلاغة وغيرها من علوم العربية، وأن تعزوه من ثمَّ إلى الشكلانية، فقصرته على القواعد التعليمية، وهو ما يبطله عبد القادر المهيري بقوله عن الدراسات القديمة للنحو واللغة إنها: "تضخّمت من عميق التحليلات وكيّس

---

(١) ابن عبد ربه: العقد الفريد ٥/ ٣٦٢.

(٢) الديوان ٢/ ٢٦. ويروى: "مجلّف" بدلا من "مجرف".

(٣) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز ٤١٠.

الملاحظات وفاحص النظرات ما يجعل منها كتب تفكير، تشهد لما وصل إليه الرقي الفكري في الحضارة العربية الإسلامية"[١].

ويؤكد الرأي السابق من العلاقة الجامعة بين النحو وأساليب التفكير عند العرب سبب نشوء ذلك العلم، فإذا مر بنا أنه نشأ لعلة اللحن، فإنها ليست بالسبب المقنع، فيذهب الدكتور عبده الراجحي[٢] إلى أن اللحن وحده لا يفسّر تلك النشأة، وبخاصة على أول صورة وصل بها إلينا، والمراد بها كتاب سيبويه، والأقرب عنده أن النحو شأن العلوم الإسلامية الأخرى، نشأ لفهم القرآن، وهدف إلى كل ما يفيد في استنطاق النص، ومعرفة ما يؤديه التركيب القرآني، وربما يتعلق الأمر بعمومية الخطاب الثقافي العربي، وتوصُّل العقلية العربية إلى مناطق في البحث عن المعنى ما كان بإمكان البحث الشكلي وحده أن يتوصل إليها، والاقتراب من هذا الاتجاه يجعلنا ندرك ذلك، فإن النحو العربي "كشف عن قدرات العقل العربي في الاستنباط والتعليل"[٣]، وأصبح من الإمكان النظر إلى المكتبة النحوية بما تُعرف به من مؤلفات لا تمثل التقعيد البسيط للجملة فحسب، بل تمثل اتجاهات مختلفة لمناهج التفكير عند العرب[٤].

وإذا تحقق أن الشكل يوازي الدلالة في اهتمام بعض علمائنا العرب، فإن علم اللغة الحديث يوافق ما عليه تراثنا ؛ إذ إنه لا يؤيد ذلك الفصل الذي تبناه الشكلانيون، على ما مضى في مكانه من المعالجات الشكلية المجردة من المناقشات الدلالية، وهناك رفضٌ لياكوبسون[٥] للفصل بين الصوت اللغوي والمعنى الذي

---

(١) المهيري، عبد القادر: نظرات في التراث ١٥٢.

(٢) النحو العربي والدرس الحديث ١٠، ١١.

(٣) أبو السعود، صابر: النحو العربي ٥.

(٤) الراجحي، عبده: دروس في شروح الألفية ٥.

(٥) سلدن، رامان: من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية ٥١، ٥٢.

يؤول إليه، فقد فكّر في الفونيمات، وهي الوحدات الصغرى في اللغة، بالنظر إليها على أنها وحدات ذات طابع دلالي في جوهرها، فوظيفتها الأساسية تكمن في التمييز بين الكلمات مختلفة المعاني، وطبّق هذه الفكرة على العروض، فإذا كان الشعر كما قال في عام (١٩٢٣م) هو عنف منظّم، يمارسه الشكل الشعري على اللغة، فإنه لا بد أن يكون لهذا العنف حدوده؛ إذ لا يمكنه أن يعطل دور الفونيمات في التفرقة بين المعاني؛ لأن الشعر في هذه الحال سيفقد طابعه اللفظي، ويتحول إلى نوع من الموسيقا[١].

ولعل ما أخلّ بالاتجاه البنيوي اقتصاره على ظاهر اللفظ، مما دفع إلى انتقاد نعوم تشومسكي (Chomsky, Noam) له، فمجمل استدراكه على البنيويين مستشعر في استطلاعات سيبويه في الباب السابق الذكر وهو باب "اللفظ للمعاني"، فقد أخذ نعوم تشومسكي(Chomsky, Noam) عليهم أنهم اقتصروا على ظاهر اللفظ عند التحليل، فضلّ عنهم أن يفسروا بذلك جملاً لها تركيب خارجي واحد، ولكن معانيها مختلفة، وجملاً لها تراكيب خارجية، ولكنها ذات معنًى واحد[٢]، لقد نحا تشكومسكي[٣] نحوًا قريبًا من النظرة الكلية في معالجة النصوص، بربط الشكل بالدلالة، فأسّس نظريته المشهورة بـ"التحويلية التوليدية" في كتابه "التراكيب النحوية" (syntactic structures)، تهتم بما يسّمى بالموقع في نظرية القوالب، وبعبارات المتقدمين هو نفسه موضوع الدلالة، حيث يكون الاحتكام إلى

---

(١) ويروي أحمد عنبر عن أحمد أمين إلى أنه يفضل أدب المعنى على أدب اللفظ، فيفضل المقال أو الكتاب الذي يحمل معاني جديدة على كتاب أو مقال أجوف لا يحمل إلا معنى مكرّرا، إلا أنه إذا كان المعنى في أسلوب جميل كان أحسن من معنى جديد في أسلوب وضيع. عنبر، أحمد محمد: قضية الأدب بين اللفظ والمعنى ٣٢، ٣٣.

(٢) عبده، داوود: التقدير وظاهر اللفظ ٦،وانظر:السيد، صبري إبراهيم: تشومسكي، فكره اللغوي وآراء النقاد فيه٣٤.

(3) - Chomsky, N. Syntactic Structures. p.20

المعنى، وقسم البنية إلى قسمين: البنية السطحية: وهي الكلمات التي ينطق بها المتكلم. البنية العميقة: وهي التي تعبر عن الفكر.

إن حوار العلماء القدماء والمحدثين مع النص تكشف عن تقدم البحث في الوظيفة الأساسية له، وليس مجرد التقيد بالإعراب الذي هيمن على بعض الدراسات الشكلية، فشكّل هذا الاتجاه الدلالي الخارج عن نمطية المناقشة بعدًا آخر في التطلع لاكتشاف وظيفة العلامة بوصفها أداة الشكل، ولعل هذا ما أسهم في بناء نظرية نحوية جديرة بأن تقبل أشكالاً تحتوي على انحراف قاعدي، وينضج فكرٌ قادر على تجاوز مرحلة التقعيد والتعلق بمعرفة الخطأ والصواب ومطابقة الكلام لما كانت العرب عليه، إلى البحث عن تجوُّز لخرق نحوي لحركات أو سكنات، ويبدو هذا من خلال التدريب النحوي: كسر الزجاجُ الحجرَ، فرغم أن هناك كسرًا للقاعدة، برفع المفعول، ونصب الفاعل، إلا أن النحاة أدركوا علة له، وقبلوا ما فيه، وأحالوه إلى الشكل المنحرف لكنه المقبول، لقد تيقنوا أن العلامة الإعرابية وحدها لا تكشف عن الدلالة بتمامها، وإنما هي واحدة من القرائن الدالة، وليست كل القرائن، فإن الفهم يرشد إلى اكتشاف دور الدلالة في الإبانة عن الفاعل الحقيقي والمفعول، دون الاحتكام إلى الشكل المنحرف قاعديًا. وهذا ما سيقودنا إلى اكتشاف سرّ وضع الدلالة في تفسير الشكل المنحرف في الصفحات التالية.

(٣-١) مظانّ الشكل المقبول وإشكالاته:

كثيرة هي المظان التي تشكل خلفية لصورة الشكل، وتدفع عنه ما قد يظن به أنه يحوي انحرافًا، مثل التصحيف والتحريف وأخطاء الإملاء والرواية وأخطاء السمع، وغيرها.

ومما عُدّ من ذلك ظاهرة الانتحال، فقد نظر إليها اللغويون على أنها من مظاهر التصحيف والتحريف، مع عدم رفضه إما ثقة منهم بهؤلاء العلماء، أو لندرة المروي وحاجتهم إلى كل رواية تثري اللغة، فقد طلب سيبويه[1] على ما

---

(١) الدناع، محمد خليفة: قراءة النصوص التراثية ٢٢.

يروى من أبان اللاحقي أن يضع بيتًا يستشهد به على عمل صيغة المبالغة "فَعِل" النصب في المفعول به، فأنشده البيت:

حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمنٌ ... ما ليس مُنْجيَهُ مِنَ الأقْدَارِ[1]

ومن المعتقد أن من مظاهر التصحيف والتحريف قول الشاعر:

أبا خراشة أمَّا أنْتَ ذا نفرٍ ... فإنَّ قَوْمي لم تأكلهم الضَّبعُ[2]

فالنحويون يستشهدون به على حذف كان مع بقاء اسمها وخبرها، وهذا تحريف، والصحيح على ما يظن هو: أبا خراشة أما كنت ذا نفر، فـ"كان" موجودة إلا أنه يوجد تصحيف وتحريف في "أنت"، فهي "كنت".

ومن إشكالات النصوص صعوبة القراءة؛ لوجود تراكيب صعبة تعوق التوصل إلى فهم القارئ وإدراكه، ولعله يفسر هذا ما يروى عند البلاغيين من قول الفرزدق:

وما مثله في النَّاسِ إلا مملكًا ... أبو أمِّهِ حيٌّ أبوه يقاربه[3]

ففيه تعقيد من جانب الشكل، وسبيل فهمه يرتكز على الأداء الدلالي، وقصد المبدع، وفهم السياق العام للنصوص، **فالمعنى**: وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه.

وقريب من هذا بعض إشكالات الشكل في بعض الآيات التي تمثل خلافًا علميًا بين النحويين والقراء، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[4].

---

(١) البيت في:سيبويه، الكتاب ١/ ١٦٨.

(٢) البيت في:الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف٦٦،والبغدادي، خزانة الأدب٤/ ١٣،وابن جني، الخصائص ٢/ ٣٨١.

(٣) البيت في: السكاكي: مفتاح العلوم ١٧٦.

(٤) سورة الأنعام: ١٣٧.

فيذهب الزمخشري[1] إلى إشكالية الشكل في قراءة ابن عامر برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء، على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، وانطلق إلى أن هذا في الشعر من الضرورات المردودة، فما بالُنا بالقرآن؟ والذي حمل ابن عامر حسب ظن الزمخشري على هذه القراءة أنه رأى في بعض المصاحف (شركائهِمْ) مكتوبًا بالياء.

إن الفصل بين المتضايفين موجود في الشعر الفصيح، وإن كان مردودًا من قبل النحاة، نحو قوله:

فزججتُها بِمِزَجَّةٍ　　　زجَّ القلوص أبي مَزَادَهْ[2]

أي: زجّ أبي مزادة القلوصَ، وكقول الطرماح:

يُطِفْنَ بِجُوزِيٍّ المراتعِ لم تُرَعْ　　　بواديه مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكنائنِ[3]

أي: قرع الكنائنِ القسيَّ.

وهناك إجماع بين النحويين على عدم جواز ذلك في اختيار الكلام، أما في ضرورة الشعر فأجازه الكوفيون، وأباه البصريون[4].

ولعل مقولة الزمخشري[5] السابقة في قراءة ابن عامر كان لها صدى عند بعض

---

(١) الزمخشري، جار الله: الكشاف ٢/ ٥٤.

(٢) البيت في: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤٧، والبيان ٣١٠، وابن جني: الخصائص ٢/ ٤٠٦.

(٣) الديوان ٤٨٦، والعيني، المقاصد النحوية ٣/ ٤٦٢، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤٧.

(٤) انظرفي تفصيل هذا الخلاف: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٤٧، والمبرد: المقتضب ٤/ ٣٧٦.

(٥) يبدو وهن رأي الزمخشري في أن القراءة لا تؤخذ من الرسم، فالقراء لا يبالون بطريقة كتابة الكلمة؛ لأن سبيل القراءة التلقي والأخذ عن شيخ.

انظر في هذا النقد: الدناع، محمد خليفة: قراءة النصوص التراثية ١٨.

نقاد اللغة، فيقول عثمان صبري في كتابه "نحو أبجدية جديدة": "وفي القرآن الكريم نفسه أخطاء نحوية، وقد تركت على حالها إلى اليوم"[1].

ولقد فاته أن قواعد الخط العثماني وأصوله ومصطلحاته لا تخضع لضوابط الكتابة العربية المعهودة[2].

ويذهب الدكتور علي أبو المكارم[3] إلى استحالة وقوع التصحيف أو التحريف في القراءات القرآنية الثابتة النسبة إلى الرسول ﷺ، فإذا كانت المرويات قد تأثرت قبل التدوين بتفاوت الرواة في دقة الحفظ، وبعد التدوين بما حدث من تصحيف أدّى إلى إصابة النصوص اللغوية بصور شتّى من التحريف، فإن القرآن قد برئ مما أصاب هذه المرويات، إذ إنه دوِّن منذ عصر النبي ﷺ،، وجُمِعَتْ المرويات في مصحف واحدٍ على عهد سيدنا أبي بكر، ثم نُشر هذا المصحف في الآفاق في عهد سيدنا عثمان. ويرى الأستاذ سعيد الأفغاني[4] أن قراءات القرآن جميعها حجة في العربية متواترها وآحادها وشاذّها، وأكبر عيب يوجّه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتجّ بها، ولو فعلوا هذا لكانت قواعدهم أشدّ إحكامًا. ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين[5] أن طعن النحاة في القراءات المتواترة إنما يعود إلى رغبتهم في فرض قواعدهم التي وضعوها، ولا يستند إلى أساس واقعيّ من تحريف أو تصحيف وقع فيه القرآن.

(٣-٢) الدلالة وانحراف الشكل عن القاعدة:

الشكل المنحرف قاعديًا هو غير المطابق للنموذج الفصيح، فتقع مجموعة من

---

(١) صبري، عثمان: نحو أبجدية جديدة ١٢٩.

(٢) الدناع، محمد خليفة: قراءة النصوص التراثية ١٩.

(٣) أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي ٣٤.

(٤) الأفغاني، سعيد: في أصول النحو ٤٥.

(٥) شاهين، عبد الصبور: القراءات القرآنية ٢٧٤، ٢٧٥.

التراكيب وقد فارقت المعيارية المتفق عليها، غير أن الجانب الخفي فيها، وهو النص غير المرئي الناتج من القراءة الفاهمة يعكس وجهها الصحيح، ويُحيلها إلى جانب من جوانب الجواز اللغوي، وإن كان غير مجمع عليه عند المعياريين حسب مدارسهم.

إن أهم ما يميِّز بعض الأشكال أحيانًا أنها متعددة الوجوه من نحو الإعراب والرتبة وغيرها، وقد تتخذ مسارات مختلفة، ولقد قرّر نعوم تشومسكي Chomsky, Noam [1] في كتابه الشهير الذي أرسى فيه دعائم نظرية التحويل، وهو "وجوه نظرية النحو" (Aspects of the Theoty of Synax) أن اللغة تقوم على نظام من القواعد المحدودة، التي تفسّر عددًا لا ينحصر من الجمل، وقد سبقه الألماني فون هومبولت (Welheln von Humoldt) إلى اعتبار اللغة تستخدم وسائل محدودة استخدامًا غير محدود، وتكمن قضايا النحو في وصف "العمليات" التي تجعل ذلك ممكنًا.

ولقد سبق الجاحظ إلى تلك الوجهة في حديثه عن علاقة اللفظ بمعناه في قوله: "حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ؛ لأن المعاني مبسوطة إلى غير غاية، وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني معدودة ومحصلة محدودة" [2]، فيشير إلى أن الألفاظ تحمل رموزًا محددة، إلا أنّ معانيها غير محددة، فصارت الألفاظ إذا استخدمت بشكل فنّيّ قادرة على أن تعبر عن غير محدود من المعاني وطرائقها.

إن وظيفة النحو في تفسيره لعناصر غير محدودة تعطيه الأهمية بمكان في محاولة اكتشاف الانسجام بين النظام المتمثل في الشكل، وما يفضي إليه من دلالة، حتى تُبنى عملية التواصل الصحيحة، وعندما يتحقق أو يتصور الخرق لهذا النظام فلا مفرّ من احتمالين: الأول: تحقق الخطأ بالفعل في تطبيق النظام، وهذا من قبيل

---

(1) **Chomsky, N. Aspects of the Theory ...Op. Cit. p.18.**

(٢) الجاحظ: البيان والتبيين ١/ ٧٨.

اللحن، ويعكس عدم المعرفة بالطريقة الصحيحة في التحدث، وعدم القدرة على بناء عملية التواصل كما ينبغي. والثاني: وجود قرينة مانعةٍ من الخطإ، تحفظ أداء الهدف من النصّ، وهي الدلالة التي يريدها المتكلم، فتسهم في توجيه ذلك الانحراف، ويمثّل التوجيه الدلالي حينئذٍ محاولة لإصلاح الشكل، وليس بتغييره عمّا هو عليه، بإضفاء شرعية النظام اللغوي من خلال إظهار الخفي من النص، حتى يستقيم التركيب بانسجام الشكل مع أداء الدلالة المطلوبة.

وقد يكون هناك تجوُّز من قبل النظام في قبول الشكل لأثر أداء الدلالة، أو استنادًا إليها، على نحو المثال السابق المتداول عند النحويين: كسر الزجاجُ الحجرَ"، برفع "الزجاج"، ونصب "الحجر"، فالأخذ بظاهر الشكل يدفع إلى خلاف المنطق، فالزجاج لا يَكسِر الحجرَ، فالقرينة المانعة من تصوّر العكس وتصديق البناء الشكلي للتركيب هي المنطق الوجوديّ والمتعارف عليه لطبيعة الأشياء.

والعذر ذاته يتجلى في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[1]، بكسر "ورسوله" في رواية؛ ولأن الشكل بهذه الصورة يفضي إلى المعنى الظاهري من براءة الله عزّ وجلّ من المشركين وبراءته أيضًا من رسوله، فهو مرفوض؛ لمخالفته تعاليم الإسلام، حتى يتم الاحتكام إلى إجراء آخر، أو رؤية ثانية؛ لمحاولة تفسير الشكل، مع اعتبار أن الواو للقسم أو ما إلى ذلك من وجوه التأويل[2]. فالتوافق والانسجام ضرورة ملحة، فرضها النظام النابع عنه الشكل، والأداء الصحيح للدلالة، التي هي مقصودة، حتى تحدث الاستقامة في منظومة الأداء اللغوي، فنصبح بصدد مصطلحين يتناوبان على الشكل والدلالة: الأول: الاستقامة. والثاني: الإحالة.

---

(١) سورة التوبة٣.

(٢) انظر في وجوه إعرابها: الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٥٦، وأبو حيان: البحر المحيط٥/ ٣٦٧.

(٣-٢) الاستقامة والإحالة:

تجدر الإشارة إلى توصّل سيبويه إلى هذين المصطلحين في كتابه، وهما الاستقامة والإحالة، في باب "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة"[1]، وجاءت أقسامها على خمسة:

الأول: المستقيم الحسن، وهو المتوافق، ونحوه من التراكيب قولنا:

- أتيتُكَ أمس.
- سآتيك غدًا.

يظهر التوافق في التركيب الأول بين الشكل "أتى" الدالّ على الماضي، والظرف "أمس" المعبر عن الماضي، وكذا بين السين و"آتيك" في التعبير عن المستقبل، و"غدًا" الدالّ عليه أيضًا، فحدث انسجام بين الشكل وما يدل عليه، دون تعارض بينهما.

الثاني: المحال، وهو عدم التوافق، أو التنافر، نحو:

- أتيتُك غدًا.
- سآتيك أمس.

ووجه التنافر ما يطرحه الفعل "أتى" من دلالة على المضي، وما تخبر عنه "غدًا" من الاستقبال، وهما لا يجتمعان، وهذا شبيه بقول أحد زملائنا عن صديق له وقع من مكان مرتفع: فلان سقط من أسفل، وهذا محال؛ لأن السقوط إنما يكون من أعلى، فقد انتقض أول الكلام بآخره.

الثالث: المستقيم الكذب، فالاستقامة ممكنة من ناحية النظام اللغوي أو استقامة القاعدة، والكذب يلحقه من إحالة إمكانية تصور الدلالة، نحو قولنا:

- حملتُ الجبلَ.
- شربتُ ماء البحر.

فإن حمل الجبل أو شرب ماء البحر أمور لا يمكن تصديقها، وإنما هي من

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/ ٢٥، ٢٦.

المحال، الذي ليس معهودًا للبشر أن يقوموا بفعله. واستقامته هو توافقه لنواحي الإعراب والترتيب وما يمليه قانون الشكل.

الرابع: المستقيم القبيح، وهو التركيب الذي فقد الترتيب الصحيح، نحو قولنا:

- قد زيدًا رأيت.
- كي زيدٌ يأتيك.

افتقدت الأولى عنصر الترتيب، بملازمة "قد" الفعل، وافتقدت الثانية ملازمة "كي" المضارع.

الخامسة: المحال الكذب، وهو يحمل تناقضًا أيضًا، نحو قولنا:

- سوف أشرب ماء البحر أمس.

فاستحالة أن يلتقي الماضي مع المستقبل، بقولنا "سوف، وأمس"، وكذلك استحالة شرب ماء البحر.

لقد اعتبر سيبويه الاستقامة والإحالة من منطلقي الشكل والدلالة، إلا أن الأول قد يقع خلاف بين النحويين في قبوله، فقد تتحقق الاستقامة عند مدرسة، وتتحقّق إحالته عند أخرى، ويلعب التوجيه الدلالي دورًا كبيرًا في تفسير الإحالة المظنونة، والوصول بها إلى حدّ القبول، على الأقلّ من جهة المدرسة المعتمدة بصحة ذلك الشكل.

وها هي ذي بعض إشكالات الانحراف:

الرتبة ومخالفة النظام:

من الجمل التي دار حولها نقاش في إحالة الشكل، نحو التركيب في قولنا:

- راكبًا جاء زيدٌ.

فقد تقدم "راكبًا" وهو حال، على العامل فيها، وهو الفعل "جاء"، وهذا لا يجوز عند الكوفيين، بحجة أن "راكبًا" يحتوي على ضمير، تقديره "راكبًا هو"، يعود إلى "زيد"، وهو متأخر، فيؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر[1].

---

(١) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٠، والعكبري: التبيين ٣٨٣، والمبرد: المقتضب ٤/ ١٦٨.

ويرى البصريون استقامة التركيب السابق، والحال إن كانت متقدمة لفظًا، إلا أنها متأخرة حكمًا، والمتأخر تقديرًا يجوز فيه التقديم، ومثله قوله تعالى: (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً موسَى)[1]، فقد تقدّم الضمير في "نفسه" على "موسى"؛ لأن حكم الفاعل "موسى" أن يتقدم على المتعلق "في نفسه" في الرتبة.

إن دلالة "راكبًا" تفسر ما ذهب إليه البصريون[2]، فهي فاعل في المعنى، و"زيد" فاعل لفظًا ومعنًى، وإذا استوفى الفعل الفاعل من الجهتين؛ اللفظية والمعنوية، صار "راكبًا" بمنزلة المفعول المختصّ، فيجوز تقديمه كالمفعول.

مخالفة قاعدة التلازم:

وهذا نحو الفصل بين المتضايفين في قولنا:

كم في الدار غلامٍ، وكم عندك رجلٍ.

فالعلاقة بين "كم" وتمييزها علاقة تلازم، من هذا المنطلق اتّجه الفكر البصريّ[3] إلى الحكم بأن الفصل بين هذين المتلازمين مع بقاء جرّ "غلام" و"رجل" من المحال، فهو خلل من الناحية الشكلية، ويرون أن الدافع إلى الجرّ بطل، وتصحيحه: كم في الدار غلامًا، وكم عندك رجلاً، بالنصب، والحجة أن "كم" هي العاملة للجر؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، فإذا تمّ الفصل بظرف أو جار ومجرور بطلت الإضافة، فيعدل إلى النصب، كقول القطامي:

كم نالني منهم فضلاً على عَدَمٍ   إذ لا أكادُ مِنَ الإقْتارِ أحتملُ[4]

فالتقدير: كم فضلٍ نالني، وعندما فصل بين "كم" و"فضل" نصب.

ويلعب التقدير عند الكوفيين دورًا في استقامة الشكل السابق مع الجر، فهم

---

(١) سورة طه ٦٧.

(٢) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٢٢.

(٣) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٦١، والمبرد، المقتضب ٣/ ٦٠، والعكبري، التبيين ٤٢٩.

(٤) البيت في الديوان ٣٠، وسيبويه: الكتاب ٢/ ١٦٥، والأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف٢٦٣.

يقدرون "مِنْ" الجارة للتمييز، فقولنا: كم رجلٍ أكرمت، تقديره: كم من رجلٍ، فالدلالة المستنبطة هي التي جلبت هذا التقدير عندهم، وسوّغت مقبولية بقاء الجرّ مع الفصل، ويتعيّن على ذلك أن "كمْ" هي العاملة للجرّ عندهم.

إمكانية الكلمة الدلالية:

تسهم الدلالة في مقبولية الشكل عند اختلاف التوجّهات، كلٌّ حسب قراءته ورؤيته، نحو جواز ندبة النكرة والأسماء الموصولة من عدمه، نحو قولنا:

- واراكباه.
- وامَنْ حفر بئر زمزماه.

هذان الشكلان محالان عند البصرة؛ لعدم جواز ندبة النكرة والأسماء الموصولة على مذهبهم[1]، فهما- النكرة والأسماء الموصولة- يبطل دلاليًّا ندبتهما، أما النكرة فلإبهامها، فلا تخصّ واحدًا بعينه، فلا تصلح للندبة؛ لأن المقصود بالندبة أن يظهر النادب عذره في تفجّعه على المندوب؛ ليساعد في تفجعه، فيحصل التأسّي بذلك، وهذا يتحقق بندبة المعرفة لا النكرة، وإذا كانت ندبة النكرة لا فائدة فيها، فهي غير جائزة.

ويتعيّن الإبهام أيضًا في الأسماء الموصولة، وهي معروفة بذلك، فهي تشبه النكرة من الناحية الدلالية، فهي غير جائزة.

ويرى الكوفيون استقامة هذا الشكل، مستندين إلى دلالة الإشارة المفهومة من الندبة، فالنكرة تقترب من المعرفة بالإشارة، التي هي للتعيين بالإشارة إلى الشيء، أما الموصول فهو معرف بصلته؛ ولذا سُمِّي باسم صلته، فجازت ندبته.

ومن النماذج والأشكال التركيبية التي دار حولها نقاش حول إحالتها لإمكانيتها الدلالية قولنا:

- قعدت يومًا كلَّه.

---

(١) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٦، والمبرد: المقتضب ٤/ ٢٦٨.

- قمت ليلة كلها.

فالإحالة عند البصريين[1] تستند إلى أن تأكيد النكرة بـ"كل" غير جائز؛ لسببين:

الأول: أن النكرة شائعة، ليس لها عين ثابتة مثل المعرفة، فلا تحتاج إلى تأكيد، فإن تأكيد ما لا يُعرف لا فائدة فيه.

الثاني: أن النكرة تدلّ على العموم والشياع، وهذا يتناقض مع دلالة التأكيد على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضدّ صاحبه، فلا يصلح أن يكون مؤكّدًا له، ولو جوّزنا ذلك لكنا صيّرنا الشائع مخصّصًا، وهذا ليس بتأكيد، بل هو ضدّ ما وضع له؛ ولهذا امتنع وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة؛ لأن النكرة شائعة، والمعرفة مخصوصة، والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعًا مخصوصًا في حالٍ واحدةٍ.

والمثال مستقيم عند الكوفيين، استدلالاً بمحاكاة النماذج والأشكال الفصيحة نحو قول الشاعر:

ثلاثٌ كلُّهنّ قَتَلْتُ عَمْدًا ... فأخْزَى الله رابعةً تَعودُ[2]

والشاهد المشهور: قد صرَّت البكرةُ يومًا أجمعَا[3]

واستنادًا إلى ما يدلّ عليه اليوم والليلة، فهما مؤقتان، فقعدت يومًا كله، وقمت ليلة كلها، أي ليلة ويومًا مؤقتًا، فيجوز أن يقام في بعض الليل، ويقعد في بعض اليوم؛ لذا صحّ معنى التوكيد.

(٤-١) الاستجابة للدلالة في غياب انتظام الشكل:

تجلّى بوضوح أن الشكل والدلالة يمثلان ظهر الورقة ووجهها، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ومما لا شك فيه أن الشكل يُلقى عليه عبء توصيل الرسالة

(١) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٢.

(٢) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٢، وسيبويه، الكتاب ١/ ٨٦.

(٣) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٣.

إلى المتلقي، غير أنه قد لا يمكِن للمعرب أن يتصل بمعياريته أو درجة قبوله مع قوانين اللغة المتعارف عليها والتي اتخذتها العرب في مجال التكلُم، تلك التي تفسر حالة قاعدية خاصة، فينطلق إلى الاحتكام للدلالة، وربما يكون ذلك من قوانين الشكل أيضًا، وهو ما يُعرف عندهم بالحمل على المعنى، وهو في الواقع ممارسة ضاغطة للتوصل إلى استقامة الشكل، ومن خلال التسمية يُخيَّل لنا أن هناك وجهين للحمل: الأول: الحمل على اللفظ، والثاني: الحمل على المعنى. والأول بالطبع هو الأصل، فالنظر حتم إلى ظاهر القول، كما يقول الأنباري: "الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها، فلا يجوز العدول بها عنه"[1].

ويتضح أن الاحتكام في مقبولية الأداء اللغوي يعود إلى الشكل، أما الاحتكام إلى الدلالة فإنما يكون عندما توجد إحالة في الشكل، أو إبهام أو مفارقة لقوانين العرب، أو وجه جائز عندهم، والحمل على المعنى ليس مقصورًا على الشعر، فقد ذكر ابن جني[2] أنه ورد في القرآن الكريم وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، على ما سيأتي بيانه.

ومما ورد في القرآن الكريم من هذا قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[3]، فقرأ أبو عمرو بن العلاء[4] بترك صرف "سبأ"؛ لأنه جعله اسمًا للقبيلة، حملاً على المعنى.

ومن ذلك أيضًا في القرآن قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَآ أَلَآ إِنَّ ثَمُودَا۟ كَفَرُوا۟

(١) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٠.

(٢) ابن جني: الخصائص ٢/ ٤١١.

(٣) سورة النمل٢٢.

(٤) سيبويه: الكتاب ٣/ ٢٥٣، والأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠١.

رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴾[1]، فلم يصرف "ثمود" الثاني؛ لأنه جعله اسمًا للقبيلة؛ حملاً على المعنى.

والأمثلة الواردة في الشعر العربي لا تُحْصَى كثرةً، واعتد بها بعض النحاة حسب مذاهبهم، وصار الاحتكام فيها إلى الدلالة، لا إلى ظاهر اللفظ، وذلك مع توافر القرينة الدالة على ذلك، ومن ذلك قول أعشى ميمون:

فإمَّا تَرَيْني ولي لِمَّة ... فإنَّ الحوادثَ أَوْدَى بها[2]

لعل وجه إشكالية التركيب في قوله: فإن الحوادث أودى بها، فكان ينبغي له أن يقول: أودتْ بها؛ لاعتبار لفظ "الأحداث"، ولكن التسويغ له أنه أراد بالأحداث "الحدثان"، وهو مذكّر.

ومثل هذا قول عامر بن جوين الطائي أو الأعشى (على اختلاف):

فلا مزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرضَ أَبْقَلَ إبْقالها[3]

فقد جاء الشكل يحمل انحرافًا ظاهريًا في قوله: ولا أرض أبقل، بعدم إلحاق تاء التأنيث الساكنة بالفعل "أبقل" تطابقًا مع تأنيث "الأرض"، فتلك حالة وجوب؛ لتقدم المؤنث المجازي، على الفعل، فإنه مسند إلى ضمير "الأرض"، والواجب أن يقول: أبقلتْ، لكن النحاة يوجهون ذلك بالحمل على المعنى، فإن الشاعر أراد بالأرض المكان أو الموضع، فحمل اللفظ على المعنى، فجاء معرًّى من تاء التأنيث.

وفي البلغة: "فإنما قال: أبقل، بالتذكير؛ لأن تأنيث الأرض غير حقيقيّ"، وليس

---

(1) سورة هود ٦٨.

(2) البيت في الديوان ١٢٠، وسيبويه: الكتاب ٢/ ٤٥، ٤٦، والبغدادي: خزانة الأدب ٤/ ٥٧٨، وابن يعيش ٥/ ٩٥.

(3) البيت في: سيبويه: الكتاب ٢/ ٤٦، وابن يعيش ٥/ ٩٤، وابن الأنباري: شرح القصائد السبع ١٠٧، ٥٢٢.

في اللفظ علامة تأنيث، فصار بمنزلة غير المؤنث، وهذا النحو يجيء في الشعر خاصة، فلا يدلّ على التذكير"[1].

ومن ذلك أيضًا قول المتنبي في قصيدة مدح بها أبا علي هارون بن عبد العزيز الكاتب:

مَثَّلْتِ عينَكِ في حشايَ جراحةً فتشابها كلتاهما نجلاءُ[2]

فقال[3]: فتشابها كلتاهما، والوجه أن يقول: فتشابهتا؛ لأن "جراحة" مؤنث، و"العين" كذلك، غير أنه قال "فتشابها" بالتذكير حملاً على دلالة الجراحة التي تعني الجرح، والعين التي تعني العضو.

ومن ذلك قول الشاعر:

قامتْ تُبَكّيهِ على قبْرِه مَن لي من بعدِكَ يا عامرُ

تركْتَني في الدارِ ذا غربةٍ قدْ ذلَّ من ليس له ناصرُ[4]

وكان الأصل أن يقول: ذات غربة، ولكنه قال: ذا غربة، حملا على المعنى، كأنها قالت: تركتني إنسانًا ذا غربة، والإنسان يطلق على الذكر والأنثى.

ومن ذلك ما أخذه المعري على البحتري في قوله:

ولكنني والخالقِ البارئِ الذي يُزارُ له البيتُ العتيقُ المحجَّبُ

لأمْتَسِكَنْ بالودِّ ما ذرَّ شارقٌ وما ناح قُمْرِيٌّ وما لاح كوكبُ[5]

فقد ذهب المعري[6] إلى وجود انحراف في الشكل، فإن "لكن" بدون خبر؛ لأن

---

(١) الأنباري: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٤.

(٢) البيت في: ابن جني، الفسر "شرح ابن جني على ديوان المتنبي" ١/ ٧٣، والخصائص ٢/ ٤١١.

(٣) ابن جني، الفسر "شرح ابن جني على ديوان المتنبي" ١/ ٧٦.

(٤) البيت بلا نسبة في ابن يعيش ٥/ ١٠١، والأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٢.

(٥) المعري، أبو العلاء: عبث الوليد ٩٩.

(٦) المعري، أبو العلاء: عبث الوليد ٩٩.

اللام التي هي للقسم لا تدخل على الخبر، وذلك إذا اعتبرنا "لأمتسكن" محمولاً على اليمين، لكن هناك توجه آخر في احتساب دور المعنى، حيث يقدر: أقول، والأصل: ولكنني أقول.

ومن إشكالات الشكل قول عقيبة بن هبيرة الأسدي:

معاوي إننا بشرٌ فأسجحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدَا[1]

والرواية بالنصب هي رواية سيبويه، وكان حقه "ولا الحديدِ"، بالعطف على "بالجبال"، لكنه ذهب إلى أن إعرابه محمول على المعنى في الخبر الذي في "ليس".

ويرى ابن عبد ربه في العقد الفريد[2] خطأ اللغويين في تناولهم انحراف الشكل، ولجوئهم إلى غير المعاني التي أرادها الشعراء، ففي البيت السابق، وهو قوله:

معاوي إننا بشرٌ فأسجحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدَا

أخذ على سيبويه إعرابه الشيءَ حملاً على المعنى، لا على اللفظ، وذكر أن سيبويه (احتال) على إعرابه بهذه الحيلة الضعيفة، والذي يؤيِّد ما ذهب إليه ابن عبد ربه في ظنه بسيبويه رواية البيت، فإنها عنده بالخفض، وليس بالنصب، والشعر كله مخفوض، وهو قوله:

معاوي إننا بشرٌ فأسجحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدِ
أكلتُم أرضَنَا فجرَّدتُمُوها فهل من قائمٍ أو من حَصيدِ
أتطمع في الخلود إذا هلكنا وليس لنا ولا لك من خلودِ

وينسب البغدادي[3] إلى المبرد رده على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب، وقد تبعه جماعة منهم العسكري.

---

(1) ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٥، وسيبويه: الكتاب ١/ ٦٧، والبغدادي: الخزانة ٢/ ٢٦٠.

(2) ابن عبد ربه: العقد الفريد ٥/ ٣٩١.

(3) البغدادي: خزانة الأدب ١/ ٣٤٣.

لكن توجد روايات تبرِّئ الساحة عند سيبويه، وقد وردت بالنصب عما نسبه البغدادي[1] للزمخشري، وما جاء في كتاب الإنصاف في قوله بعد أن أورد البيت بالنصب: "فنصب (الحديد) حملاً على موضع (بالجبال)؛ لأن موضعها النصب بأنها خبر (ليس)، ومن زعم أن الرواية: ولا الحديدِ، بالخفض فقد أخطأ"[2]، وقد أورد بيتًا بالنصب زعم أنه تالٍ لذلك البيت، وهو قوله:

أدِيرُوهَا بَني حَرْبٍ عَلَيْكم ولا تَرْمُوا بها الغرضَ البعيدا[3]

ويعلق ابن عبد ربه على هذا بقوله: "وأكثر ما أدرك على الشعراء له مجازٌ وتوجيه حسنٌ، ولكن أصحاب اللغة لا ينصفونهم، وربما غلَّطوا عليهم، وتأوَّلوا غير معانيهم التي نصبوا بها"[4].

وقد يكون هناك حملٌ على المعنى ولا يمثل خرقًا للقاعدة النحوية، وهذا يتضح في الأمثلة الآتية:

١) كلتا الشَّجرتَيْنِ مثمرةٌ، كلا أَخَوَيْنَا صالِحٌ.

٢) كلتا الشجرتينِ مُثمرتان، كلا أَخَوَيْنَا صالحان.

فإنه ورد في المثالين الأول والثاني: كلا أو كلتا + مفرد. والمثال الثاني: كلا أو كلتا + مثنى، فالمثال الأول جاء الحمل على اللفظ، بإفراد خبر "كلا، وكلتا"، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم، في قوله تعالى: (كلتا الجنَّتينِ آتتْ أكلها)[5]، وقال الشاعر:

كِلا أَخَوَيْنَا ذو رِجالٍ كأنَّهمْ أُسُودُ الشّرَى مِنْ كلّ أغْلَبَ ضَيْغَمِ[6]

---

(١) البغدادي: خزانة الأدب ١/ ٣٤٣.

(٢) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٤.

(٣) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٤.

(٤) ابن عبد ربه: العقد الفريد ٥/ ٣٩٠.

(٥) سورة الكهف: ٣٣.

(٦) البيت لبعض بني أسد في:المرزوقي:شرح ديوان الحماسة ١/ ٨٧،والأنباري:الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٦.

أما المثال الثاني: فجاء بتثنية خبرها، فكان الحمل على المعنى[1]، وقد جاء في الشعر في قول الفرزدق:

كلاهما حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بينهما قـدْ أَقْلَعَـا وكـلا أَنْفَيْهِمـا رابـي[2]

فقال: أقلعا، حملاً على المعنى، وقال "رابي" حملاً على اللفظ، يقول الأنباري: "والحمل في (كلا، وكلتا) على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى"[3]. ومما يجوز فيه الحمل على اللفظ والمعنى "كل"، وذلك في الأمثلة الآتية:

- يقول تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴿٩٣﴾﴾[4]. فقال: كل... آتي "بالإفراد"، حملا على اللفظ.

- يقول تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ ﴿٨٧﴾﴾[5]، فقال: كل.. داخرين "بالجمع" حملا على المعنى[6].

إن ما رأيناه من الحمل على المعنى دون اللفظ هو فرار من مشكلة الشكل، ومحاولة الضغط على نظامه بأداة نابعة من النص، تلك هي الدلالة، وإذا كانت مقبولة في النصوص التي ذكرناه، فلماذا لا يحدث التوافق بين الشكل والدلالة، وتطرح قضية النظام من جديد، بحيث تسهم خلفية النص في تنظيمه أو في إعادة تقعيده.

❁ ❁ ❁

---

(١) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٦.

(٢) شرح ابن يعيش ١/ ٥٤، والأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥٨.

(٣) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٨.

(٤) سورة مريم ٩٣.

(٥) سورة النمل ٨٧.

(٦) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٨.

المبحث الرابع

ظاهرة التلازم التركيبي

ومنهجية التفكير النحوى

تمهيد:

يعالج هذا المبحث ظاهرة التلازم التركيبي في إطار منهج التفكير النحوي، وتتعلق هذه الظاهرة بالروابط المعنوية بين الوحدات التي هي من صناعة أسلوب تأليف الجملة عند العرب، ولم يكن الهدف دراسة الروابط المادية التي تسهم في التلازم، مثل حروف المعاني أو بعض الأسماء التي منوط بها الربط بين عناصر الجملة، ولقد سعى البحث حثيثًا نحو اكتشاف علاقات الرتب الكلامية وانتظامها حتى تتشكل الجملة أو بعض مكوناتها، وعندما يحدث خرق لهذا التكوين المعياري يتحقق الشعور بغياب ذلك العنصر مثل حذف المبتدإ أو الخبر أو الفعل.

والتلازم نابع عن الفلسفة التي على أساسها وُزِّعَت الكلمات داخل الجملة، ويتحدّد بالمصاحبة الناشئة بين المفردات في أثناء تكوينها، أو التزام كلمة بموقع أو رتبة مخصوصة، بحيث يلزم بوجودها وجودُ نمطٍ تركيبيٍّ خاصٍّ، يحدده نظام تأليف الجملة أو ما يُعرف بالنظم أو التعليق، يقول عبد القاهر: "لا نَظْمَ في الكَلِمِ ولا ترتيب حتَّى يُعلّق بعضها ببعضٍ، ويُبْنَى بعضها على بعضٍ، ويُجْعَل هذه بسببٍ من تلك"[1]، فيعدُّ التلازم جزءًا من النظام الذي ينظّم طريقة ترتيب الكلمات وتصميم

---

(١) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز ٥٥. وهناك صدى لتجاور الكلمات نحويًا، ليس فقط في كون أحدها عاملاً أو معمولاً، فقد يوهم ذلك بشكل إعرابي مخالف للأصل، وهو ما عُرِف بالجوار.

بناء الجملة وفق القواعد، وبمعنى آخر يُعنى بالنظر في الاختيار أو الإجبار في وضعية اللفظة واحتفاظها بموقعها أو رتبتها قياسًا بغيرها من عناصر بناء الجملة.

والتلازم هو صدى حاجة المفردة إلى لفظة أخرى، فيكون لهما معًا خصوصية تركيبية، والحديث عن التلازم يدفعنا للكشف عن اللزوم، فإذا كان الأول علاقة بين مفردتين متلازمتين أو أكثر، فالثاني هو حاجة اللفظة لغيرها من الكلمات؛ لتكوين الجملة.

إن هذا المبحث يتبنّى جدلية أحقية التركيب بأجزائه على تنوّعها، وأحقية تلك الأجزاء بمواقعها التي منحها لها النظام اللغوي في ذلك التركيب، بناءً على أساس متكامل للمكونات في أداء الدلالة، التي يحتويها أي نَظْمٍ، وإنما يتبلور انطلاقًا من حاجة الجملة إلى عناصرها الأساسية لأداء وظيفتها النحوية.

ويحاول هذا المبحث أن يكتشف تصور النحاة للهيكل الذي بُنِيت عليه الجملة على أساس اطراديّ، وفق معطيات علم أصول النحو في معالجة القياس، فهو يقيس شيوع الأنماط التركيبية وملازمتها لصورٍ متكررةٍ في السياقات المختلفة.



(١)

التلازم والعادات الكلامية والسلوكية:

من المعتقد أن تلازم وحدات التركيب ظاهرة مستأنسة لنظم اللغات الإنسانية عامة، وقد يكون مرجعه كامنًا في العادة اللغويةِ للإنسان التي تتسم بها حياته، فيمارس بعض العادات الكلامية، ويتخذ من بعضها معيارًا ينظم من خلالها تصرفاته في بناء علاقته بالحياة مع الآخرين، فتصبح قانونًا للتعايش، وبها يُصدر

=وهو أن الشيء يُعطَى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ، بالجر. السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/ ١٠.

الأحكام على ما يُعرف بالقِيمَةِ، ويميِّز من خلالها بين إيجابية المبادئ وسلبيتها، فإذا كان التلازم ينحو تجاه العادة اللغوية، فإنه يلعب دورًا دون وعيٍ أو شعور من الإنسان، فيسيطر على تصرفاته، ويستحوذ على أفعاله اللغوية، ويتحدّد قانونه وأسسه من خلاله.

إن التلازم يشبه ما نُسمّيه في أعرافنا باللازمة، فهي تنبعث من الشخص بشكل متكرر، فقد يمارس اللغة باستخدام لفظةٍ ما أو تركيبٍ، فتأتي لازمة له في أثناء حديثه، وبدون قصد منه، غير أنها تمثل سمةً من سمات الشخصية ونوعًا من خصائص سلوكها التي احتفظت بهذا الفعل، فتُردِّدُهُ بدون تحفُّظٍ أو وعيٍ أو إدراك.

إن هذا السلوك المحدد الذي طرحناه آنفًا سمة فردية، وقد ينتقل لأسباب إلى السمة الجماعية عن طريق المحاكاة والتقليد، وهو شأن العادات والتقاليد، فالمتحدث إذا كانت له لازمة فإنها بصمته الأسلوبية، تتعلق بسماته الخاصة في الإصدار اللغويّ، ولا تخص غيره من أبناء جنسه من المتحدثين باللغة، وقانونها حينئذٍ العادة، وبقاؤها مرهون ببقاء الشخص عليها ومزاولته لها، وهو أمر اعتيادي نابع من نفسية الإنسان ومزاجه، كما لو أنه اعتاد تحريك بعض أصابعه، أو لمس نظارته، أو التلميس على شعره... تلك أفعال قد يصنعها أحدنا، بشكل متكرر دون قصدٍ، وإنما هو خضوع للعادة وأسرار الشخص النفسية المعقدة.

فالباعث شخصيٌّ وليس نتاج القاعدة العامة بين الناس، وعلاقته ناشئة عن البصمة الأسلوبية للمنشئ أو للمؤلف، وهو ما يُتيح لنا أن نحدّد المبدع من خلال تلك الخصائص اللغوية. وعلى هذا ينقسم التلازم على قسمين:

الأول: قسم يجلبه ذوق المبدع وعادته، ولا يمتلك فروض النظام العام، وإنما اكتسب الجبر من ناحية العادة والسلوك الفردي، فهو نتيجة قصدية الإنسان في ممارسة اللغة، ويلازم نص المبدع نفسه فقط، فلا يقع في نصوص أخرى لمبدعين آخرين، إلا إذا كان هناك تناصّ مع ذلك الشخص، أو اقتباس، أو محاكاة أو تقليد، كما سبق.

الثاني: قسم من صناعة القاعدة، وهو جبري، ليس للمجموعة اللغوية دخل فيه سوى تطبيقه.

وسنركّز في بحثنا على النوع الثاني، وهو ما يتعلّق بالصناعة النحوية.

- بين التلازم والمصاحبة:

إن التلازم يرتبط بالتكرار والترديد اللغوي، وهو بشكل عام نوع من المصاحبة[1] التي تأخذ أشكالاً كثيرة، وهي ثلاثة أنواع[2]:

الأول: التصاحب الحر: وهو يتناول الكلمات التي تصاحب عددًا كبيرًا من الكلمات الأخرى، ويسمح بأن تحلّ ألفاظٌ بديلة مكانها.

الثاني: التضامّ: وهو تصاحب بين كلمتين، ليس بإمكاننا استبدال كلمة بأخرى منهما، وعدم قبول إضافة شيء آخر إلى الكلمات المرتبطة.

الثالث: التعبيرات الاصطلاحية: وهو اجتماع كلمتين أو أكثر فتصبحان وحدة دلالية، فلا يمكن تبيُّن معناها من خلال الكلمات التي تؤلف النص، وإنما بالوقوف على المراد من التركيب على عمومه، وبناء عليه لا يمكن ترجمة مثل هذا النوع بالاعتماد على الإلمام بدلالة كل كلمة، بل بمعرفة ما عُلم به المقصود من هذا التعبير[3].

ولكن ينفرد التلازم في بحثنا بكونه مقيدًا بالتركيب، ودورنا ينحصر في الكشف عن الوحدات التركيبية معًا، التي تحكمها قوانين النحو، وليس مجرد الحديث عن المصاحبات اللفظية أو التعبيرات الاصطلاحية، وإن كانت قريبة الصلة بموضوعنا.



---

(1) المصاحبة مصطلح يعني اشتراك الوقوع المألوف للمفردات المعجمية المستقلة. حيدر، فريد: فصول في علم اللغة التطبيقي ١٣٨.

(2) عوض، فريد حيدر: فصول في علم اللغة التطبيقي ١٣٩، ١٤٠.

(3) حسام الدين، كريم: التعبير الاصطلاحي ١٩.

- مفهوم التلازم[1] التركيبي:

التلازم التركيبي هو المصاحبة بين الوحدات المشكلة والمصمّمة لبناء الجملة، ويُوصَف بأنه متكرر في السياق المطابق للسابق، فهو منتظم بحيث يعكس القاعدة التي تحكم طرائق الأداء الكلامي، في كونه نوعًا من الجبر في وضع التركيب على تلك الصورة، وهو ما يُعرف بالقياس في أصول النحو.

فلعل التلازم التركيبي يختلف عن المصاحبة التي كانت حديثًا لنا في السابق، من حيث إنه تصاحب تركيبي، يؤدي معنًى تامًّا بوساطة الوحدات النحوية، التي تمثل أجزاء الجملة العربية، أو على الأقلّ فإنّ نظرته تكمن في مناقشة الارتباط بين هذه المفردات، ولا يهدف لمجرد قياس تكرار لفظتين أو أكثر، فيكون من قبيل المصاحبة اللفظية، ولا يقف على إعطاء دلالة ما خارج نطاق المعهود عما تطرحه كل كلمة منفردة، فيلتقي مفهومه ما هو معروف بالتعابير الاصطلاحية... وإنما التلازم التركيبي يُملي على الجملة النظام المعهود حتى تصل إلى حالٍ من الاتساق والتآلف في صورة متكررة تُطبِّق القاعدة، على ما سيتضح لنا من خلال أقسامه.

وتتضح خصائص هذا النوع في كونه سلوكًا جماعيًا في الغالب، وليس عادة فردية كما سبق في "التلازم والعادات الكلامية والسلوكية"، فينضم أمره إلى ما تعارفت عليه الفصيلة اللغوية، وبذلك تُبنى على أساسه الجملة، وتتشكل وحداتها، وتنظّم فيها الرتب الكلامية والموقعية الإعرابية، فتتضح بذلك الفلسفة التي على أساسها وُزِّعَت الكلمات حتى يتكون المعنى المستقل بالإفادة، وتبدو الجملة تامةً، محتفظة بكل عناصرها، وهو ما يُعرف بآليات تأليف الجملة.

فالتلازم التركيبي نابع من تلك الحكمة التي صَنَعت المصاحبة بين الألفاظ من

---

(١) قريب من هذا المصطلح اصطلاحات اللغويين: المصاحبة التي استخدمها بعض تلامذة "فيرث"، والمراد به: اشتراك الوقوع المألوف للمفردات المعجمية التي توصف بالاستقلال. وانظر: فصول في علم اللغة التطبيقي ١٤٢، ١٤٣.

حيث الرتب الكلامية والمواقع الإعرابية وطرائق ترتيب الجملة حسب النظام، فيلزم بوجود اللفظة وجود نمط تركيبي خاص، يحدده نظام تأليف الجملة أو ما يُعرف بالنظم أو التعليق كما سبق، فيصبح التلازم جزءًا من النظام بكونه مؤثرًا في ترتيب الكلمات وتصميم بناء الجملة، وبذلك فهو معنيّ بالنظر في الجبر في التزام اللفظة بموقعها ورتبتها تقديمًا أو تأخيرًا قياسًا بغيرها من العناصر.

وتتحدّد قيمة التلازم التركيبي في أنه يسهم في الحكم على التركيب بأنه أصبح يؤدي المضمون المراد، وكذلك يقيس به البلاغيّون فصاحة الكلام، فلا بدّ أن تتعلق معاني الكلمات بعضها ببعض، ويكون بعضها بسبب بعض، يقول عبد القاهر: "وجملةُ الأمر أنّا لا نُوجِب الفصاحةَ للفظةٍ مقطوعةٍ مرفوعةٍ من الكلام الذي هي فيه، ولكنّا نُوجبُها لها موصولةً بغيرها، ومعلّقًا معناها بمعنى ما يليها"[1]، فيحدثنا عن ضم لفظة إلى أخرى، ويشير بهذا إلى مرادنا بالتلازم، ويرى الدكتور تمام حسان[2] أن غرض عبد القاهر ليس النظم في ذاته ولا الترتيب وإنما كان التعليق، والهدف منه إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية عن طريق ما يُسمّى بالقرائن.

وتمتد فاعلية التلازم لتكشف عن بعدٍ آخر في نظام الجملة، ليس فقط في طريقة توزيع المفردات بداخلها، وإنما يقيس حاجة المفردة إلى مفردات أخرى، تتراصّ معها لتشكل هذا البناء المحكم، المسمَّى بالجملة، بحيث تصبح متألفة من وحدات كاملة المعنى[3]، ويلزمنا أن نطرح مصطلحًا آخر، هو "اللزوم"، وإذا كان التلازم

---

(١) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز ٤٠٢.

(٢) حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٨.

(٣) ليونز، جون: نظرية تشومسكي اللغوية ٥٠.

وهناك خلاف بين العلماء قديمًا وحديثًا في تحديد مفهوم الجملة، من حيث دلالتها على معنى تام يحسن السكوت عليه، أو معنى ناقص. انظر في تفصيل ذلك: نحلة، محمود: نظام الجملة في المعلقات ١٣-٢٢.

علاقة بين متلازمين أو أكثر، فإن اللزوم هو حاجة اللفظة إلى موقعية محددة أو رتبة مخصوصة تحتفظ بها، حتى تؤدي دورها في التركيب مع الوحدات الأخرى، وبلزومها هذه الطريقة يتحقق التلازم مع بقية الوحدات المكونة للنص، بأن تلزم الصدارة نحو "مَن" الشرطية، في قولنا: "مَن يذاكر ينجحْ"، ونحو "رُبَّ" في قولنا: "رُبَّ قليلٍ يكفي"، فاللفظة "مَنْ" في سياقها تلزم الصدارة، ولا تؤدي دورها في التركيب إلا إذا اتخذت هذا الموضع، بحيث يمكّنها سياقها من أن تكتسب نوعًا من القدرة على أداء دورها في التأثير في المضمون العام للجملة، ويؤول حينئذ إليها أمران: الأول العمل، والثاني التأثير في المضمون. وعلى هذا فهناك إلزام نحوي بوضع اللفظة في رتبتها المستحقة، وربما يصل بنا الأمر إلى مفهوم النظم عند عبد القاهر في قوله: "واعْلَمْ أنْ ليس النظْمُ إلا أن تضعَ كلامَكَ الوضعَ الّذي يَقتضيه علمُ النحو، وتعملُ على قوانينه وأصوله"[1].

إن قوة الارتباط بين الوحدات التركيبية هنا تُحيل ذلك النمطَ إلى ما يُطْلَقُ عليه التعبير المحفوظ عن العرب، وهو لا يكاد يحدث إلا إذا التصقت مفرداته التصاقًا نمطيًّا معهودًا للسلوك اللغوي المتعارف عليه، حتى إنه يتقارب مع الدلالة الكلية للمفردة، فيكون لارتباطه وتماسكه على أساس اللفظ والمعنى معًا بمنزلة الكلمة الواحدة، أو أن كل وحدة تركيبية تفقد دلالتها الخاصة، وتكاد تنعدم دلالتها بذاتها، وتلتحم مع بقية أجزاء الجملة لتسهم في تشكيل الدلالة الكلية.

وشبيه بهذا النموذج من الارتباط ما نلمحه في مناقشة النحاة للأفعال الخمسة، في التحام الضمير بالفعل، وجريانه بين حروفه[2]، فالالتصاق يتضح في "يضربون" بين الفعل "يضرب"، وواو الجماعة.

ولقد تناول النحاة هذه القضية في حديثهم عن الارتباط بين الطرفين الفعل

---

(١) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز ٨١.

(٢) ولقد تناول ابن جني (سر صناعة الإعراب ١/ ٢٢٥- ٢٣١) شدة اتصال الفعل بفاعله.

وفاعله، فلا شكّ أن العلاقة قوية، ولقد عبّروا عنه بأن الفاعل كأنه جزءٌ من الفعل، ونبيِّنُه في أمرين: الأول: لغة أكلوني البراغيث في بعض اللغات. والثاني: الإعراب رفعًا بثبوت النون في الأفعال الخمسة.

أما الأول: فنلاحظ مجيء الفاعل مكررًا في ظاهر التركيب، في قولنا: يضربونني الناسُ، لاعتبار الضمير حرفًا مشعرًا بالفاعل، على رأيٍ.

أما الثاني: وهو تحقق وجود العلامة الإعرابية للفعل بعد الفاعل فيمثل ظاهرة غريبة لا تكاد تعرفها الأنظمة الإعرابية الشائعة في اللغة، فالشائع أن الإعراب يوجد على الحرف الأخير من الكلمة، إلا أنه ههنا لم يقع على الباء في "يضرب"، ولكنه تأخّر بعد واو الجماعة، وهي الفاعل، وتفسير النحاة يوضح قوة الارتباط بين المتلازمين، الفعل والفاعل.

۞ ۞ ۞

أشكال التلازم التركيبي:

يتخذ التلازم التركيبي أشكالاً مختلفة من حيث الالتحام والانفصال بين الوحدات المترابطة، فيكون على هذا النحو: التلازم المدمج، والتلازم المنفصل.

أولاً: التلازم المدمج "التساهمي":

يتضح التلازم المدمج في شدّة الارتباط بين العنصرين المتلازمين بشكل ملتصق، فلا يقعان منفصلين في التركيب ولا يوجد فاصل بينهما، حتى إن المصطلح اللغوي الذي يُطلق عليهما، مأخوذ من مادة لغوية واحدة ويتحقق هذا من خلال خمسة أشياء: الجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، والفعل والفاعل، والصفة والموصوف، والصلة والموصول[1]، وما يُميّز هذه المتلازمات أنها بمنزلة شيءٍ واحدٍ.

---

(١) راجع: نحلة، محمود: مدخل إلى دراسة الجملة العربية ١١٤- ١٢٠.

ثانيًا: التلازم المنفصل:

قد يجوز انفصال المتلازمين، فيتباعدان في الشكل التركيبي، مع عدم التأثير في تحقق علاقة التلازم بينهما؛ للارتباط النحوي والدلالي بينهما، ويتحقق في علاقة الفاعل بفاعله ومفعوله، وعلاقة المبتدأ بخبره وغيرها، فهي وإن كانت علاقة تلازمية، لكنها انفصالية، ليست مدمجة، وقد يكون هناك فاصل بينهما، على نحو:

زيد الذي جاء من السفر مجتهدٌ.

فنلاحظ الفصل بين المبتدإ والخبر بالاسم الموصول وصلته، ولكن إذا وردت الجملة بدون الخبر، وهو أحد العناصر المكونة للجملة، فإنها تفقد الوجه الصحيح لها، ولا يصح ذلك، إلا إذا وقع ذلك في موضع يصح فيه الحذف. عندما يوجد في السياق ما يدل على المحذوف حالاً أو مقالاً[1].

- أنماط التلازم بين الوحدات التركيبية:

تتعدد صور توزيع الوحدات الإفرادية داخل الجملة، وما يعنينا ملاحظة حالة التلازم، التي انقسمت على قسمين؛ التلازم القياسي العام، والتلازم القياسي الخاص:

١- التلازم القياسي العام:

يقيس التلازم الأولوية في توزيع الكلمات في التركيب، فتتضح الموقعيّة الإعرابية بالنظر المباشر للتركيب، وبإمكاننا حينئذٍ أن نكتشف بعض الإجراءات الطارئة على أصل النظام المكون للنص، من تقديم أو تأخير أو حذف، وتترتَّب عليه أحكام النحاة، والباعث المبين عن ملاحظة هذا التغير هو لزوم التركيب لفلسفة ما أو حكمة يقتضيها هذا التوزيع[2]، وهو ما أطلقنا عليه التوزيع القياسي،

(١) نحلة، محمود: مدخل إلى دراسة الجملة العربية ١٠١.

(٢) كما أن هناك حكمة في عدم التلازم بين بعض الوحدات، فلا يجتمع حسب منهجية النحاة

وله مجموعة من المظاهر من أهمها:

– تأليف الجملة وبناؤها: ينبني على هذا تصور النحاة العرب لاكتمال وحدات بناء الجملة من حيث انقسامها إلى مسند إليه ومسند[1]، وذلك في أبسط صورها، وما يجيء زيادة على ذلك فهو مكمِّلات لها[2]:

مبتدأ + خبر

فعل + فاعل

فالإسناد علاقة ترابط وتفاعل بين طرفين[3]، ويؤدي بدوره إلى إكساب الكلمات الإعراب، وهو الإبانة، فالإعراب لا يستحق إلا بعد التركيب، وإلا لأصبح الكلام في حكم الأصوات المبنية، ونلمح ذلك في توضيح الزمخشري: "الإسناد لا يتأتى بدون طرفين، مسند ومسند إليه، ونظير ذلك أن معنى التشبيه في (كأنّ) لما اقتضى مشبَّهًا ومشبَّهًا به كانت عاملة في الجزأين"[4].

مثلاً- أداتان لمعنًى، ومن ثَمّ لا يجمع بين "أل" والإضافة؛ لأنهما أداتا تعريف، ولا بين "أل" وحروف النداء، ولا بين حرف من حروف نصب الفعل المضارع، وحرف تنفيس؛ لأن الجميع أدوات استقبال، ولا بين "كي" إذا كانت جارة واللام الجارة. السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/ ٤٢٦.

(١) ما عليه كثير من نحاة العربية كالمبرد (المقتضب١/ ٨)، وابن السراج (أصول النحو١/ ٧٠) أن الجملة مكونة من طرفين: المسند إليه والمسند، ومن المحدثين يرى الدكتور إبراهيم أنيس (من أسرار اللغة ٢٦٠، ٢٦١) أن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدرٍ من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء ركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر، فلا يشترط في الجملة الإسناد في تركيبها، إلا أن مهدي المخزومي (في النحو العربي نقد وتوجيه ٣٣) يتمسك بفكرة الإسناد، وإن خلت الجملة من أحد الطرفين لفظًا؛ لوضوحه وسهولة تقديره. وراجع: نحلة، محمود: مدخل إلى دراسة الجملة العربية ٢١.

(٢) يقسم علم اللغة الحديث الجملة على قسمين: جملة دنيا، وجملة موسّعة، والدنيا هي الجملة النواة، وهي أبسط صور الجملة، أما الموسّعة فهي التي حلّت بها موسّعات الجملة من نحو كان وأخواتها وغيرها من النواسخ. عمر، سليم: اللسانيات العربية الميسرة ٨٨- ٩١.

(٣) يقول السيوطي (الأشباه والنظائر ٣/ ١٣٦) في وصف العلاقة بين طرفي الإسناد: "الفاعل كجزءٍ من أجزاء الفعل".

(٤) الزمخشري: المفصل ٤٨.

فالجملة العربية تلزم هذا النسق من التكوين والتصميم، وقلما رأينا جملاً تُحكى بدون أحد هذين الطرفين، وما جاء من نحو قولنا: محمدٌ، فقد دخله تقدير محذوف، وهو: هذا محمدٌ، وأشباهه حسب دلالة السياق، ونحو قولنا: ما قائمٌ زيدٌ، فقد سدّت كلمة "زيد" مسد الخبر، على نحو ما سيجيء في حذف أحد المتلازمين.

وقد تجيء الجملة على قلة بدون الطرف الآخر دون وقوع الحذف فيه، وذلك لتحقق الإفادة منها بدونه، ومن ذلك قولنا: قلَّمَا، وطَالَمَا[1]، فافتقدت الجملة الفعلية حسب تصور النحاة إلى عنصر الفاعل، وهو وحدة متمّمة للجملة لا غِنى عنها، ولكن لا يتصور وجوده بوجود "ما" الكافَّة، إلا إذا ارتضينا التأويل الذي رآه بعض النحاة من أنّ "ما" مصدرية[2]، ويبدو أن الفعلين "طال، وقلّ" قد انتقلا إلى وظيفة أخرى، لعلها الدلالة على الاستغراق المستغني عن الفاعل، فشابها الأدوات أو الظروف من تلك الجهة، ففارقا التلازم مع الفاعلية التي هي من تمام الجملة الفعلية.

وقد يحدث هذا النوع من الحذف في الجمل الموسَّعة في اصطلاح المعاصرين من نحو قوله تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾[3]، على ما سيجيء في موضعه من وجوب افتقار "لات" على أحد المكوِّنَيْنِ لعناصر الجملة.

ومع ندرة ما وصل إلينا مما سبق من فقدان أحد الأطراف فإن النحاة يعتقدون أن الجملة مركبة من عنصرين على الأقل، الفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُرِب اللصُّ، وأقائمٌ الزيدانِ؟، وكان زيدٌ قائمًا، وظننته

---

(١) ويرى الأنباري (منثور الفوائد ٧٣) أن دخول "ما" الكافة عليهما ما جعلهما يخرجان عن مذهب الأفعال، فلم يفتقرا إلى فاعل.

(٢) ذهب بعضهم إلى أن "ما" مصدرية ههنا، فنقول: طالما انتظرتك، وقلَّما رأيتك، والتقدير: طال انتظاري، وقل رؤيتي. الأنباري: منثور الفوائد ٧٣.

(٣) سورة ص: ٣.

قائمًا[١]، فهي كلام مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك عند الزمخشري[٢].

وقد ذكر السيوطي[٣] الحالات التي تطرأ على الجملة، من نحو مجيء المبتدإ بلا خبر، في قولنا: أقائمٌ الزيدان؟، وما ذاهبٌ أخواكَ، فليس للمبتدإ ههنا خبر ملفوظ به ولا مقدّر، ومنه: أقلُّ رجلٍ يقول ذلك، فـأقلّ مبتدأ لا خبر له؛ لأنه بمعنى الفعل في قولهم: قلَّ رجلٌ يقول ذلك، ومنه كلُّ رجلٍ وضيعته.

وقد يحدث أن يُزاد عنصر، هو أحد صور الجملة الفعلية نحو "كان" في أسلوب التعجّب، وله طريقة صوغٍ واحدة، من نحو قولنا: "ما كان أجمل الحديقة"، ولعلّ وجود "كان" ههنا لأداء دلالة المضي وإن كانت اعتراضية في السياق العام، وهي وظيفة زمانية، أو تكون على أساس التأكيد الزمني للحدوث التعجبي.

وتعد الجملة المسرح الذي تكاد تُجرَى عليه جميع المعالجات النحوية، فتتعاقب مناقشات النحاة لأجزائها ومكوّناتها، ففيها المسند والمسند إليه، والعامل والمعمول، والظرف والمضاف إليه والمشغول والمشغول عنه وبها أبواب النواصب والجوازم وغيرها. ولكن يبقى أن هذه الأبواب لا تستقيم بمفردها، وإنما هي من وحي التركيب الذي أضفى عليها صبغة الوجود ومنحها تلك الرتبة المخصوصة.

ويتحقق التلازم التركيبي في إطار العلاقات النحوية التي تربط بين مكونات أجزاء الجملة، على ما سيتضح.

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب ٣٦٣.

(٢) الزمخشري: المفصل ٣٢، إلا أنه يفترق الكلام عن الجملة في كونها أعم منه، إذ شرط الكلام الإفادة، بخلاف الجملة؛ ولذا يقولون: جملة الشرط وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام. ابن هشام: مغني اللبيب ٣٦٣.

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر ٣/ ٩٤.

- **ظاهرة الإعراب:**

يمثل الإعراب محورًا وركيزة أساسية للإنباء عن تحقق نوعٍ من أنواع التلازم بين طرفين، أحدهما المؤثر والآخر القابل للتأثير، أو حسب اصطلاح النحاة العامل والمعمول، ففي تفكير معظمهم أن الكلمة المعربة لازمت عاملاً أثر فيها، وجلب لها العلامة الإعرابية، يقول الأنباري في تعريف الإعراب إنه: "اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا وتقديرًا"[1]، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت الكلمة في إطار تركيب مع غيرها؛ "فلا يستحق الاسم الإعراب إلا بعد التركيب"[2] وجعلوا للعمل النحوي ثلاثة أركان: العامل، والمعمول، و الأثر الإعرابي.

ويتحدد تأسيسًا على ما سبق مفهوم العامل على أساس ارتباطه بالمعمول، وارتباط الأخير بعلامة إعرابية مخصوصة، فالعامل هو ما يُحْدِثُ تغييرًا في الحركات، فيكسب المعمول الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض، وقد يكون العامل فعلاً أو شبهه أو حرفًا عاملاً، وهو العامل اللفظي أو المعنوي[3].

- **الاصطلاح النحوي:**

لقد أخذت بعض المصطلحات الدالة في أصلها اللغوي على حالة تلازمها مع طرف آخر، قد يكون كلمة أو جملة، فنجد لذلك مصطلحات مثل: المسند والمسند إليه، والفعل وفاعله، والصفة والموصوف، والصلة والموصول، والمضاف والمضاف إليه. إن الاصطلاحات السابقة تظهر علاقة ارتباط بين شيئين، كلاهما بحاجة للآخر، ويتطلبه حتى يؤدي وظيفته النحوية، والملاحظ اعتماد النحاة في التسمية على الجذر اللغوي نفسه، مع إحداث تغيير يدل على الثاني، فيقولون: المضاف، ومن الجذر نفسه يقولون المضاف إليه، ويقيدونه بحرف الجر، ومثله الصفة، ومن

---

(١) الأنباري: أسرار العربية ٤١.

(٢) أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف ١/ ٤٧.

(٣) عطية، هادي: نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًا ٢٧.

الجذر نفسه يقولون الموصوف، باستخدام اسم المفعول منه، وعلى هذا لا يتحقّق وجود طرفٍ بدون الآخر، فهو سببٌ له، فلولا المضاف إليه ما كان المضاف، ولولا الصفة ما كان الموصوف وغيرها.

ومن ذلك تقسيمهم للحروف حسب ما تدخل عليه، فأطلقوا على ما يشترك في الدخول على الاسم أو الفعل معًا غير المختص، وأطلقوا على ما يلزم الدخول على أحدهما دون الآخر المختص.

هذا كلّه يوضح أن المصطلحات التي اختارها النحاة تكشف عن منهجهم في القول بالتلازم.

- **التبويب النحوي:**

تبدو هيمنة التلازم في إطلاق عنوان الباب النحوي، بل نلحظ ذلك من الاصطلاح للعلم ذاته وهو علم "التراكيب"، فيأخذ إلى تصور نوعٍ من العلاقات بين المفردات، ويتجلى أمره في باب التوابع بتمامه، فلا يُعقل أن هناك تابعًا ليس له متبوع، فالعلاقة تبادلية وتكاملية بين الطرفين، ويصل الأمر إلى الاتفاق في الحالة الإعرابية، تأسيسًا على حال المتبوع، فيمثل الثاني ردفًا للأول، سواء أكان صفة أو عطفًا أو بدلاً أو توكيدًا، يقول الزمخشري[1] في تعريفه لها: "هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها".

فإذن توجد علاقة ترابط بين التابع ومتبوعه، وهي تلازمية، وبدونها يفقد العنصر تلك السمة، فلا تُسمَّى الصفة صفةً إلا بموصوفها، ولا يُسَمَّى المؤكّد هكذا إلا بتابعه، كما سبق.

ظاهرة الرتبة أو الترتيب:

يخضع ترتيب الجملة لأغراض المتكلمين، فليس تأليف الجملة- كما يرى

---

(١) الزمخشري: المفصل ١١٤.

الدكتور فخر الدين قباوة[1] جمعًا آليًّا للمفردات، إنما هـو تشـكيل تعـبير متفاعـل، يؤثر بعضه في بعض، وتتضح بين عناصره التجاوب والتعاطف، حتى يكوّن وحـدة حيوية متكاملة الدلالة.

والقول بالرتبة يدفعنا إلى توقع الترابط بين العناصر المكونة للجملة، بما يضمن لها تلازمًا على هذه الحال، فليس بمقدور أي تركيب أن يعبر عـن الأفكـار الذهنيـة المقصودة بدون التزام دقيق لترتيب منظم، يعينه على أداء المهمة بدقة، ولا سبيل إلى تحقق ذلك من مراعاة الأحكام التي تحفظ لكل كلمة رتبتها في الجملة[2].

ولقد دار جدل نحوي حول أسـبقية بعـض الرتـب، فرتبـة الفاعـل لا تتقـدم الفعل، ورتبة المفعول متأخرة عن رتبة الفاعل، يقول الزمخشري في تعريف الفاعـل: "ما كان المسندَ إليه من فعـلٍ أو شـبهه مقـدّمًا عليـه أبـدًا"[3]... فتحـتفظ كلمـة "زيـد" بالمفعولية في قولنا: "زيدًا هنَّأتُ" رغم تقـدمها في الصـورة اللفظيـة، إلا أنهـا محتفظـة برتبة المفعولية.

ويحتفظ التراث النحوي بمناقشات حول أسـبقية بعـض الكلمـات، وقـد عقـد الزجاجي بابًا في الإيضاح متسائلاً عن "القول في الاسم والفعل والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقدم؟"[4].

وهناك تصور للنحاة يكشف عن أن مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضـلة، ومرتبـة المبتدإ قبل مرتبة الخبر، ومرتبة ما يصل إليه بنفسه قبل مرتبة مـا يصـل إليـه بحـرف جر، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني[5]، وهنـاك تفسـير للتوسـع في

---

(1) قباوة، فخر الدين: العمل النحوي مشكلة ونظريات للحل، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد السادس عشر ١٩٩٨م، ص ١٢١.

(2) أبو المكارم، علي: الظواهر اللغوية ٢٣٣.

(3) الزمخشري: المفصل ٤٤.

(4) الزجاجي: الإيضاح ٨٣.

(5) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ١/ ٣١٠.

حروف الجر، فسائرها تتقدم وتتأخر إلا "ربّ"، ومفاده أن السبب في جواز تقديم حروف الجر وتأخيرها يرجع إلى كونها صِلاةً للأفعال والأسماء المشتقة منها، فإذا تصرف العامل تصرف المعمول فيه وما اتصل به، أما "رُبّ" فليست صلة لفعل ولا شيء يتضمن معناه؛ فلذلك لزمت موضعًا واحدًا[١].

ولقد جاء تصنيف جمهور النحاة لنوع الجملة على أساس ما تبدأ به، فأساس التصنيف يرجع إلى نوع العنصر الذي بُدِئ به، إلا أنه يشترط أن يكون مسندًا أو مسندًا إليه[٢].

ظاهرة الصدارة[٣]:

جاءت رؤية النحاة لبعض الكلمات في توزيعها في إطار الجملة بالحكم عليها بتصدر جملتها، رغم احتفاظها بالرتبة التي قد تكون متأخرة، نحو بعض أسماء الاستفهام مثل "كيف"، في قولنا: "كيف جئت؟"، فـ"كيف" موقعها الإعرابي حال، ورتبة الحال متأخرة عن رتبة الفعل وفاعله. يقول ابن هشام[٤]: "مُرادُنا بصدر الجملة المسندُ أو المسندُ إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف... والمعتبر أيضًا ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: كيف جاء زيدٌ، فعلية".

وقد عدّد الدكتور علي أبو المكارم[٥] الصيغ التي لها الصدارة بناءً على مؤثّراتها في المضمون كالاستفهام، وذكر أنه يجب أن يعقب صيغةَ الاستفهام المستفهمُ عنه صراحةً، ومنها: أدوات الشرط والتعجب وكم الخبرية وكأيّ وأدوات النفي النفي وأداة التنبيه وأدوات التحضيض، والصدارة تعني شيئين[٦]:

---

(١) عطية، هادي: نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًا ٦٠.

(٢) المهيري، عبد القادر: نظرات في التراث اللغوي العربي ٤٧.

(٣) ولقد أجزيت بحثًا قيد النشر عن الصدارة وجدلية اللفظ والمعنى.

(٤) ابن هشام: مغني اللبيب ٣٦٤.

(٥) أبو المكارم، علي: الظواهر اللغوية ٢٤٢، ٢٤٣.

(٦) أبو المكارم، علي: الظواهر اللغوية ٢٦٥.

١- تصدر الصيغة للتركيب.

٢- عدم ارتباط الصيغة التي يجب لها التصدر وما يليها بما يسبقها من صيغ من حيث العمل النحوي، وإن ارتبطت بها من حيث الدلالة.

❁ ❁ ❁

٢- التلازم القياسي الخاص:

وينقسم على قسمين:النوعي، وهواسمي وفعلي وحرفي، وتلازم كيفيّ بين الوحدات في التعبيرات المحفوظة.

أولاً: التلازم النوعي:

* **التلازم الاسمي**: تتلازم بعض الأسماء مع مخصوصات تركيبية، أو مع كلمات أو جمل لها خصوصية في التركيب، ومن هذا:

- الاسم الموصول وجملة الصلة: يتلازم الاسم الموصول مع جملة تالية له، تسمى جملة الصلة، أو جملة الحشو، كما يسمِّيها سيبويه[1]، نحو قولنا: قابلت الذي انطلق، ويوضح الاصطلاح النحوي التقارب بين الطرفين، فأُخِذَ المصطلح الثاني (جملة الصلة) من المصطلح الأول (الموصول) فهما معًا من مادة "وصل". كما ذكر النحاة التلازم بين الاثنين، وأن علاقة الترابط قوية إلى حد أن جملة الصلة جيء بها خاصة لتزيل الإبهام في الموصول؛ مما دفع سيبويه إلى تسميتها بجملة الحشو، وهذا التعبير الأخير يوضح أنها لا تتعلق بعموم مفردات الجملة، ولكن تتسلط علاقتها بالاسم الموصول فقط.

- **الاسم المشتغل عنه:**

يتضح التلازم في باب الاشتغال في أكثر من موضع، أهمها وجوب النصب إن جاء المشغول عنه بعد حرف يختص بالدخول على الفعل، مثل: إنْ، وهلاّ، وألا، ولولا، ولوما، في نحو قولنا: إنْ زيدًا تره تضربْه، ونحو قول النمر بن تولب:

---

(١) سيبويه: الكتاب ٢/ ١٠٥، وراجع: الزمخشري: المفصل ١٣٨.

لا تَجْزَعِي إنْ مُنفسًا أهلَكْتُه   فإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلك فَاجْزَعِي[1]

فقوله "منفسًا" واجب النصب؛ لأنه وقع بعد أداة تستلزم الفعل بعدها، فتعيَّنَ أن يكون "منفسًا" مفعولا به لفعل محذوف يفسره ما يأتي بعده، وهو قوله "أهلكتُهُ". كما أنه في حال جواز النصب والرفع في نحو: "لقيت القومَ وعبدُ الله لقيته"، فالمختار النصب في "عبد الله"، وليس الرفع مع جوازه؛ ليتمّ عطف جملة فعلية على جملة فعلية مثلها، وهذا يعكس الحكمة من وراء التلازم[2].

- **الظرف والمضاف إليه:**

يحدد النحاة خاصية للظروف، وهي ملازمتها للإضافة إلى ما بعدها، وهذا هو الأصل فيها، فلا بدّ أن يأتي بعد الظرف مضاف إليه، وهو ما نفهمه من قول الزمخشري عن بناء الظروف الدالة على الغايات: "والذي هو حدّ الكلام وأصله أن يُنْطَقَ بهنّ مضافات، فلما اقتطع عنهنّ ما يُضَفْنَ إليه وسُكِتَ عليهنَّ صرنَ حدودًا ينتهي عندها، ولذلك سُمِّيت غايات، وإنما يُبْنَيْنَ إذا نُوِيَ فيهنَّ المضاف إليه، فإن لم يُنْوَ فالإعراب"[3].

ويتناول "حيث" في كونها مشبّهة بالغايات، لملازمتها للإضافة، وتجب إضافتها إلى الجملة، إلا ما رُوِي من قول الشاعر:

أما تَرَى حيثُ سُهيْلٍ طالِعَا[4]

بإضافة "حيث" إلى "سهيل" وهو مفرد، وهذا نادر في الاستعمال.

ويذكر الأنباري[5] أن "حيث" لا تضاف إلا إلى الجمل، ومن العرب من يضيفها إلى المفرد، ويجره بالإضافة، وهذا شاذٌّ لا يقاس عليه.

---

(١) الديوان ٧٢، وسيبويه: الكتاب ١/ ١٣٤.

(٢) الزمخشري: المفصل ٧١.

(٣) الزمخشري: المفصل ١٥٧.

(٤) رجز بدون نسبة في عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب ٧/ ٣، وابن يعيش: شرح المفصل ٤/ ٩٠.

(٥) الأنباري: منثور الفوائد ٤٣.

ومنه ملازمة إضافة "إذ، وإذا" إلى ما بعدهما[1]، إلا أن "إذ" تُضَاف إلى الجملة بنوعيها الاسمية والفعلية، أما "إذا" فإنها تُضَاف إلى الجملة الفعلية دون الاسمية، وعلى هذا يرى المعربون إعراب ما بعدها في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾[2] فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما يأتي بعده، وهو "انشقّت".

ومن الظروف التي تضاف إلى ما بعدها "لَدُنْ"، إلا أنه يُحكى لها حالة خاصة مع "غدوة"، فتنصبها، ولم تجرّها كما تجر بقية الأسماء على الإضافة، ومنه قول الشاعر:

لدن غدوةً حتى أروحَ وصحبتي عصاة على الناهين شمُّ المناخرِ[3]

المركب الاسمي:

المركب الاسميّ: هو كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة، ويكون مبنيًّا[4]، ومنها قولنا: وقعوا في حَيْصَ بيصَ، وهو جاري بيتَ بيتَ، وسقطوا بينَ بينَ، وذيتَ ذيتَ، وكيتَ كيتَ. وهذا النوع يعكس التلازم الذي نتج عنه شيئان: إعطاء التركيب دلالة خاصّة، والبناء، فتحولت الكلمات المتلازمة إلى حالة البناء بعد أن كانت معربة[5].

*** التلازم الفعلي: ومن ذلك:**

"عَسَى" مع المضمر:

هناك حالة خاصة بالتلازم يعكسها تركيب "عسى" مع المضمر، ليأخذ التركيب شكلاً مختلفًا، حيث تختلف "عسى" في هذه الحال عن الأفعال الأخرى في وقوع ضمير النصب بعدها، فنقول: عَسَايَ وعَسَاكَ وعَسَاهُ، ومن ذلك قول الراجز:

---

(١) الزمخشري: المفصل ١٥٩.

(٢) سورة الانشقاق: ١.

(٣) البيت بدون نسبة في: أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف ١/ ٢٢٨.

(٤) أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف ١/ ٢١٦.

(٥) وهذا شبيه بالأعداد المركبة من نحو: أحد عشر.

يَا أَبَتَا عَلّكَ أو عَسَاكَا[١]

وإن كانت لغة غير كثيرة[٢]. ولقد وصف سيبويه[٣] هذه الحالة بالخاصة.

ويرى الأنباري[٤] أن الكاف في "عَسَاكَ" في موضع نصب كما هي في "عَلّكَ"، وهي قد قامت مقام الضمير المرفوع، وأن "عساكَ" بمنزلة "عَسَيْتَ" في المعنى.

ولقد اجتهد النحاة في إيجاد تأويل لهذا التلازم، فعلقوا تلك الجهة بالحمل على "لَعَلّ"، كما حُمِلَت "لعلّ" على "عسى" في دخول "أنْ" في خبرها في قول متمم بن نويرة:

لعلّكَ يوْمًا أن تُلِمَّ ملمّةٌ   عليكَ من اللائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعَا[٥]

وعُدَّت "عسى" في هذا السياق حرفًا لا فعلاً؛ ولذا يقال: عساك أن تقوم، كما نقول: لعلّك أن تقوم، ويستدلون على حرفيتها بعطفها على "لعلّ" في الرجز السابق:

يا أَبَتَا علَّكَ أو عسَاكَا

فلو كانت "عسى" فعلاً لما صحّ عطفها على "لعلّ"، ويرى الأنباري[٦] أن "عسى" هنا تضمَّنت معنى الحرف.

*** التلازم الحرفي:**

تتلازم الحروف مع مخصوصات كلامية، الاسمية والفعلية، وإذا ما تم الفصل بين الحرف وما دخل عليه يكون هناك خلل نحوي في التركيب، نحو: "كي زيدٌ يأتيك، وقد زيد خرجَ"، فهذان تركيبان غير مسموحٍ بهما في العربية[٧]، فإن "كي"،

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ١٨١، وسيبويه: الكتاب ٢/ ٣٧٤، ٣٧٥.

(٢) أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف ١/ ١٩١.

(٣) سيبويه: الكتاب ٢/ ٣٧٤، ٣٧٥.

(٤) الأنباري: منثور الفوائد ٣٣.

(٥) البيت في: البغدادي، عبد القادر: الخزانة ٥/ ٣٤٥.

(٦) الأنباري: منثور الفوائد ٣٣.

(٧) يطلق سيبويه (الكتاب ١/ ٢٥، ٢٦) على هذا التركيب المستقيم القبيح؛ لأنه غير مسموح به في العربية، وإن كان لا يؤدي إلى خلل معنوي. وراجع: عبد اللطيف، محمد حماسة: النحو والدلالة ٦٥، ٦٦.

وقد" حرفان يلزم الفعل بعدهما.

ولقد قسَّم النحاة الحروف حسب ما تدخل عليه على قسمين: مختصة، وغير مختصة، والأول هو يعكس حالة التلازم، وهو ما اصطلح عليه بالحروف المختصة، وهي حروف تختص بالدخول على أحد أنواع الكلم دون الآخر، فهناك حروف تدخل على الأفعال خاصّة، وأخرى على الأسماء، وقد علّل النحويون لعملها دون التي لا تعمل بناءً على اختصاصها، يقول السيوطي: "كل حرفٍ اختصّ بشيءٍ ولم ينزَّل منزلة الجزء منه فإنه يعمل"[1]، وخرج بذلك السين وسوف وقد ولام التعريف، فلم تعمل في الكلمات التي تليها رغم اختصاصها؛ لأنها كالجزء منه[2].

ومن هذا:

تاء القسم مع لفظ الجلالة:

رصد النحاة تلازمًا تركيبيًا بين تاء القسم ولفظ الجلالة "الله"[3]، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[4]، والملاحظ في الاستخدام أن التاء لا تُستَعْمل في القسم إلا مع لفظ الجلالة "الله"، فهي حالة من حالات التلازم الخاص الحرفي، فلا يقال: تالسماء، أو تالقمر[5].

ويوجِّه النحاة هذا الاستعمال بما يسوّغ ذلك التلازم، فنظروا في أصل التاء، وزعموا أنها منقلبة عن واو القسم، والتقدير: والله، فعندهم أن الواو تُقلَبُ تاءً، كما قُلِبَتْ في نحو: وراث وتراث، ووجاه وتجاه[6].

---

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٥.

(٢) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٥.

(٣) ابن هشام: مغني اللبيب ١٢٥.

(٤) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٥) وربما قالوا: تَرَبِّي وتربِّ الكعبة وتالرحمنِ. ابن هشام: مغني اللبيب ١٢٥.

(٦) أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف ٢/ ٧٩.

ويعلّلُ الأنباري[1] لهذا التلازم بأنه لما كانت تاء القسم فرعًا على الواو، والواو فرعًا على الباء، ألزمت اسمًا واحدًا، وهو اسم الله تعالى.

"لات"[2] والحين:

تتلازم "لات" وهو حرف نفي يعمل عمل "ليس" بالحين، كما في قوله تعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[3]، ويبدو التلازم أكثر في اشتراط جمهور النحاة لخبرها واسمها في كونهما حينًا، ولا بدّ من حذف أحدهما[4].

ويذكر الأنباري[5] علة هذا التلازم بأنه إنما لزم اسم "لات" وخبرها للحين؛ لأن "لات" فرع على "لا"، و"لا" فرع على "ما"، و"ما" فرع على "ليس"، فلما وقعت في رتبة رابعة ألزمت شيئًا واحدًا وطريقةً واحدةً، كما أن تاء القسَم كما سبقَ لما كانت فرعًا على الواو، والواو فرعًا على الباء، ألزمت اسمًا واحدًا، وهو اسم الله تعالى.

ثانيًا: تلازم الوحدات في التعبيرات المحفوظة:

إن الصورة التي عليها التعبيرات المحفوظة عن العربية تعبر عن حالة التلازم بين الألفاظ المكونة لها، ويشكل التعبير صورةً للبناء الذي ترتبط فيه هذه الوحدات، وهو ينقسم على قسمين: الأساليب القياسية، وتعبيرات شبه قياسية محفوظة.

أولاً: الأساليب القياسية:

إنّ المقصود بالتعبيرات المحفوظة ما عُرِفَ في النحو العربي بالأسلوب، وهو

---

(١) الأنباري: منثور الفوائد ٥٦.

(٢) وذهب الفارسيّ إلى أنها تعمل في الحين وما رادفه. ابن هشام: مغني اللبيب ٢٥٥.

(٣) سورة ص: ٣.

(٤) ذكر ابن هشام (مغني اللبيب ٢٥٤) ثلاثة مذاهب في (لات)، أحدها مذهب الجمهور وهي أنها تعمل عمل "ليس"، والثاني للأخفش وهي أنها تعمل عمل "إنّ"، والثالث للأخفش أيضًا وهي أنها لا تعمل شيئًا، ويكون المرفوع بعدها مبتدأ، وإن كان منصوبًا فهو لفعل محذوف، والتقدير: لا أرى حينَ مناصٍ.

(٥) الأنباري: منثور الفوائد ٥٦.

الطريقة التي ينحوها المتكلم في كلامه، والشكل الذي يُسَاق على هَذْيِهِ الكلام، ومنها: أسلوب التعجب، وأسلوب التفضيل، وأسلوب الاستفهام، وأسلوب الشرط، وأسلوب المدح والذم، وأسلوب الاشتغال، وأسلوب الإغراء والتحذير.

لعلّ السمة المشتركة بين الأساليب السابقة جمود كلّ منها ولزومها شكلاً واحدًا في طريقة بنائها، ونمطًا معروفًا للمتحدثين، ويتضح هذا من خلال النماذج التي سيقدمها هذا البحث.

- "نِعْمَ" والتلازم:

تُصَمَّم جملة المدح باستخدام "نعم" على هذا النحو:

نِعْمَ	الخلقُ	الصدقُ
فعل المدح	الفاعل	المخصوص بالمدح

وهناك اشتراطات ثلاثة استقرأها للنحاة من اللغة للمكونات الثلاثة، وهي فعل المدح وفاعله والمخصوص بالمدح، وتؤكّد هذا التلازم بين وحدات التعبير، فـ"نِعْمَ": تلزم صورة الجمود، فلا تتصرَّفُ[1]، وهي بكسر فاء الكلمة وسكون عينها، وهو وزن غير شائع في العربية[2]، والفاعل: وله وجوه ثلاثة: الأول: معرَّف بأل، كالمثال السابق، والثاني: مضاف إلى معرف بأل، نحو: نِعْمَ خُلقُ الرّجلِ الصِّدْقُ، والثالث: مضمر مفسر بتمييز، نحو: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، وفي هذه الحال لا يجوز الجمع على الأرجح بين التمييز والفاعل الظاهر، أما المخصوص بالمدح فلا يجوز حذفه إلا إذا تقدمت قرينة تدل عليه.

لعل وجود التركيب على هذا النحو المحفوظ ما دفع النحاة إلى عدم الاعتداد بما ورد على خلاف الصور الثلاث السابقة من نحو قول جرير أيضًا:

---

(١) أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف ٢/ ٥٢.

(٢) لا يوجد بناء على "فِعْلَ" في العربية للماضي الثلاثي، ففاء الكلمة دائمًا مفتوحة، وعينها تحرّك بالحركات الثلاث. أبو الفداء: الكناش في النحو والتصريف ٢/ ٥٦.

تزوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فينا   فَنِعْمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادا[1]

فقد جاء الانحراف في الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في قوله: "فنعم الزاد...زادًا" وهو غير جائزٍ عند بعض النحاة، ونحوه قول جرير:

والتَّغْلِبيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُم   فَحْلاً وأُمُّهُمْ زَلاّءُ مِنْطِيقُ[2]

ويتضح التلازم في "حَبَّذَا"؛ فإنها تحتفظ زيادة على ما سبق في "نِعْمَ" في ترتيب المفردات بوحدة الشكل، فنقول:

- حَبَّذا زيدٌ. - حَبَّذا الزيدان.
- حَبَّذا الزيدون. - حَبَّذا فاطمةُ.
- حَبَّذا الفاطمتان. - حَبَّذا الفاطماتُ.

فيظل العنصر الإشاري، وهو "ذا" المرتبط بـ"حب" على صورته الإفرادية من حيث العدد، ومن حيث الجنس على صورة التذكير، مع تثنية المخصوص بالمدح وجمعه وتأنيثه، وقد يرجع الأمر إلى تلازمه التامّ مع فعله حتى إنه صار كأحد أجزائه، وقد أدرك النحاة ذلك في تفسيرهم لمكونات هذه الصيغة، فعبَّروا عن ذلك وفق توجُّهات ثلاثة[3]:

الأول: "حَبَّذا" مركبة من "حَبّ، وذا" وهما الفعل والفاعل، وهو مذهب ابن خروف وابن برهان ونُسِبَ إلى سيبويه.

الثاني: أن الصيغة فعل بتمامها، وعلى هذا لا اعتبار للعنصر الثاني، وهو "ذا"، وهو مذهب قوم منهم ابن درستويه.

الثالث: أن الصيغة اسمية، وعلى هذا لا اعتبار للعنصر الأول، وهو "حَبّ"، وهو مذهب المبرد وابن السراج وابن هشام اللخميّ وابن عصفور.

---

(١) ابن عقيل ٢/ ١٥٤.

(٢) عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب ٩/ ٣٩٤- ٣٩٩، وابن عقيل ٢/ ١٥٣.

(٣) انظر: ابن عقيل ٢/ ١٥٩، ١٦٠.

إن الارتباط بين العنصرين "حَبَّ"، وذا" دفع بعض النحاة إلى الحكم بذوبان أحدهما في الآخر، فلم يتضح أثره، وإنما كان عونًا للآخر في أداء الوظيفة النحوية وهي المدح، فضلاً عن وعيهم بأن الفعل "حبّ" في هذا الأسلوب جامد غير متصرف، فلا يجيء بغير الماضي.

ويذهب السيوطي [1] في تفسير هذا التلازم، فيرى أنهم جعلوا "حَبَّذا" بمنزلة جزءٍ واحدٍ لا يفيد مع أنه فعل وفاعل، ويستدل على ذلك بما ذهب إليه بعض النحويين من جعل "حَبَّذا" في موضع رفع بالابتداء، وأخبر عنه، والجملة لا يصح فيها ذلك إلا إذا سُمِّي بها، كما ورد تصغير "حَبَّذا" بقولهم: ما أُحَيْبِذَه.

وهذا دليلٌ على أن حالة التلازم حوَّلت الجملة الفعلية إلى صيغة واحدة، وهذا شبيهٌ بمفهوم النحت في اللغة، وهو ما تحقّق في رأي السيوطي في أمرين: الأول: أن "حَبَّذا" جزءٌ واحد لا يُفيد مع أنه فعل وفاعل، والثاني: أنه يجوز تصغيره، وهذا لا يحدث إلا إذا تحقق الإفراد اللفظي، فيتعين النحت.

ثانيًا: تراكيب شبه قياسية محفوظة:

تأتي التراكيب شبه القياسية لتطرح نوعًا من تأليف الجملة أو بعض أجزائها، فلقد منح النظام النحوي بعض الصيغ المؤالفة والانسجام مع كلمات أخرى، ويأتي هذا التشكيل من خلال العادة اللغوية في ملازمتها للاستخدام أو التشكيل القاعدي، وقد وقع ذلك في أنواع الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف.

وانطلقت مسيرة النحو العربي في تسجيل ما يُعرف بالمتلازمات، نحو التزام أحد الأفعال أو الأسماء أو الحروف بكلمة أخرى، فعند ورودها يُعرف الملازم لها قبل ذكره؛ لارتباط دلالي ناشيء بينهما، ومن ذلك ارتباط بعض الأفعال بأسماء مخصوصة نحو: صام رمضان، وحجَّ البيت، وأدّى الصلاة، وأنفق المال.

ولقد سجل اللغويون ارتباطًا وتلازمًا بين الأفعال والحروف، على نحو ما

---

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر ٣/ ١٣٧- ١٣٨.

يُعرف بتعدية الفعل بحرف جر دون غيره، نحو:

- جاء منْ... - ذهب إلى...
- شكر له. - رجا منه.
- رغب [في...
 [عن...

فأصبح من اللازم تعدية الفعل بالحروف التي اشتهر بها، فمثلاً "جاء" يُعدّى بـ"مِنْ"، و"ذهب" يُعدّى بـ"إلى"... ولقد كان هناك جهد مشكور في تراثنا النحوي عن هذه القضية، في مؤلفات حروف المعاني، والجهود المعجمية، في لسان العرب وتاج العروس وغيرها[1].

وكذلك نرى مصاحبةً لفظيةً من قبيل التلازم التركيبي ناشئة بين بعض الأفعال مع ملازمات اسمية، فتتراكب تلك الجمل وتتردّد في سياقات مختلفة، ومثال ذلك الفعل "قام، وآتى"، والاسم "الصلاة، والزكاة"، فنلحظ التلازم بين الجملتين: أقام الصلاة وآتى الزكاة، بصورة المضي والمضارع والأمر، وهذا إحصاء يوضّحه:

ورد الفعلان "أقام، وأتى" بلفظ الماضي في الآيات الآتية:

١- ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟﴾ [البقرة: ١٧٧].

٢- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٧].

٣- ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة:٥].

---

(١) ومن هذه الكتب: كتاب حروف المعاني – للزجاجي، كتاب "رصف المباني في شرح حروف المعاني" لأحمد بن عبد النور المالقي، والجنى الداني في حروف المعاني. المؤلف، للمرادي. وهناك دراسة قامت بها الباحثة اليمنية: الزهراء عبد الحميد عبد الرحمن باكير، وعنوانها: "التأليف في حروف المعاني في التراث العربي"، عام ٢٠٠٥م (ماجستير). (الجمهورية اليمنية – مركز المعلومات- رئاسة الجمهورية). انظر الموقع الإلكتروني: **www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID**...

٤- ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِ﴾ [التوبة:١١].

٥- ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [التوبة:١٨].

٦- ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [الحج:٤١].

وذكر "أقام" مع مرادف "أتى" في الصور الآتية:

١- ﴿وَٱلَّذِينَ صَبَرُواْ ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ﴾ [الرعد:٢٢].

٢- ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفۡسِهِۦۚ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [فاطر:١٨].

٣- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ يَرۡجُونَ تِجَٰرَةٗ لَّن تَبُورَ﴾ [فاطر:٢٩].

٤- ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى:٣٨].

كما تلازم الفعلان بلفظ المضارع "يقيم ويؤتي" في الآيات الآتية:

١- ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة:٥٥].

٢- ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [التوبة٧١].

٣- ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [النمل:٣].

٤- ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [لقمان:٤].

٥- ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البينة:٥].

وذكر المضاع "يقيم" مع مرادف "يؤتي" في الآيات الآتية:

١- ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾[البقرة:٣].

٢- ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾[الأنفال:٣].

٣- ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ﴾ [إبراهيم:٣١].

وتلازم الفعلان في صورة الأمر في الآيات الآتية:

١- ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة:٤٣].

٢- ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة:٨٣].

٣- ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنۡ خَيۡرٖ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١١٠].

٤- ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمۡ كُفُّوٓاْ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء:٧٧].

٥- ﴿فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج:٧٨].

٦- ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النور:٥٦].

٧- ﴿فَإِذۡ لَمۡ تَفۡعَلُواْ وَتَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المجادلة:١٣].

٨- ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المزمل:٢٠].

يتضح مما سبق أن حالة التلازم في المضي بلغت (٦) مرة، وفي المضي مع مرادف "آتى" (٤)، ومع المضارع (٥)، ومع المضارع ومرادف "يؤتي" (٣)، ومع الأمر (٨).



(٣)

- قطع التلازم:

إن الفلسفة العامة للمنهجية النحوية تسعى إلى تحديد النظام الذي يسمح بإسقاط عنصر من العناصر المكونة للجملة،،ولعلّ معرفتنا بالتلازم وقوانينه تُمكّننا من الكشف عن مواضع الخرق أوالنقص في ظاهر التركيب، سواء كان هذا حذفًا، فيحتاجُ إلى تقدير؛ ليستكمل ما نقص من ألفاظ، هي ضرورية لفهم المعنى العام أو لاستكمال المواقع والرتب الإلزامية في الجملة، أو كان فصلاً بين المتلازمين، فيحيل التركيب إلى صورة شكلية أخرى، لها قانونها الذي يسوّغ لها تلك الحالة، وقد ينتج عن هذا وذاك إبطال لأثر العامل في معموله، فلا يعمل مع تلك الجهة الجديدة أو الحالة التي بها قَطْعٌ للتلازم.

إن هذا يتم في إطار القواعد التي تسمح بالانفصال بين المتلازمين، أو تقديم أحدهما وتأخير الآخر، وإنّه مما قد يُعاب عليه في تركيب الجمل عدم الأخذ بهذا النظام، يقول عبد القاهر: "وفي نظائر ذلك ما وصفوه بفساد النظم وعابوه من جهة سوء التأليف أن الفساد والخلل من أن تعاطى الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب، وضع في تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار أو غير ذلك مما ليس له أن يضمّ وما لا يسوغ ولا يصح على أصول هذا العلم"[١].

ومما يؤدي إلى ذلك القطع أمران مهمان، الحذف لأحد المتلازمين، والفصل بين المتلازمين: أولا: حذف أحد المتلازمين: تكثر مواضع الحذف في الأبواب النحوية لأجزاء الجملة، مما يستوجب تقديرها، ويرى الدكتور علي أبو المكارم[٢] أنه لا يكاد يخلو باب في النحو إلا يتصل به الحذف في بعض جزئياته، ويترتب على هذا وجوب تقديره أو استتاره، وهذا وفق ما يتطلبه سياقه حتى تكتمل الجملة، فيُقدَّر

---

(١) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز ٨٤.

(٢) أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي ٢٥٩.

اللفظ الذي به تقبل الجملة أو تكتمل أركانها، ويتضح هذا في قول ابن يعيش في حديثه عن جواز حذف المبتدإ أو الخبر: "قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عند النطق بأحدهما، فَيُحَذف لدلالتهما عليه؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهِم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون مرادًا حكمًا وتقديرًا"[1].

ويطرد الحذف في باب المبتدإ والخبر والأفعال الداخلة عليهما والمفاعيل والإضافة والموصول والقسم والشرط والعطف والعائد[2]، ويوجد سببان للحذف عامة[3]:

الأول: جانب بلاغي يتصل بالمعاني البلاغية.

الثاني: جانب نحوي ذوقي ودلالي.

ولعل اكتشاف الحذف يكمن في المنهج الذي بناه النحاة على تصوّرهم لأمرين:

- مفهوم العمل النحوي الذي يقتضي وجود أطراف ثلاثة، هي العامل والمعمول والحركة الإعرابية، فإذا نقص بعض هذه الأطراف تحتَّم تقديره، كما سبق.
- تصور العلاقة الإسنادية التي لا توجد إلا بين اثنين[4].

ومن أمثلة حذف المتلازمين حذف الصفة التي هي مضاف، في نحو قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[5]، أي: واسأل أهل القرية، وقد أقام المضاف إليه مقام

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ١/ ٩٤.

(٢) أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي ٢٥٩.

(٣) عفيفي، أحمد: ظاهرة التخفيف في النحو العربي ٢٧٥.

(٤) أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي ٢٦٠.

(٥) سورة يوسف: ٨٢.

المضاف[1]، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلِيَدۡخُلُواْ ٱلۡمَسۡجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٖ﴾[2]. أي المسجد الأقصى. ومن أمثلة المحذوف إذا كان موصوفًا قولنا: صلينا بالجامع، أي بالمسجد الجامع، ومن أمثلة الحذف حذف الفعل في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[3]، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت.

الفصل بين المتلازمين:

من قضايا المنهج في تصور النحاة للتلازم حالة خاصةٌ تتعلق بالفصل بين المتلازمين، فتختلف معيارية هذا الفصل من باب نحويّ لآخر، فإذا جاز في أمر الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، فإنه يُكْرَهُ في المضاف والمضاف إليه و"ما" التعجبية وفعل التعجب، فمثلا يرى سيبويه[4] قبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه لتلازمهما، فلا يجوز نحو: "يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار"، إلا في الشعر فنصّ على جوازه، وأما الفصل بين "ما" التعجبية وفعل التعجب فقد ورد هذا في بعض النصوص المروية عن العرب، ومنه قول امرئ القيس:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا[5]

ومنه جواز[6] الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالجار والمجرور، نحو قول العرب: "ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب، ومنه جواز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالنداء، نحو: ما أنبلَ - يا محمَّدُ - أخلاقَكَ.

---

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر ١/ ٢٩.

(2) سورة الإسراء: ٧.

(3) سورة الانشقاق: ١.

(4) سيبويه: الكتاب ١/ ١٧٥.

(5) ابن عقيل ٢/ ١٤٢.

(6) ابن عقيل ٢/ ١٤٧.

فقدان تأثير العامل في معموله:

إن حدوث هذا القطع بالحذف أو الفصل قد يؤثر في بعض الأبواب النحوية، في العمل خاصة، فمنه ما لا يتأثر بذلك، نحو الفعل مع الفاعل، في قولنا: جاء اليوم إلى الجامعة محمدٌ، فالفصل بين الفعل والفاعل غير مؤثر في العمل على الإطلاق، وإن أثّر في صورة الفعل نحو قولنا: حضر اليوم إلى الجامعة فاطمة، ويعلّل له النحاة بقوة العامل، وهذا وجه شكليّ لا يؤثر في البنية الكلية للجملة.

لكن الوجه الثاني أنه يقع تأثير في العمل النحوي، فيُلغى العامل أو يُهمل، ومن هذا القبيل "لا" التي لنفي الجنس، فإذا ما لاحظنا اشتراط النحاة لعملها عمل "إنّ" نجد تتلازمها مع اسمها النكرة دون فصل بينهما، فنقول: "لا رجلَ في الدار"، وإذا تم قطع المتلازمين، وقلنا: "لا في الدار رجلٌ" فإنها لا تعمل عمل "إنّ" حينئذ[1].

ومن ذلك أيضًا "إذنْ" الناصبة للفعل المضارع، فشرطها لكي تعمل النصب فيه أن[2] تتلازم معه مصدّرةً، بدخولها مباشرة عليه، باستثناء القسم و"لا" النافية، فإذا تم الفصل بينهما أو دخولها على نوع آخر من الكلمات فإنها لا تعمل، نحو قوله تعالى: {إذًا لذهب كلُّ فريقٍ}[3]، ومثال العاملة، عندما يسأل السائل: هل تذاكرُ؟ فيقول المجيب: نعم، فيجيبه السائل: إذنْ تنجحَ، بالنصب، لتوافر شروط عملها.

ويذكر السيوطي[4] أن بعض العرب ألغى عمل "إذن" مراعاة لعدم الاختصاص، كما ألغى بنو تميم "ما" فلم يعملوها عمل "ليس" لعدم الاختصاص.

ونجد ذلك التلازم الذي يفتقد إلى العمل في تعليق سيبويه على الترخّص في العلامة الإعرابية في قول الشاعر:

---

(١) ابن هشام: مغني اللبيب ٢٤٠.

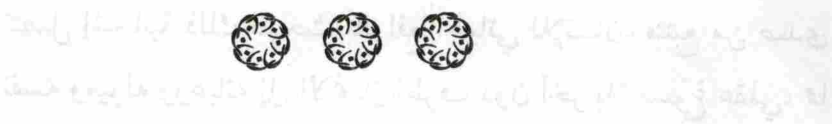
(٢) ابن هشام: مغني اللبيب ٣١.

(٣) سورة المؤمنون: ٩١.

(٤) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٧.

يا دارَ هِنْدٍ عَفَتْ إلاّ أثافِيهَا[1]

بتسكين الياء في "أثافيها" يقول: "لأنهم يجعلون الشيئين اسمًا واحدًا، فتكون الياء غير حرف الإعراب، فيسكنونها ويشبهونها بياء زائدة ساكنة، نحو ياء: دردبيس ومفاتيح"[2].



(١) البيت للحطيئة، وهو في: سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٠٦، وابن يعيش: شرح المفصل ١٠/ ١٠٠.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ٣٠٦، ٣٠٧.

المبحث الخامس

إشكاليـة ثقافـة الانحيـاز

فى طرق الاستشهاد اللغوى

تمهيد:

تتصل إشكالية ذلك المبحث بالواقع الحياتي للإنسان، فتنبع من صدى نفسه وميوله ورغباته إلى الانحياز لطرف دون آخر بلا مسوّغ عقلي، مما يباعد بين المنطق العلمي وضمير الباحث تبعًا لمنهجية البحث العلمي، فالانحياز ظاهرة من صميم نفسية البشر، يقوم على المصالح المتبادلة أو العاطفة التي لا يدعمها عقل، وقد عرف طريقـه إلى الإنسـان، فوصـل إلى الظاهرة العلمية، فشربت منه البُنى الفكرية التي تحكم مسار العلـم البشري، خاصة في ظل العلـوم الإنسـانية النظريـة، الـتي تتعـدد فيهـا الآراء.

ولعل فخر العربي -قديما- بذاته قد مدّه بالثقة في قبيلته ومجتمعه، وظهـر أثـره في تمسكه بلغته، وربما كان ذلك دعمًـا للتغنّـي بهـا والبراعـة بهـا في فنـون القـول المختلفة، وعلى رأسها الشعر والخطابة، فقد احتفلوا بمن يُولد مـن شـعرائهم، وقـد اشتهر علوّ قدرهم في الشعر والخطابة والبيان، فأصبحت اللغة وفنونها ركيـزة مـن ركايز إثبات الذات.

ولا تكاد تخلو توجهات مدرسـة مـن المـدارس النحويـة واللغويـة مـن ثقافـة الانحياز، فقد تكونت بعض أصولها وارتسم شيء من قواعـدها علـى أسـاس مـن ثقافة الانحياز، إضافة إلى جمع من المؤثرات الخارجية غير العلميـة عليهـا، وهـو مـا سيبدو من خلال صفحات هذا البحث.

وتبدو تلك الثقافة في تسليط الضوء على مستوى واحد من مستويات العربية، فإنه نُظِر إلى لهجة قريش نظرة التعظيم والاحترام، دونًا عن غيرها من اللهجات الأخرى، رغم أنه ليست الشقة بينها بعيدة، فتتوافق في بعض الخصائص وتنماز في بعضها الآخر، وتأخذ منها وتعطي، وليس شرطًا أن ما تعطيه أو تأخذه هو الأفضل، ولقد تجلّى الانحياز بعينه في زعم بعض اللغويين في وصفه للغة قريش أنها تخلو من عيوب غيرها، فقد كانت تجتبي وتنتقي وتختار ما يعنّ لها من محاسن لهجات القبائل.

***

الإنسان مركب معقد، تتصارع فيه موجات من المتضادات، فرغم معرفته بحقيقة بعض الأفعال من خير أو شرٍّ، إلا أنه يقدم على فعلها جميعًا دون تمييز، وإن لام نفسه، وكثيرًا ما يعلل ذلك بأسباب ومسوغات لما يرتكبه من أخطاء، أما الجانب الآخر، حيث أفعاله الحميدة، وسيرته الذاتية، فإنه بها فرحٌ فخورٌ، إن هذه المعادلة الصعبة والتركيبة البشرية تقدم تصورًا واضحًا عن جانب إنساني تبرز فيه صورة ذلك الكائن الحيّ، يمتلك فيها دوافع لحب الذات، والانحياز طوعًا دون شعور أو تفكير، حتى تصبح بعض أوهامه أنواعًا من الحقائق في حسبانه.

إن الانحياز ظاهرة ثقافية، استمدت قوتها من نفوس البشر، الساعية نحو تمجيد الذات وإعلاء قدرها على ما سواها، وصدق الله في قوله عن الملائكة: ﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾[1]، ويقول: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ﴾[2]، فإذا كان هذا موقف القرآن من النفس الواحدة، فما بالنا بنفوس أمة.

---

(١) سورة البقرة: ٣٠.

(٢) سورة يوسف: ٥٣.

وتتضح تلك الثقافة في تاريخنا العلمي في التقعيد للغتنا على نحو خاص، فتتجلى في أحد أمرين: الأول ما يؤدي بنا إلى العقيدة الدينية، والثاني تمجيد العربية، والمقصود بها عربية القرآن، وكلاهما يؤدي للآخر، فالدين أساسه القرآن الكريم، والعربية لغته، ومشاعرنا تتجه طوعًا إلى الاعتداد بالنموذج الذي خاطبنا به القرآن أو ما جاء وفق منطقه اللغوي من شعرٍ ونثرٍ، يروي ابن خالويه عن أبي عمرو بن العلاء:"من أراد الرئاسة فعليه بالقرآن، ومن أراد الفصاحة فعليه بالعربية"[1].

وأراني تجاه ثقافة لها صوت مسموع عند العرب، هي العصبية والانحياز القبلي نحو الاعتداد بالذات، وهو أهم أحد ركائزها، وقد ذهب الدكتور منذر معاليقي[2] إلى أن الحياة الجاهلية هيَّأت الظروف التنافسية بين القبائل، ووفّرت طرق المشاحنات، وأشعلت فيهم إحساس القومية، وقد أكّد هذا الشعور عدم وجود مؤسسات دولية تكمن فيها السلطة المركزية، التي تنعم بالأمن وتحقق العدل، وتصون الأملاك، مما أدّى إلى رفع شعار القوة، وغدّى تلك الثقافة في مواجهة عاديات الدّهر... نلمسه بوضوح في قوله:

ألا يجْهَلَنْ أحدٌ علينا فنجهلَ فوق جهلِ الجاهلينا[3]

وقوله:

تغدو الذئابُ على مَنْ لا كلابَ له وتتَّقي مربضَ المستأسدِ الحامي[4]

فقد تجلَّى في السلوك العربي الانحياز إلى كلّ ما هو ذاتي أو قبلي، في غياب

---

(١) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٣٤.

(٢) د. منذر معاليقي، صفحات مطوية من تاريخ الجاهلية: ٥٠.

(٣) ابن عبد ربه، العقد الفريد ٢/ ٢٣٧.

(٤) المرزباني، نور القبس ١/ ١٠٨.

الشعور بالأمن والعدالة عند كل قبيلة، وتصارعت فيما بينها رغبةً في الشهرة والحكم والسيطرة على الآخرين[1].

ولم يكن الاعتزاز مقصورًا على القوة البدنية، بل وجد طريقه إلى الفخر باللسان وبالأوائل الذين نطقوا بالعربية "حسب ظنهم"، يقول حسان بن ثابت في فخره بيعرب بن قحطان الذي هاجر أبوه إلى اليمن، وكان –حسب الظنّ- أوّل مَنْ تحدَّث العربية هناك:

تَعَلَّمتُم قديمًا مِنْ منطقِ الشَّيْخِ يعربٍ   أبينا فصرتُم معربين ذوي نَفَرْ

وكنـــتم قديمًا ما لكم غير عجـــمةٍ   كلامٌ وكنتم كالبهائمِ في القَفْرِ[2]

وفي ذلك يقول:

ومِنّا الذي لم يُعربِ الناسُ مثله   وأعربَ في نجدٍ هناكَ وغارا[3]

فقد اعتزّ العربي بقبيلته وما تملكه من مآثر، حتى إنه طغى على اعتزازه بالوطن[4]، فلربّما كان الانتماء بالمكان ضعيفًا؛ لفقدان عامل الاستقرار والإقامة

---

(١) د. منذر معاليقي، صفحات مطوية من تاريخ الجاهلية ٥٢.

(٢) بطرس البستاني، أدباء العرب في الجاهلية وصدر الإسلام ٩. وانظر: دعبل الخزاعي، وصايا الملوك ١/ ٢.

(٣) دعبل الخزاعي، وصايا الملوك ١/ ٢.

(٤) ولم يخل الشعر الجاهلي عامةً من الحنين إلى الوطن، والارتباط به، فقد ظهر ذكره في بعض المواضع، فقد حنَّ بعض الشعراء إلى أوطانهم، يقول الجاحظ في كتابه "الحنين إلى الأوطان ١٤.": وكانت العرب إذا غزت وسافرت حملت معها من تربة بلادها رملاً وعفراً تستنشقه عند نزلة أو زكام أو صداً، وقد ارتبط الشعراء على وجه خاص بالأطلال، ومثالنا على ذلك امرؤ القيس فقد بدأ معلقته المطولة بالوقوف عليها، والبكاء على ديار شهدت ذكريات له مع محبوبته الراحلة مع قبيلتها في قوله:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل بسِقْط اللوى بين الدَّخول فَحَوْملِ

لقد مزج امرؤ القيس في هذا المطلع الافتتاحي بين عشق المحبوبة وعشق المكان فكلاهما ارتبط بالآخر، وكان باعثاً عليه ومثيراً له.

ديوان امرئ القيس ٢٩.

الدائمة، فقد تنقّل من مكان لآخر وراء الكلإ والعشب، اللذينِ جعلا الحياة البدوية لا تعرف معنى الانتماء للأرض، وترفض الارتهان لها، فالأعشى[1] يعيِّر بني إياد لاشتغالهم بالزراعة وجمع الحبوب التي من شأنها أن تفرض الإقامة الدائمة، من واقع أن الانتماء الحقيقي للبدوي دمويّ إلى قبيلته التي يُنسب إليها، وقد شكلت اللغة إحدى هذه الركائز التي عليها يعتمد، وتتضح من خلالها هويته وعنوانه[2].

ويتبنى البحث النظر في فرضية ثقافة الانحياز عند علماء اللغة خاصة، فيرصد حالة نفسية مرجعها الشعور بالانتماء لتيارٍ ثقافي دون غيره، تطبيقًا على طرق اللغويين في الاستشهاد، فالإنسان ربما لا ينفصل في إصدار أحكامه ومواقفه المختلفة عن القضية موضوع بحثه، فلا يتحلى فيها جميعًا بمبدإ الموضوعية وكتمان سر ذاته تجاه عقيدته ودمويته، رغم منطقه العقلي، وتبرز ثقافة الانحياز في مقابل الحياد والموضوعية، اللذين يبدوان مستحيلي الحلّ والتحقق.

ولنا أن نلتمس العذر لتوجّهات القدامى، فقد كانوا في طور تأسيس كيان علمي عربيٍّ غير مسبوق، وفي تثبيت أركان الدين والعقيدة، فنبعت تعزيزاتهم وحفزهم لروح الانتماء للقومية والعروبة، بغية تقديم مشروع علمي ونهضوي شامل.

---

(١) في قوله:

وَبَيْدَاءَ تَحْسِبُ آرَامَهَا	رجالَ إيادٍ بأجلادها
يَقُولُ الدّليلُ بِهَا للصّحَا	بِ لا تخطئوا بعضَ أرصادها
قطعتُ، إذا خبّ ريعانها	بعرفاءَ تنهضُ في آدها
سَدِيسٍ مُقَذَّفَةٍ باللّكيـ	ـكِ، ذاتِ نماءٍ بأجلادها
تراها إذا أدلجتْ ليلةً	هبوبَ السُّرى بعدَ إسادها

الأعشى، الديوان ٤٧.

(٢) منذر معاليقي، صفحات مطوية من تاريخ عرب الجاهلية: ٤٤، ٤٥.

ولعل الجلّ الأكبر كان منصبًا في التقعيد للعربية وآدابها على ما قالته العرب، ونلمسه في كتاباتهم، على نحو تعليق الأخفش[1] على قول سراقة البارقي:

أرى عيني ما لم ترياه كلانا عالمٌ بالتُّرهَاتِ[2]

يقول: "أخبرني من أثق به من الرواة أنه سمعه غير مهموز، ولا أرى الذين همزوا إلا لم يسمعوه من العرب، فإنما همزوا فرارًا من الزحاف، ولو سمعت مثل هذا البيت لا أدري أهمزه العرب أو لا؛ لأنه الأكثر"[3].

وربما وجدت تلك الثقافة في جزء من سلوكهم العلمي، حتى إنها تقترب من أن تمثّل ظاهرة، لكنها لم تطمس الوجه المشرق للعلوم العربية.

***

ولقد تجلت مظاهر الانحياز في عدة قضايا مختلفة، منها:

- في حال تعارض القياس مع السماع:

الأصل في أي لغة الاستعمال والتواصل، الذي يعكس كيف تكلمت العرب؟ والطريقة المثالية التي ارتضاها الحس الجمعي في نطقها والتوافق "اللاواعي" على قواعدها، والمنطق يرتهن إلى الاعتداد بكلامهم وتسجيل ما يصدر عنهم، وليس بما ينبغي أن يكون، أو المبالغة في الصورة المعيارية التي هي أحلام ومثالية قد تقدّس اللغة من خلالها، ولكن نهج النحاة في التقعيد نحو القياس على ما اشتهر مما قيل، وإذا كان هذا صالحًا في كثير من الأحوال، إلا أنه ليس كذلك في بعضها الآخر، وذلك عندما يتعارض السماع مع القياس، فلم يقس على المسموع وهو مخالف للقياس، نحو "استحوذ"، فالقياس "استحاذ"، وقد جاءت في القرآن الكريم: ﴿ٱسْتَحْوَذَ

(١) الأخفش، العروض ٥٢.

(٢) الأخفش، العروض ٥٢.

(٣) الأخفش، العروض ٥٢، ٥٣.

عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[1]، وهو ليس بقياس، ويرى ابن جني[2] أنه إذا تعارض السماع والقياس نطقنا بالمسموع على ما جاء عليه، ولا نقيسه في غيره، فإننا بذلك ننطق بلغتهم ونحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إننا من بعد لا نقيس عليه غيره، فلا نقول في "استقام" استقوم، ولا في "استباع": استبيع.

إن عبارة ابن جني تكشف عن احتمال خروج اللغة المقيسة على اللغة المستعملة في بعض نواحيها، وهذا إذا كان يمثل منطقًا صحيحًا لبعض القواعد إلا أنه ليس كذلك في بعضها الآخر، على ما سيتضح، فنرى أنفسنا تجاه مظهر من مظاهر الانحياز، فنعلي من شأن نمط لغويٍّ دون آخر؛ لعلة ما في التقعيد، غير أن ذلك الخروج لُقِّب أحيانًا بالشاذّ، فقد حملت بعض النصوص بعض الظواهر اللغوية الغريبة، وغير المطردة، فيتوقف النحاة واللغويون عن الأخذ بها[3]، وهذا يؤكد مقولة السيوطي في حديثه عن الطريق إلى معرفة اللغات، فهو إما "بالنقل المحض كأكثر اللغة، أو استنبط العقل من النقل"[4]، ولقد صاحب ذلك وعي من العلماء لقضيتين مهمتين ههنا:

الأولى: الظواهر القليلة التي خالفت اطّراد القاعدة، ولُقِّبت بالشواذ، نحو قول رؤبة: خيرٍ عافاك الله، بجر "خير"، إذ سُئِل: كيف أصبحت؟[5]، فالقياس أن لا يضمر حرف الجر، ومنه قول زهير:

بَدَا لي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... وَلا سابِقٍ شيئًا إذا كان جائِيًا[6]

---

(1) سورة المجادلة: ١٩.

(2) ابن جني، الخصائص ١/ ١١٧.

(3) د. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ٧٢.

(4) السيوطي، المزهر ١/ ٥٧.

(5) انظر هذا الخبر في: ابن يعيش، شرح المفصل ٨/ ٥٣.

(6) سيبويه١/ ١٦٥، ٣٠٦، والأنباري، الإنصاف ٤٥٢.

فقد رواه سيبويه بجر "سابق" ونصبه. فيقتصر فيه على السماع دون قياس عليه، ومنه باب "وجوب حذف الفعل الناصب للمفعول به"، فقسِّمت تلك القضية على أربعة أقسام[1]، الأول سماعي، والثلاثة الباقية قياسية، ويريد بالسماعي ما لم تطرد فيه القاعدة، فلم تصلح للصيرورة على نماذج نحوية أخرى، فلم يُعرَف لها ضابط[2]، نحو قول العرب: "امرءًا ونفسَه، وأهلاً وسهلاً"، وقوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡ﴾[3].

ومنه ما يجب طرحه عند العلماء وعدم الأخذ به، يقول ابن جني: "فالناطق بذلك بصورة مَن جر الفاعل أو رفع المضاف إليه، في أنه لا أصل يسوِّغه، ولا قياس يحتمله، ولا سماع ورد به، وما كانت هذه سبيله وجب اطّراحه والتوقف عن لغة من أورده"[4].

الثانية: الظواهر اللغوية في اللهجات الموازية، نحو حديثهم عن عدد حروف العربية، فعدوها تسعة وعشرين وأضافوا إليها حروفًا أخرى، يقول أبو الفداء: "وتتفرع من هذه التسعة والعشرين ستة أحرف مأخوذ بها في القرآن وفي كل كلمة فصيحة، وثمانية أحرف مستهجنة غير مأخوذ بها في اللغة الفصيحة"[5]، ومثل إبدال الياء المشددة جيمًا في الوقف عند قضاعة، فقد سئل أحدهم ممن أنت؟ قال: فقيمجّ، أراد فقيمي[6].

---

(١) أبو الفداء، الكناش١/ ٩٥.

(٢) الرضي، شرح الكافية١/ ١٢٩.

(٣) سورة النساء: ١٧١.

(٤) ابن جني، الخصائص ٢/ ٧.

(٥) أبو الفداء، الكناش ٢/ ٣٠٨.

(٦)تسمى هذه عجعجة قضاعة. أبو الفداء، الكناش٢/ ٢٤٦ وابن منظور، لسان العرب(حرف الجيم)٣/ ٢٦.

ولا أزعم أن ذلك منهج خالص عند جميع اللغويين، بل رأينا منهم من يتمسك بالسماع عن العرب، ويرفع من شأنه، ثم يقيس عليه، فمن بين هؤلاء الأخفش، يقول: "فإن قيل: وهل أحطْتم بالأبنية كلها؟ ألست لا تدري لعل أبنية كثيرة لم تسمع بها؟ قلت: بلى، غير أني لا أجيز إلا ما سمعت، كما أنه لو قلت: مررت بأبوك، غيَّرته، وإن كنت لا أدري لعل هذه لغة للعرب"[1]، فيحتمل الأخفش أن يكون هناك من كلام العرب ما لم يُنقل إلينا[2]، ويخطِّئ من الأبنية ما خرج عن أقيسة كلام العرب مع عدم اليقين بأنه نُطق به، ويعتد بكلام العرب، وإن كان مخترعًا لفرد منهم، يقول: "أما من بنى من العرب الذين سجيتهم العربية بناء فهو جائز، وإن لم يكن سمعه من قبل، كما أني إذا سمعت منه لغة، وهو فصيح أخذت بها، فإن كان ذلك البناء ممن ليست سجيته العربية لم آخذ عنه، كما لا آخذ عنه اللغة"[3].

ونرى بعض الروايات التي تعلق على الاستعمال عن العرب، إلا أنه ليس قياسًا، وذلك نحو إدغام الراء في اللام، يقول أبو الفداء: "وإدغام الراء في اللام لحن، كذا قال في المفصل، وهو مذهب الخليل وسيبويه، قال السخاوي: وقد أدغم أبو عمرو الراء في اللام فيما يزيد على ثمانين موضعًا في القرآن الكريم، وأبو عمرو حجة فيما ينقل وفيما يقرأ، فيجب الرجوع إليه"[4].

---

(١) الأخفش، العروض ٤٥.

(٢) يقول السيوطي (المزهر ١/ ٦٩): "الذي انتهى من كلام العرب هو الأقل، ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعر كثير وكلام كثير".

(٣) الأخفش، العروض ٤٥.

(٤) أبو الفداء، الكناش ٢/ ٣٢٧، وانظر: سيبويه، الكتاب ٤/ ٤٤٨، وابن يعيش، شرح المفصل ١٠/ ١٤١.

ومن ذلك قول بعض النحاة في إعراب "السماء" في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[1]، واعتدوا بأن الأصل في "إذا" وما ماثلها لا تدخل إلا على الفعل، فقدوروا فعلاً محذوفًا يفسره ما يأتي بعده، وهو من لفظه، رغم كثرة المستعمل من ذلك، نحو: ﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ فُرِجَتۡ ۝٩﴾[2]، و﴿وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ كُشِطَتۡ ۝١١﴾[3]، و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾[4].

فالنظرة العلمية أصبح لها دور في قبول اللغة، وقسمت قضاياها إلى الأحسن والحسن والأقبح والقبيح والواجب والجائز على أساس من ذلك، نحو نص الكناش: "أما الأحسن فإدغام الراء في اللام؛ لأنها أقرب هذه الحروف إليها... وأما الأقبح فبإدغام اللام في النون... وإنما كان قبحًا مع مقاربتهما لخروج اللام بإدغامها في النون عن نظائرها"[5]، ويقول أيضًا في القضية ذاتها: "أما الأوسط بين الحسن والقبح فهو إدغام اللام في الحروف المذكورة"[6].

ويقسم القياس لذلك على قسمين:

الأول: قياس واعٍ، وهو الذي يلجأ إليه النحوي المتمرس بقواعد اللغة وفنونها.

الثاني: قياس عفوي، وهو تلك العملية التي تحدث بشكل لا إرادي للمتحدثين باللغة، أو ما يطلق عليه بالسليقة اللغوية، ويرى الدكتور علي أبو المكارم[7] أن القياس النحوي ليس القياس المنطقي بشروطه ومقدماته وقضاياه؛

---

(١) سورة الانشقاق: ١.

(٢) سورة المرسلات: ٩.

(٣) سورة التكوير: ١١.

(٤) سورة الانفطار: ١.

(٥) أبو الفداء، الكناش ٢/ ٣٢٧.

(٦) أبو الفداء، الكناش ٢/ ٣٢٧.

(٧) د. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ٣٠.

لأن ذلك القياس لا يفيد الناطق أو المتكلم في شيء؛ إذ ليس إلا منهجًا علميًا قد يفيد الباحث.

والناظر في تأليف اللغويين يلحظ أمرين:

الأول: الانطلاق من النص إلى القاعدة.

الثاني: الانطلاق من القاعدة إلى النص.

أما الأول: فهو الأصل، فالتقعيد إنما بُني في الأساس على ملاحظة كيف تكلمت العرب، ويقوي هذا المنطق عدم اعتراضهم على السماع، وإن كان مخالفًا للقاعدة، وإنما جرت محاولاتهم لتأويله حتى ينسجم مع اطراد القاعدة، أو شككوا في صحته عن العرب بوجه من الوجوه، وهناك أمثلة رويت في الجمهرة والصحاح والتهذيب والألفاظ لابن القوطية[1]، أما الثاني، فهو الفرع، ونحوه كثير، فبعد أن تشرح القضية نظريًا وتذكر القاعدة، يعقبها التطبيق، نحو ما جاء في باب حروف التحضيض في الكناش: "وهي: هلاَّ ولولا ولوما وألا، واعلم أن هذه الحروف إذا دخلت على الفعل الماضي دلّت على اللوم والتوبيخ على ترك الفعل"[2]، ثم يذكر النص المنقول عن العرب، أو الأمثلة التدريبية أو التمثيل لنحو ما قالته العرب، وهو ما يسمى الشاهد، "نحو هلاّ قرأت"[3]، ثم يفصل ويقول: "وإذا دخلت على الفعل المضارع دلت على الحثِّ والطلب"[4]، ثم يذكر النص: "نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِي نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ إِنَّكَ لَمَجۡنُونٞ ۝٦ لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٧﴾[5].

---

(١) السيوطي، المزهر ١/ ١٠٣.

(٢) أبو الفداء، الكناش ٢/ ١١١.

(٣) أبو الفداء، الكناش ٢/ ١١١.

(٤) أبو الفداء، الكناش ٢/ ١١١.

(٥) سورة الحجر: ٧.

ويؤكّد هذه المراوحة بين الانطلاق من النص إلى القاعدة، ومن القاعدة إلى النص اعتماد اللغويين النصوص في استقرائهم للغة والتقعيد استنادًا إليها، كما أنه لا يُعتدُّ بكل نص، فيقيسون عليه قواعدهم، فإن وجدوا أن النص يوافق العربية أخذوا به، وإلا فإنهم يطرحونه، ولا يأخذون به، يقول ابن جني: "فإياك أن تُخلِد إلى كل ما تسمعه، بل تأمّل حال مُورده، وكيف موقعه من الفصاحة، فاحكم عليه وله"[1]، بل يزداد الأمر صعوبة في تعقب لغة العرب وتاريخها، فلم يحفظها أحد، ويحكي السيوطي [2] أنه لم يسمع أن أحدًا ممن مضى حفظ اللغة كلها.

***

- مبدأ التفاضل بين اللغات:

لقد بنى بعض القدامى أسس النظرية اللغوية على التفاضل والموازنة بين اللغات، فيفضي ذلك الإجراء إلى وضع الفصحى في منزلة النموذج والمثال، وتقل درجة الثقة فيما خالفها من لهجات، فإذا ما اقتربت من خصائصها فهي إلى الأفضلية أقرب، وكلّما تباعدت عنها وُسِمت بالرديئة، وكثيرًا ما يُطالعنا وصف القدامى لبعض اللغات بالرديئة أو غير المقبولة أو المذمومة، ولا سبب سوى أنها غير متوافقة مع الفصحى وقوانينها.

ومن بين المرويات خبر الرجل الجرمي الذي مثل بين يدي الخليفة معاوية، فأراد أن يمتدح لغته، فذكر أنها تباعدت عن عنعنة تميم، وتلتلة بهراء وكشكشة ربيعة، وكسكسة بكر، ليس فيها غمغمة قضاعة، ومنه ما ورد: "ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة وتلتلة بهراء"[3]. ولنا أن نلحظ قوله "ارتفعت"، وهو تكريم للغة قريش عن غيرها مما جاورها أو زامنها من اللغات.

(1) ابن جني، الخصائص ٢/ ١٠.

(2) السيوطي، المزهر ١/ ٦٤.

(3) البغدادي، خزانة الأدب ١١/ ٤٩٥.

عن غيرها مما جاورها أو زامنها من اللغات.

ونفطن من خلال حديث علماء اللغة عن ألقاب اللهجات أن المعيب منها كانت قريش منزّهة عنه، فلم يوجد لقب واحد من اللغات المذمومة يطولها من بعيد أو قريب.

وتتعلق قضية التفاضل بين اللغات بالفصاحة، فقد تُوهّم حسب توجّه بعض الآراء أن العصر الجاهلي عصر خالٍ من اللحن، وقد ينبني على هذا ما قد يُوصف بتعميم الظاهرة اللغوية، وقد صاحبت هذا التوجه مثالية كبيرة لطبيعة لغة إنسان هذا العصر، فقد ذهب بعضهم إلى أن من يقول بوجود اللحن قبل الإسلام فهذا ادّعاء، وغرضه هدم الدين والتقليل من فصاحة القرآن[1]، ولا يخلو الحكم من مبالغة، فإن روايات كثيرة تثبت تحقق اللحن في العصرين الجاهلي والإسلامي، وقد جاء أنه ﷺ لما سمع من يلحن فقال: "أرشدوا أخاكم فقد ضل"[2]، ورووا أيضًا أن أحد ولاة سيدنا عمر رضي الله عنه كتب إليه كتابًا فلحن فيه، فكتب عمر: أنْ قنّع كاتبَك سوطًا[3].

ولا ننكر إثبات اللغويين لبعض ظواهر اللهجات العربية الفصيحة خاصة، نحو لهجة[4] طَيِّءٍ وتميم، وإنما اقتصروا في تناولهم لها لما للفصحى من سمات تقاربها، فيستشهد ببعض نصوصها لتفسير ما بينها وبين الفصحى من بعض الخصائص

---

(١) انظر: الموقع الإلكتروني:

www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=78824

بتاريخ ١/ ١٢/ ٢٠١١م.

(٢) ابن جني، الخصائص ٢/ ٨.

(٣) ابن جني، الخصائص ٢/ ٨.

(٤) انظر بعضًا مما أُلّف حول اللهجات العربية: د. رمضان عبد التواب، ظواهر لغوية من لهجة طيء، والدكتور غالب فاضل المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، والدكتور إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، وراضي محمد نواصرة، لهجات القبائل العربية في القرآن الكريم.

اللغوية المشتركة، نحو "ما" الحجازية و"ما" التميمية، فقد قُرئ في القرآن الكريم: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ﴾[1]، بنصب "أمهاتهم" على لغة الحجازيين، وبرفعها على لغة بني تميم"[2]، ونحو كلامهم عن الإمالة، فهي لغة بني تميم ومن جاورهم، وهي ضدّ التفخيم الذي هو لغة أهل الحجاز"[3]، يقول أبو الفداء: "وليست الإمالة أمرًا لا يُخرج عنه، فقد يميل أحدهم ما لا ينصبه الآخر، وعلى هذا جاء القرآن الكريم"[4]. ولقد سعى علم اللسان الحديث[5] نحو تغيير تلك النظرة الانحيازية للفصحى، فأراد اكتشاف وظيفة اللغة الاجتماعية، يخالف النظرة القديمة التي بُنِيَ على أساسها التمييز بين العربية الفصحى ولهجاتها، فتوصل إلى أمرين:

الأول: ليس هناك لغة أفضل من لغة.

الثاني: ليس هناك لغة رديئة وأخرى جيدة.



- توهُّم أن بعض اللغات متطورة وأخرى بدائيّة:

لقد صاحب انتشار الفصحى زعمٌ أنها لغة متطورة، تناسب كل عصر، وهي لسان المثقفين والطبقات الاجتماعية المتميزة، في مقابل تقسيم اللهجات على أقسام يُراعى فيها البعد الاجتماعيّ والشأن السياسيّ للقبائل العربية[6].

---

(١) سورة المجادلة: ٢.

(٢) ابن جني، الخصائص ٢/ ١٠.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ٩/ ٥٤، وحاشية الصبان ٤/ ٢٢١.

(٤) أبو الفداء، الكناش ٢/ ١٤٨. وراجع: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ١/ ٢٥٩.

(٥) د. عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص ١٢٣.

(٦) قُسِّم العرب إلى عرب بائدة وعرب باقية، ويسمون البائدة بالعرب العاربة، ومنهم من يقسم العرب على ثلاثة أقسام: البائدة، وهي الهالكة، والعاربة وهم عرب اليمن من ولد قحطان، والمستعربة، وهم أولاد إسماعيل. انظر: د. محمد شيخاني، البعد الديني للغة العربية ٢١.

ومن هذا المنطلق عُدَّت لهجة قريش الأرقى، وفسروا مراحلها ونشؤها بالارتقاء والتميز، حتى اكتمل نضجها قبل الإسلام، فمرت -حسب رؤيتهم- بمراحل تطوير حدث فيها نوع من الانتقاء للألفاظ والتنظيم للتراكيب، فأخذت تلك الصورة النهائية المثالية.

ولكن الباحث يمكنه أن يقف في ضوء ما استجد في العصر الحديث على معرفة الوظيفة التي تؤديها اللغة، فإنه نُظر إليها على أنها بمقدروها أن تعبر عن احتياجات الشعوب والمجتمعات، ولقد ظُلِم البحث كثيرًا من النظرة المتدنية إلى بعض اللهجات نتيجة هذا التمييز، باعتبار أن بعض اللهجات متدنية وأخرى متطورة، ويذكر الدكتور المسدّي[1] أن هذا الرأي لا يصدق من الناحية اللغوية؛ لأنه إذا كان المقصود ببدائية اللغة خلوّها من ألفاظ المخترعات الحديثة مثلاً، فذلك يرجع إلى عدم تعامل القبيلة مع تلك المخترعات، وبالتالي عدم حاجتها إلى هذا النوع[2].

---

(١) د. عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص ٤٠، ٤١.

(٢) وقد دعا الدكتور سعيد الشربيني في محاضراته وقد بُثّ بعض منها على شبكة الإنترنت إلى اعتبار العربية اللغة - الأم لجميع اللغات، وقد خلص إلى ما يأتي:

- اللغة العربية هي أصل اللغات.
- هي لغة آدم عليه السلام.
- كل أسبوع تموت لغة تقريبا.
- اللغة العربية هي اللغة الباقية.
- محرك البحث جوجل يعتمد اللغة العربية أساسا للغات كلها.
- اللغة العربية أغنى اللغات على وجه الأرض.
- اللغة العربية تسمى اللغة الأم في جامعة لندن.
- بعض الدول تكتب المستندات المهمة باللغة العربية.

http://majles.alukah.net/showthread.php?t 39268= بتاريخ ١/ ١٢/ ٢٠١١م.

- **الفصحى لغة رسمية:**

لقد نُظِرَ إلى العربية على أنها اللغة الرسمية للدولة الإسلامية، بدءًا من الثلث الأخير من القرن الأول الهجري، وأخذت مجموعة من الأوضاع الحضارية والتمثيل الراقي في صور متعددة[1] ومنها:

- أصبحت لغة الطبقات الحاكمة، واستخدامها والتواصل بها عنوان ودليل الرقيّ.
- في المقابل تراجعت النظرة إلى اللهجات واللغة المولدة، فأصبحت دليلاً على تدنّي المستوى الاجتماعي للطبقات المتحدثة بها.
- استمرّت العربية المنبر الرسميّ للغة الشعر، وحافظت على ذلك.
- نُظر إليها نظرة التعظيم، فهي لغة الدين والعبادات والعلوم والثقافة.

ولقد ارتبطت بأمرين: الحدث الديني، والفكر الإنساني، أما الأول فارتبطت بالدين بنزول القرآن الكريم بها، وهذا الارتباط قوّى وجودها، وحقق بقاءها عبر الزمن وأبقى على التواصل بها، فلولا القرآن ما كانت عربية تلك الفترة مستمرة حتى وقتنا هذا[2]، فإن تاريخ اللغات يشهد ارتباطًا أحيانًا بالدين أو أي وسيلة من وسائل الإبلاغ والتواصل، وتصبح المحافظة عليها محافظة على نصوص مقدسة، كما حدث لبعض اللغات مثل السنسكريتية واللاتينية[3].

أما الجانب الفكري الإنساني فارتبطت بما أنتجته من علوم ومعارف وحضارة وإبداع في فنون القول، شأنها شأن ارتباط بعض اللغات بالنظريات الفلسفية التي قالها الفلاسفة، مثل أفلاطون وأرسطو، وإن اختلفت رؤيتهما في تقدير مفهوم اللغة، فأفلاطون يثبت أن اللغة ظاهرة طبيعية لا شأن للإنسان بوجودها، وأرسطو

---

(١) د. محمد شيخاني، البعد الديني للغة العربية ٤١.

(٢) الدكتور رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية ١٠٨.

(٣) د. عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص ١١.

يؤكّد أن اللغة ظاهرة اجتماعية تتغيّر بتغير المجتمع[١].

وهذا قريب مما يذهب إليه القرطبي في تفسيره لنشأة اللغة، فيستدل بقول ابن عطاء لو لم يُكْشَف لآدم عن تلك الأسماء، لكان أعجز من الملائكة في الإخبار عنها[٢].

***

- الهدف من وراء دراسة اللغة:

لقد تبلور الهدف من دراسة اللغة عند علمائنا القدامى في قسمين: ديني وقومي، وإذا كان الدين للناس عامة، فإن القومية لا تمس إلا العرب، لكن الجانب الديني كان كافيًا للأعاجم في إسهامهم بشكل كبير في المحافظة على اللغة واعتبار أن من أسلم فقد تعرّب، أو أصبح عربيًّا، إن هذا حملهم على إلقاء الاهتمام تجاه مرحلة تاريخية للغة، وتم الاعتداد بها لهذا السبب على أنها اللغة المثالية.

ولقد تباينت الأهداف لدراسة اللغة مع ظهور اللسانيات، تحديدًا خلال القرن التاسع عشر الميلادي، فقد انصبّ الاهتمام باستخدام المنهج المقارن للغات، وتلخَّص في أمرين:

الأول: دراسة لغتين أو أكثر للتوصّل إلى النقاط المشتركة.

الثاني: يكتفي بالعودة إلى أصل اللغات المدروسة، والتأكيد على أن اللغات جميعًا تنحدر من أصلٍ واحدٍ، ومن هنا ظهرت فكرة اللغات الهندوأوروبية[٣].

***

- انتقاء النصوص:

لقد نجح النحاة واللغويون في التوصل إلى نظام محكم من خلال نقل النصوص

---

(١) د. عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص ١١.

(٢) تفسير القرطبي ١/ ٢٩٣.

(٣) د. عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص ١١.

التي يحتج بها في اللغة وتحليلها، حتى توصلوا إلى ما يحقق اطّراد القاعدة، وحددوها وفق معايير وضوابط حسب الممارسات اللغوية، فمنها ما يشترط فيه الإنتاج في زمان معيّن، كالشعر، ومنها ما يشترط فيه أن يكون ضمن جغرافيا محددة، وهو النثر، فقد حددت القبائل التي يُؤخذ عنها، حسب بعدها عن قريش وقربها...وفي مقابل ذلك تجاهلوا الأحداث اللغوية الخارجة عن تلك المقاييس، ولم يأت بعضها في نقلهم إلا على سبيل العرض، فلم تسجّل اللغة حسب ظني تسجيلا وصفيًا أو مسحًا شاملاً لكل ما كان يتفوه به العرب في شؤون حياتهم المختلفة، بحيث تصدق فيه الرؤية الكاملة، التي تتسع لكل خصائصها في عصور الاحتجاج وما بعدها، فلا شك أن اللحن قد عرف طريقه إليها، سواء كان منظّمًا أو غير منظم، مقبولاً أو مرفوضًا، والأدلة على ذلك نلمسها فيما يسمّيه علماء اللغة الشذوذ، رغم كثرته في بعض الأحيان.

ولعل الدليل على هذا الانتقاء أيضًا عرضهم لبعض خصائص اللهجات العربية عرضًا ناقصًا، أو دون مسح شامل لكل خصائصها، نحو لهجة طيِّئ وتميم والحجاز وبلحارث. وإن تمكنوا من التفريق بين النظام اللغوي للعربية وأفعال الإبداع الفردية، فليست الأخيرة سوى انحرافات أو تنويعات عارضة أو مجرد تشويهات لصيغ معقّدة[1].

***

نصوص الاستشهاد بين التعددية والمثال الواحد:

يتشكل هذا المبحث في ثلاثة أمور قعَّدت للعربية، الأول: القرآن وقراءاته، والثاني: الشعر، والثالث: النثر، وهناك رابع وهو الحديث، إلا أنه لم يكثر الاستشهاد به إلا في القرن الخامس الهجري.

---

(١) د. عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص١٠٤.

أولا: القرآن والقراءات:

لا يمكن إنكار ما للقرآن الكريم وقراءاته من صدى في نفوس العلماء العرب، فطالما ظلوا مرتبطين به، حتى إنه ليصدق قولنا في شيئين:

الأول: لولا القرآن ما كانت العربية.

الثاني: لولا القرآن ما كانت علوم العرب.

فلقد أيقظ القرآن الكريم الهمم، وأحيا العزائم، وجعل العرب يهتمون بلغته، ويجتهدون في اختراع العلوم التي تخدم نصه، فكان-بلا شكّ- سببًا رئيسًا في أن ينبع ذلك الاهتمام بهذا المستوى اللغوي الذي نزل به، وعُدّت لغته الفصحى أو المثال والمعيار الذي يتحاكمون إليه، وأصبحت لغة مشتركة بينهم جميعًا، وتحقق هذا الأمر على وجه خاص بعد نزول القرآن الكريم، من حيث إن العرب كانوا يلمون بها ويجتمعون عليها، وبهذه اللغة كانت رسالة القرآن إلى الناس عامة، فكانوا يدخلون في دين الله أفواجًا، وإذا ما أرادوا أن يتعلموه فإنه يتوجب عليهم معرفة العربية.

إنه من المعتقد أن رحلة اللغويين في البحث عن العربية ضمت هدفًا كبيرًا هو المحافظة على القرآن، واتخذوا سبلاً كثيرة لبقائها واستمرارها من أجل ذلك، تمثلت في إبداع علوم لم تكن موجودة، كالنحو والبلاغة والعروض، ولم يكن الهدف من رحلة البحث تسجيل المسموع وتخزينه، لكن تجاوزه إلى تفنيد النصوص ونقدها وتنقيتها حسب الغرض الأسمى عندهم، ولقد نجحوا في أن يقيموا على أساسها القواعد.

ورغم تلك الدقة التي شوهدت في عملهم، إلا أنه لم يسلم الأمر من تجلٍّ لثقافتهم الانحيازية في مدوناتهم وتحليلاتهم والمختار من قواعدهم، فإذا بنا نلقى مستويات للقراءات القرآنية، منها ما هو معمول بها ومنه ما هو غير ذلك فلا يُعتدُّ به، وربما كان هناك من التجاهل لبعضها الآخر، وهذا النقص في المسح ربما أهمل

مستعملا في اللغة، كان بمقدوره أن يمثل ثراءً نحويًا للغة للباحثين والدارسين عبر العصور، وربما مثل يومًا تفسيرًا لظواهر لغوية فصيحة أو عامية.

ولقد كان هناك حفز لتعلم لغة خاصة هي لغة القرآن، وذلك النداء كان همة الخلفاء الراشدين، فقد كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الآفاق أن لا يقرئ إلا صاحب عربيةٍ[1]، وقال أيضًا: "تفقَّهوا في الدّين، وتعلّموا العربية، وأحسنوا عبارة الرُّؤيا"[2]، وهناك دعوة من الرسول ﷺ يقول فيها: "رحم الله امرأً أصلح من لسانه"[3]، وهناك رواية أخرى عن سيدنا عمر[4] أنه سمع رجلاً يقرأ: {عتَّى حينٍ}[5]، فقال: مَن أقرأك؟ قال: ابن مسعود، فكتب إليه: إن الله عزّ وجلّ أنزل هذا القرآن، فجعله عربيًا، وأنزله بلغة قريش، فأقرِئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل.

ولعلّ الغريب أنه تتلاشى لهجة القراء الأُوَل من الصحابة الذين تنتهي إليهم رواية القراءات فيما نُقِل عنهم في أثناء التلاوة[6]، وإن كان المنطقي أن تنطق القرآن على وفق لسانها، تيسيرًا لها، ورأينا المكيّ منهم يتابع تميمًا في تسكين ما لا يسكّن[7]، والهذلي يفحفح في موضع واحد من القرآن، ولا يفحفح فيما سواه، مما يضارعه في وجوه الفحفحة[8]، والمدني يهمز ما لا يهمز في لغته[9].

---

(١) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٧.

(٢) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٧.

(٣) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٢٨.

(٤) ابن جني، المحتسب ١/ ٣٤٣.

(٥) سورة يوسف: ٣٥.

(٦) الداني، التيسير في القراءات السبع ٢٠- ٢٧.

(٧) مختار الغوث، لغة قريش ٤٢٤، ٤٢٥، والظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز ٧٧.

(٨) ابن جني، المحتسب ١/ ٣٤٣.

(٩) مختار الغوث، لغة قريش ٤٢٥، والفراء، معاني القرآن ٢/ ٣٧٣، وابن جني، المحتسب ١/ ١١٧.

فالقراء إذن يتابعون أمر القراءات ولا يحيدون عنها طواعية لألسنتهم، وإنما صنعوا ذلك لما للقرآن من منزلة ترفعه فوق مقبولية التغيير من قبلهم[١].

وتؤكد الروايات أن القرآن قُرئ بأشكال متباينة، وهو ما يُعرف بالأحرف السبعة، يقول الرسول ﷺ: "نزل القرآن بسبع لغات كلها كافٍ وشافٍ"[٢]، فنتجة إلى عالمية الدين الإسلامي، لم تستطع بعض القبائل العربية التي لها لهجة مختلفة عن لغة الوحي أن تغير لسانها بسهولة، كما كان يتلوه الرسول ﷺ، فأمالت حيث لم تكن تميل قريش، ومدّت حيث لم تكن تمدّ، وقصرت حيث لم تكن تقصر، وسكنت حيث لم تكن تسكّن، وأدغمت أو أخفت أو نقلت حيث لم تكن تدغم ولا تخفي ولا تنقل[٣]، فالهدف من القراءات تقريب القرآن إلى ألسنة تلك القبائل التي ترى غرابة في النطق بعربية القرآن، والفرق بين القرآن والقراءات كما يحددها المتخصصون أنهما حقيقتان متغايرتان، فالقرآن الوحي المنزّل على قلب رسولنا ﷺ؛ للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها[٤].

وقد أوصل المتأخرون عدد القراءات إلى ما يربو على الخمسين من لهجات العرب ولغات الأمم الأخرى[٥]. وقد فسّرها بعض العلماء[٦] في الحديث الشريف

---

(١) القراء السبعة: ابن كثير من أهل مكة، ونافع من أهل المدينة، وأبو عمرو بن العلاء من.... وعاصم من أهل الكوفة، وحمزة بن حبيب الزيات من.... والكسائي من.... وابن عامر من الشام. ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٤.

(٢) ابن جني، الخصائص ٢/ ١٠، وانظر في تفسير الأحرف السبعة: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١/ ١٣١.

(٣) طه حسين، في الأدب الجاهلي ١٠٤، ١٠٥.

(٤) الزركشي، البرهان في علوم القرآن ١/ ٣١٩.

(٥) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٣٠.

(٦) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن ٣٩، وتفسير القرطبي ١/ ٤٢، ٤٣، السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٣١.

على أنها اللهجات، فلغة القرآن تصيب الخصائص اللغوية لقبيلة قريش، عدا متفرقات تعود إلى خصائص لهجية أخرى، فالآية الكريمة: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾[1]، ترجع لسان أي الرسالة إلى قوم الرسول المبعوث فيهم، فإذا كان الرسول ﷺ من قريش فلغة القرآن هي لغة قريش، وقد نُقِل[2] عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن القرآن نزل بلسان مُضَر[3]، وهناك من الأخبار عن سيدنا على ما تؤكد نزول القرآن بلسان قريش، يقول: "نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبريل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي ما همزنا"[4]، فهذا الخبر يطرح إشكالية لغة القرآن، فهي إلى لغة قريش أقرب، في عمومها، فهناك ثلاثة احتمالات:

الأول: القرآن بلغة قريش.

الثاني: القرآن متعدد اللهجات.

الثالث: القرآن بلغة قريش، وبه بعض الظواهر اللغوية القليلة من خارجها.

وتتجلّى ملاحظتان في النظر في قضية ثقافة الانحياز هما:

الأولى: تفضيل قراءة على أخرى، دون سبب يرتبط بالسند أحيانًا ولا المتن، فقد قُرئ القرآن كما سبق على نحوٍ مختلف تيسيرًا للناس، خاصة من كانوا أمّيين لا

---

(١) سورة إبراهيم: ٤.

(٢) هناك خلاف طويل بين العلماء في اللغة التي نزل بها القرآن، فمنهم من يرى أنه نزل بلغة قريش، ومنهم من يرى أنه نزل بلغة الكعبيين، كعب قريش وكعب خُزاعة، ومنهم من يرى أنه نزل بغة قريش وهُذيل وتميم والأزد وربيعة وهوازن وسعد بن بكر، واستنكر ذلك أبو قتيبة وقال: لم ينزل إلا بلغة قريش، وأن اللغات السبع في بطون قريش. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٣٤.

(٣) يراد بمضر: هذيل وكنانة وقيس وضبة وتيم الرِّباب وأسد وقريش، فهذه قبائل مُضر. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ١/ ١٣٦.

(٤) عبد القادر البغدادي شرح الشافية ٣/ ٣٢.

يطيقون تغيير ألسنتهم إلا بشيءٍ من المشقة، فسُمِح لهم في اختلاف ألفاظهم إذا كان ذلك لا يغير شيئًا في المعنى[١]، وهذه الرخصة إنما هي منحة الله عز وجلّ بدليل الحديث السابق، فالقرآن نزل بها، ويبدو أنه لا دخل لأحد فيها حسب نص الحديث، وحسب نص الخبر عن سيدنا علي السابق "نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبريل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي ما همزنا"[٢].

ثم إن طائفة من العلماء رفضوا وجوهًا من القراءات[٣]، وأبطل بعض الفقهاء الصلاة ببعضها[٤]، فضلاً عن منع الاستدلال بها على الأحكام الشرعية، ونحن لا ندري العلة، هل تكمن في طريق روايتها وسندها أم متنها؟ وقد بيّن ابن جني[٥] أن رفض بعض الوجوه من القراءات إنما لسبب في اللغة التي وردت بها، وليس إلى متنها أو سندها، ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾[٦] بضم الكافين، وقد ذهب ابن مجاهد إلى أن هذا الوجه مردود في العربية، ورد عليه ابن جني[٧] بأنه ضعيف في العربية وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس مردودًا لأنه جاء عنهم.

ويرى ابن الجزري أن كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد

---

(١) تفسير القرطبي ١/ ٤٢، ٤٣.

(٢) عبد القادر البغدادي شرح الشافية ٣/ ٣٢.

(٣) وضع العلماء ثلاثة شروط للقراءة المقبولة: أن تكونَ القراءةُ قد قُرِئَ بها، وأن توافقَ رسمَ المصحفِ، وأن توافقَ وجهًا من كلامِ العربِ. انظر على سبيل المثال: الفراء، معاني القرآن ٢: ٣٥، ٢٩٣.

(٤) ابن الجزري، النشر ١/ ٢٦، ٣٩.

(٥) ابن جني، المحتسب ١/ ١٣٩.

(٦) سورة النساء: ٧٨.

(٧) ابن جني، المحتسب ١/ ١٣٩.

المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف[1].

الثانية: أن قراءة القرآن التي صارت شائعة بين المسلمين يكاد يكون عددها قد تقلص بعد مدة من الزمن، ويفسر أمر الأحرف السبعة بأنها إنما كانت للناس لعجزهم عن أخذ القرآن على غير لغاتهم؛ لأنهم كانوا أميين، لا يكتب منهم إلا القليل، فلما كان يشق على كلّ ذي لغة أن يتحول إلى غيرها من اللغات، ولو رام ذلك لم يتهيأ له إلا بمشقة عظيمة. ووُسّع لهم في اختلاف الألفاظ إذا كان المعنى متفقًا، فكانوا كذلك حتّى كثر منهم من يكتب، وعادت لغاتهم إلى لسان رسول الله ﷺ، فقدوروا على ذلك، فلم يسعهم حينئذٍ أن يقرؤوا بخلافها[2].

وهذا يعني أن قراءة القرآن بالأحرف السبعة كانت في وقت ما لضرورةٍ دعت إليها في مرحلة زمنيةٍ، ثم زالت تلك الضرورة، فزال حكم هذه التعددية، وعاد يُقرأ القرآن على حرف واحد[3]. وهذا يعني انتشار لغة القرآن، وأصبح العامة يمتلكون زمام الحديث بها والاستماع إليها ومحاكاتها.



ثانيًا: الشعر:

الشعر صاحب قضية كبرى عند اللغويين، فقد خدم هدفهم في سبيل جمع

(١) ابن الجزري، النشر ١/ ٩.

(٢) تفسير القرطبي ١/ ٤٢، ٤٣.

(٣) تفسير القرطبي ١/ ٤٢، ٤٣.

اللغة؛ ولأنه سهل النقل؛ لسهولة حفظه، تناقلوه دون عناء كما يُلاحظ في نقل بقية النصوص الأخرى، كالخطابة وغيرها من فنون النثر.

وتتضح ثقافة الانحياز في الاستشهاد بالشعر في القضايا الآتية:

- الاستشهاد بشعر المولدين:

الشعر المولّد أو المحدَث هو ما أعقب فترة الفصاحة والاحتجاج، وقد انتهى عصر الفصاحة بإبراهيم بن هرمة في الشعر[1]، ومَنْ جاء بعده فهو المولّد الذي لا يحتج به في اللغة، غير أنه وُجِد ذلك النوع الذي امتنع النحاة عن الاستشهاد به في بعض كتبهم، وربما علّل أحدهم مجيئه، نحو ابن الشجري، فكأنه أحسَّ حرجًا أو نقدًا في إيراده لشعر هؤلاء المحدَثين، فقال في مبدإ مبحث النداء، عندما استشهد ببيت الشريف الرضيّ: وإن كان متأخرًا فإنما نسج المتأخرون على منوال المتقدمين[2]، فيطرح ما يمكن أن نفهمه بالذائقة اللغوية للشاعر المحدَث من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك ربط بين حسّ الراوي وانعكاساته لصدى عصور الفصاحة والاحتجاج.

ويقول الزمخشري في توضيح علّة استشهاده بشعر أبي تمام: "وهو وإن كان محدَثًا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء اللغة العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"[3].

ويرى الدكتور محمود الطناحي[4] أن أبا علي له كلمة تجوّز الاستشهاد بشعر

---

(١) د. رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية ١٠٣.

(٢) ابن الشجري، الأمالي ١/ ١٠٣، وقد استكثر ابن الشجري من الاستشهاد بشعر بعض المحدثين، مثل دعبل الخزاعي ومروان بن أبي حفصة وابن المعتز وأبي تمام والبحتري وابن نباتة ومن إليهم، أما المتنبي فقد ورد شعره في الأمالي في خمسة وثمانين موضعًا. ابن الشجري، الأمالي ١/ ١٠٣.

(٣) الزمخشري، الكشاف ١/ ١٧٠، والبغدادي، الخزانة ١/ ٤.

(٤) ابن الشجري، الأمالي ١/ ١٠٢، وذكر ذلك أيضًا في السيوطي، المزهر ١/ ٥٩.

المحدثين، وذلك قوله فيما حكاه ابن جني: يجوز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم، وشعرنا على شعرهم.

ومن الذين استشهدوا بالمولد أبو علي الفارسي، وأكثر منه، وكان يقول: فأما قول المحدَث، أو قال بعض المحدَثين، أو أخذ المحدَث قوله، ومن هؤلاء الشعراء المحدَثين: بشار بن برد وأبو نواس وأبو محمد اليزيدي وأبو تمام وعبد الصمد بن المعذّل[1]، ونلحظ أنه لم يسمِّ أحدًا من أولئك الشعراء، وبالطبع هو يعرفهم؛ لوصفه بالمحدَث، فيكاد يُشعر أن موصوفه معروف، لكنه كما رأى الدكتور الطناحي، في صدره حرج من الاستشهاد بشعرهم[2]، كما في قوله: ومن هذا أخذ المحدث قوله:

جَوادٌ ثَنَى غَرْبَ الجِيادِ بِحَدِّهِ فظلَّ يُباري ظِلَّهُ وهْو أوحدُ[3]

وقد تدخّلت السياسة فيما أرى في الاحتجاج بشعر هؤلاء، فيروى أن عضد الدولة، وقد ألّف من أجله الإيضاح كان يحب قول أبي تمام:

مَنْ كان مَرْعى عَزْمِهِ وهمُومِهِ روضُ الأمانيّ لم يزلْ مهزولا

فاستشهد به أبو علي على سبيل أنه مألوف عند الخليفة، أو تقربًا إليه، أو أنه أراد أن يوقع في نفسه المعرفة التي بين أيدي النحاة[4].

ولقد حاول الشيخ عبد القاهر الجرجاني أن ينفي عن أبي علي تهمة

---

(١) الدكتور محمود الطناحي، مقدمة كتاب الشعر ١/ ٧٣.

(٢) الدكتور محمود الطناحي، مقدمة كتاب الشعر ١/ ٧٤.

(٣) أبو علي الفارسي، كتاب الشعر١/ ٣٤٥، والشعر لابن الرومي من دالية له، كما جاء في الموسوعة الشعرية.

(٤) الدكتور محمود الطناحي، مقدمة كتاب الشعر ١/ ٧٤. وقيل إن إيراد المحدَث من باب الاستئناس وليس الاستشهاد. كتاب الشعر ١/ ٧٤. وهناك في استشهاد بشعر أبي تمام كذلك في سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣١، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ١١٢.

الاستشهاد بالشعر المحدَث في مسائل الإعراب، ولكن محاولته لم تنجه من تلك التهمة، فهو وإن كان قد استشهد ببيت أبي تمام تقربًا من الخليفة، إلا أنه في مواضع أخرى جرى ذلك الشعر في كتابه دون شبهة في كونه شاهدًا، وليس لمجرد الاستئناس كذلك، وليس على سبيل الخوف، كما قيل في استشهاد سيبويه ببيت لبشار بن برد[1].

أما ابن يعيش[2] فقد استشهد بشعر بعض من المحدَثين كذلك في أبواب الإعراب، نحو أبي نواس وأبي تمام وأبي العلاء، وفي المعاني بابن الرومي والبحتري والأخطل وأبي العلاء والحيص بيص(٥٧٤هـ).

فلا عجب إذن أن تقابلنا بعض أشعار المحدَثين في بعض المصنفات النحوية، وقد جيء بها شواهد على الإعراب، فإذا كانت هذه الشواهد معروفة، فإن المجهول المحدَث الذي تسرّب لأصبح شاهدًا نحويًا أو لغويًا يمثل إشكالاً منهجيًا، وفق رؤية علم أصول النحو، فمثلا جاءت بعض الأبيات من شعر المتنبي في: قطر الندى[3] ومغني اللبيب[4] وسر صناعة الإعراب[5] وشرح شذور الذهب[6]، والخصائص[7]، وجاء بعض شعر البحتري في: الخصائص[8]، وبعض شعر ابن المعتز في: مغني

---

(١) الدكتور محمود الطناحي، مقدمة كتاب الشعر ١/ ٧٦.

(٢) د. الخطيب، ابن يعيش وشرح المفصّل ١٧٠.

(٣) ابن هشام، قطر الندى ١٤٥، ٢٢٢، ٢٢٤.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب ٢٠، ٦٩، ١١٩، ١٤٥، ١٤٨، ٢٩٤، ٣١٦، ٣٨٤، ٣٨٥، ٥٢١، ٥٨٠، ٦٦٨، ٧٠١، ٧٠٣، ٧٣٠، ٧٨٩، ٨٤١، ٨٥٨، ٩٠٠، ٩١٣.

(٥) ابن جني، سر صناعة الإعراب١/ ٢٢٨، ٢/ ٥٦٢، ٢/ ٧٢٢.

(٦) ابن هشام، شرح شذور الذهب ١/ ٢٥٧.

(٧) ابن جني، ١/ ٢٣٩، ١/ ٣٢٧، ٢/ ٢٧.

(٨) ابن جني، الخصائص ٣/ ٢٥٧.

اللبيب[1]، وبعض شعر بشار بن برد في: الخصائص[2]، وبعض شعر ابن الرومي في: الخصائص[3]، ومغني اللبيب[4]. فهذا كله مخالف لمنهجية النحاة في الاستشهاد، إلا أنها انعكاس طبيعي لثقافة الانحياز، سواء في قبول بعض ذلك الشعر المولد، أو رفض بعضه الآخر.

***

- التحامل على بعض الشعراء:

قراءة تاريخ العربية عن كثب ينبئ عن علاقات خاصة بين اللغويين والشعراء، إما بالعاطفة التي تقرّب بينهم وإما بالعاطفة التي تفرّق، فأمامنا أكثر من مثال يوضّح هذه العلاقة، فالزمخشري رغم أنه يعتدّ بالاستشهاد بشعر أبي تمام، وإن كان الأخير من الشعراء المولّدين، الذين لا يستشهد بشعرهم، ويضع شعره في منزلة ما رواه في الحماسة للشعراء الفصحاء، ويتضح من هذا الموقف تلك العلاقة الخاصة، ربما لشعر أبي تمام خاصة، وإعجابه الشديد بفنه، وموقفه من ذلك الشاعر المبدع، إلا أن قواعد الاستدلال النحوي واللغوي لا تقاربها هذه العاطفة وهذا الهوى.

ولم نطالع في كتابه الشهير "المفصل" ذلك المنهج في الاعتداد بشعر المولدين، دلالة على أنه موقف خاص من شخص أبي تمام، وليس منهجًا علميًا تبنّاه الزمخشري.

وعلى نقيض ذلك نجد ما حُكِي عن نقد سيبويه للشاعر العباسي بشّار بن برد فيما يظن، حتى هجاه بشار بقوله:

أسيبويهِ يا ابنَ الفارسيةِ ما الذي تحدّثتَ في شَتْمِي وما كنتَ تنبذُ

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب ٣٣٦.

(2) ابن جني، الخصائص ١/ ٣١، ١/ ٣٢٨، ٣/ ٢٨١.

(3) ابن جني، الخصائص ١/ ٢٩، ٢/ ٢٦٢.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب ١/ ١٦٠.

أظلت تغني سادرًا بمساءتي   وأمُّكَ بالمصريين تعطي وتأخذُ[1].

ويرجح بعض العلماء[2] أن هذا الهجاء كان سببًا لاحتجاج سيبويه بشعره؛ تقربًا إليه وتجنُّبًا لهجائه.

ولا ينفرد سيبويه بمجاملته لبشار بن برد، فنلقى الأخفش تلميذه، فقد نال منه بشار في قوله:

فالآنَ أقصرُ عن شتيمةِ باطلي   وأشار بالوَجَلَى إليَّ مشيرُ[3]

فلما بلغ بشّارًا موقف الأخفش تهيّأ لهجائه، حتى استعان ببعض أصحابه، فاعتذروا عنه[4].

وتوقفنا بعض الروايات عن اللغويين[5] في تحاملهم على بعض الشعراء الفصحاء وهو الانحياز المضاد، مثل الفرزدق، فقد روي عن أبي حاتم السجستاني أن الفرزدق ليس أهلاً لأن يستشهد بشعره على كتاب الله؛ لما فيه من التعجرف، وذكر عبد القادر البغدادي[6] موقفًا لابن الخشاب من الفرزدق أيضًا، فلم يجر في سننه من تعجرفه في شعره بالتقديم والتأخير المخل بمعانيه والتقدير المشكل إلا المتنبي؛ وهذا ما يفسر من وجهته الخاصة ميل أبي علي الفارسي وابن جني إليه؛ لأنه مما يوافق صناعتهما. بل إن ابن الخشاب يشكك في شهادة أبي علي للمتنبي في جودة شعره؛ لأن أبا عليّ معرب لا نقّاد، فلا تنفع المتنبي شهادته، وإنما تنفعه شهادة مثل العسكريين وأبي القاسم الآمدي.



(١) عبد القادر البغدادي، الخزانة ١/ ٦.

(٢) المرزباني، الموشح ٢٤٧.

(٣) بشار بن برد، الديوان ٣/ ٢٣١، وفيه أنه يهجو حماد عجرد ويفتخر.

(٤) المرزباني، الموشح ٢٤٦، ود. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ٥٦.

(٥) عبد القادر البغدادي، الخزانة ٢/ ١٦١.

(٦) عبد القادر البغدادي، الخزانة ٢/ ١٦١.

- **اضطراب الرؤية في الحكم على بعض المخالفات اللغوية في الشعر:**

نذكر مقولة سيبويه "يجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر"[1]، فقد وعى سيبويه القيود المفروضة على الشاعر لإقامة الوزن والقافية، فقد يلجئه هذا إلى تغيير في قواعد اللغة، تلك التي تسمى الضرورات الشعرية، إلى جانب علمه بالقدر الحر لصاحب الإبداع، فالمساحة التي قد يخترعها لنفسه قد تشكل خروجًا عن الأنماط التقليدية للكلام المنثور، ولعل هذا ما يفسر اعتراض الفرزدق على أبي عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، فقد رأى أنه صاحب ملكة حرّة.

إن المؤلفات النحوية واللغوية لا تكاد تخلو من ضرورات الشعر[2]، أو ذلك القدر الحر الذي لمسه الشعراء من خلال ذائقتهم الشعرية، ففن الشعر شأنه شأن بقية الفنون الأخرى، يحتاج إلى قدر من التوسع اللغوي، يوظّف الشاعر فيه موهبته الفنية واللغوية في رسم صوره وأخيلته، وهذا الخرق للقوالب اللغوية يمثل إبداعًا وابتكارًا في ذاته، خاصة عندما يلتقي ومناسبة النص[3]. كما نلقى صورة لاختراع اللغة عند العجاج وابنه رؤبة[4]، وهذا سوّغه النحاة، ورحَّبوا بتلك الخروقات، معلّلين ومفسرين لها[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب ١/ ٢٦.

(2) درست هذه القضية في بحث عنوانه: "ثلاثية القارئ والنص والسياق، مقاربة الشواذ النحوية تداوليًا"، وقد نشر في مجلة كلية الآداب بجامعة المنوفية عام ٢٠١٠م.

(3) يرى الخليل بن أحمد أن الشعراء أمراء الكلام، يصرفونه أنّى شاؤوا، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومد المقصور وقصر ممدوده، والجمع بين لغاته، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب، ويحتجّ بهم ولا يحتج عليهم. زهر الآداب، للحصري ٣/ ٥٢.

(4) السيوطي، الاقتراح ٥٣.

(5) د. أحمد كشك، النظام النحوي ولغة الإبداع، من الموضع الإلكتروني:

www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=67482

بتاريخ: ١/ ١٢/ ٢٠١١م.

ومن ذلك على سبيل المثال قول امرئ القيس:

لَنِعْمَ الفتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ   طريفُ بنُ مالٍ ليلة الجُوعِ والخَصَرْ

رخّم الشاعر "مالك" فقال "مال" فحذف آخره، في غير النداء، وهذا يعدّ شاذًّا عند النحاة، لكن سياق النص يوضح خلاف ذلك، كما هو آتٍ:

لنعم	الفتى	تعشو	إلى	ضوء ناره	طريف بن	مال	ليلة	الجوع	و	الخصر
مدح مؤكّد	القوة	لجوء	جهة	علامة عليه	الممدوح	المال يناسب الحاجة والعوز	الخوف	الحاجة إلى سد الفقر	الاشتراك والجمع	تأكيد الحاجة إلى الممدوح

أسهم ترخيم "مالك" إلى تغيير في اللفظ، فتحول إلى "مال" فأعطى دلالة الثروة، وصنع منه تورية، وأطلقه على علم، وهو "أبو طريف"، فتطابق إطلاق اسمه علمًا مع كونه صاحب مال، فأراد أن يصفه بأنه صاحب مال وجاهٍ، وهذا ما يناسب السياق، الذي يمتدح فيه النجدة والمروءة للمحتاجين. ونرى ظلاله المعنوية في مناسبة الذمّ في قول الأحوص الأنصاري:

سلام اللهِ يا مطرٌ عليْهَا   ولَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ[1]

فـ"مطر" اسم شخص، وهو المقصود بالهجاء، جاء مرةً منونًا بالضم وأخرى غير منون، وهي تعكس الحالة النفسية المضطربة التي ظهرت آثارها في اضطراب الضبط لكلمة "مطر"، كأنه لا يعرف اسمه، وينزله في حال التنوين منزلة النكرة، تقليلاً من شأنه.

ومنه قول ذي الرُّمة:

وعَيْنَانِ قَالَ اللهُ كُونا فكانَتَا   فَعُولانِ بالألْبابِ ما تفْعَلُ الخَمْرُ[2]

---

(١) ابن عقيل ٢/ ٢٤٠.

(٢) ذو الرمة، الديوان ٥٧٨.

يقول ابن خالويه: "قلت- يريد: عنبسة النحوي- له: قل: فعُولين، قال: قل أنت: سبحان الله والحمدُ للهِ ولا إله إلا الله والله أكبر، كأن ذا الرُّمة أراد: العينانِ فعولانِ، وقال النحويون: فعولينِ، أي قال الله لهما: كونا فعولينِ"[1].

إن ما مضى ما هي إلا وجوه تخالف السائد من العربية المقعّد لها، فيمكن تسميتها تجاوزات لغوية ارتكبها الشعراء، ولكنها- مؤكّد عن وعيٍ منهم ودراية، بدليل أنها لا توصف بالعموم في شعرهم والاطراد، مما يقوّي الظن أنها ترتبط بمناسبة المعاني التي يريد أن يصل بها الشاعر إلى المتلقي.

***

- الاعتماد على الشعر الرسمي الفصيح دون العامي الذي يشكل طبيعة أي عصر، وهو ما يمثل الآداب الشعبية، عدا قليلا من الأرجاز التي رويت وشكلت بعض ملامح شواهدهم وأثرت في التقعيد النحوي والاحتجاج اللغوي.

ويكاد ينتابنا شكٌّ في عموم الشعر ومطابقته للفصحى "لغة القرآن"، فلم يكن العرب يمتلكون نمطًا واحدًا من أنماطه، فهناك شعر فصيح، في مقابل الشعر العامّي، الذي لا تخلو منه ثقافة أمة من الأمم، وربما يصل الأمر إلى خليط من الفصيح والعامي، ولم يصل إلينا إلا ما يمثّل هدفًا للغويين، للسبب السابق، وهو الاعتداد باللغة الفصحى لغة رسمية، والثورة على ما خالفها، غير أنه لم يُعدم ذلك النوع من الشعر العامي من أن تصل إلينا متفرقات منه، ربما نلمسها في التعليل لبعض الشواهد وتفسيرها، نحو قوله:

إنَّ أباها وأبا أباهَا

قد بلغَا في المجد غايتَاهَا[2]

ونحو قوله:

---

(١) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها١/ ٣٣.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، وينسب له أو لأبي النجم في المقاصد النحوية ١/ ١٣٣.

ونحو قوله:

واهًـا لسـلمى ثـم واهًـا واهـا
هـيَ المُنـى لـو أنّنـا نَلْقاهـا[1]

وقوله:

علـيَّ فيمـا أبتغـي أبـيغش
بيضـاءَ تُرضـيني ولا ترضـيش
وتطلّـبي وُدَّ بـني أبـيش
إذا مـا دنـوتِ جعلـتْ تنئـيش
وإذا مـا بعـدتِ جعلـتْ تـدنيش
وإذا مـا تكلمـتِ حثـتْ في فـيش
حتـى تنقّـي كنقيـق الـديشِ[2]

إن الشاعر الفصيح بحكم صنعته يتقن لغتين على الأقل؛ أما الأولى فتلك المحلية، وهي التي بها يتواصل مع عشيرته ومجتمعه، كما يُروى عن ليلى الأخيلية[3]، فقد نُقِل عنها خصائص لهجتها، وهي كسر حرف المضارعة، وإذا كان ذلك شأن ليلى الأخيلية، وهي تمتلك زمام الفصحى وناصية الخطاب، فما بالنا من أفراد المجتمع البسطاء، ومما يميِّز هذا المستوى اللغوي أنه لا يحتاج ثقافة أو دربة، لأنه مكتسب في أيام النشأة والطفولة للفرد، واللغة حينئذٍ طبيعية غير مصطنعة أو مفتعلة، ويجيدها كل من ينتمي إلى الواقع الذي أفرز تلك اللغة. أما الثانية فالانتماء

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٨، وينسب له أو لأبي النحم في المقاصد النحوية ١/ ١٢٣، ٣/ ٦٣٦.

(٢) الرجز مجهول، وهو في: البغدادي، خزانة الأدب ١١/ ٤٦١.

(٣) عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ٤/ ٢٣٥.

إلى اللغة الموحَّدة التي يشترك فيها العرب ويتواصلون، ولكنّها تحتاج إلى ثقافة ودراية؛ لأنها تمثّل لغة الخاصة منهم.



ثالثًا: النثر:

تمثل لغة قريش الجلَّ الأكبر للغة النثر المعتدّ بها في الاستشهاد، ولقد بُني هذا التصور على أساس ما لقريش من مكانة دينية وسياسية واقتصادية، فانتشر لسانها بين القبائل، ففصاحة القبائل تُقاس في مصادر الاحتجاج بالقرب من مكة، حيث قريش، يقول أحد الباحثين: "ونحن في أمر القياس في لغة قريش على مذهب الأصل، والفرع والثبات والانحراف، فقريش عندنا أصل، واللهجات فرع، وقريش ثبات، واللهجات انحراف"[1]، بل توهَّم أنّها تعلو فوق لغة البشر في موضع آخر من كتابه، يقول: "إن لغة أهل السماء هي العربية، هي اللغة التي فطر الله سبحانه وتعالى آدم عليه السلام، وعلمه إياها، وقد هبط آدم إلى الأرض بها، بوصفها شرطًا من شروط تحقق خلافته، وعلّمها أبناءه، وقد استمرت بلا انحراف يُذكر في هذا النسل"[2]، وهو لا يقصد في سياق النص من العربية إلا أنها لغة قريش، وقد حكم على وجودها التاريخي بأنه يمتدّ إلى آدم عليه السلام، ثم كانت شرطًا من شروط تحقق خلافته، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[3]، ولكن الأمر يزداد غرابة في زعمه أنها ظلت في نسل آدم دون انحراف، ولو أنه تصور حالها اليوم لما قال ذلك.

---

(١) مختار الغوث، لغة قريش ٢٥٢.

(٢) مختار الغوث، لغة قريش ٢٥٢.

(٣) سورة البقرة: ٣١.

لقد تعرَّضت لغة قريش-فيما يبدو- والفصحى لتأثير كبير من قبل اللغات الوافدة، فتبادلت معها في الأخذ والعطاء، شأنها شأن اللغات الأخرى في اندماجها، إضافة إلى تصورنا لوجود أنماط مختلفة من اللهجات في حيّزها.

فالواقع يثبت أن قريشًا لم تكن بمعزل عن الأمم الأخرى، بل كانت أكثر البلدان التقاءًا مع الآخر، بل إن اللهجات العربية جميعها لم تكن مطوية على نفسها، فقد التقت بالتقاء الناس، واندمجت باندماجهم، فلا توجد ثمة حواجز للتواصل بين العرب جميعًا، من خلال الأسواق وغيرها من وجوه الاتصال[١].

وإذا ما قلنا إن تأثيرًا ما قد يخالط لغة قريش نتيجة للانفتاح على الشعوب الأخرى، لأنها تسكن منطقة مطلة على العالم، فإن أحد الباحثين يزعم أنها تفتقد علامات التأثير في لغتها، فتبدو وكأنها من الجانب اللغوي بمعزل يحفظ لها لغتها من أي تأثير[٢]. وقد نبّه ابن جني على تأثر اللغة بالاندماج، يقول: "فقد علمت بهذا أن صاحب لغة قد راعى لغة غيره؛ لأن العرب، وإن كانوا كثيرًا منتشرين، وخلقًا عظيمًا في أرض الله غير متحجزين ولا متضاغطين، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يَجرون مجرى الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يلاحظ صاحبه، ويراعي أمر لغته، كما يراعي ذلك من مُهمّ أمره، فهذا هذا"[٣].

إن قريشا تنعم بموقع إستراتيجي متميّز مكنها من إقامة العلاقات مع دول العالم برًّا وبحرًا، مثل فارس والروم واليمن والحبشة والشام وإفريقيا والصّين والهند[٤]، فلم يكن حظها منه قليلاً، فتعدُّ القبيلة الأكثر شهرة في التبادل التجاري والتعاملات مع غيرها من العرب والأجانب، مما أتاح للغتها أن تتأثر وتؤثر في

(١) منذر معاليقي، صفحات مطوية من تاريخ عرب الجاهلية ١٣٧، ١٣٨.

(٢) مختار الغوث، لغة قريش ٧٨.

(٣) ابن جني، الخصائص ٢/ ١٥، ١٦.

(٤) منذر معاليقي، صفحات مطوية من تاريخ عرب الجاهلية ١٣٧، ١٣٨.

اللغات الأخرى[1]، كما وفّر لقومها الحظ لكي تختلط دماؤها عن طريق المصاهرة مع العرب على اختلاف قبائلهم[2]



خريطة تبين موقع قبيلة قريش من القبائل العربية الأخرى[3]

---

(١) تقسم قريش في الجاهلية على ثلاثة أقسام؛ الأول: أبناء القبيلة، والثاني: العبيد ومنهم العرب الأسرى الذين ينتمون إلى قبائل عربية أخرى، وهؤلاء يتحدثون العربية، والطائفة الأخرى من العبيد هم الأجانب من الرقيق والإماء الذين يجلبون من البلاد المجاورة مثل الحبشة، ولغتهم ليست العربية، أو أنها عربية بها لكنة أعجمية، لا تصلح للاحتجاج، والثالثة: الموالي، وهم اللاجئون إلى القبيلة طلبًا للحماية لضعفهم، ومنهم المعتقون من العبيد، ولكن ظلوا مرتبطين بالولاء لساداتهم.. د. حلمي خليل، المولد في العربية ٢٣٦.

(٢) مختار الغوث، لغة قريش ٨٣.

(٣) الرابط الإلكتروني: بتاريخ ١/ ١٢/ ٢٠١١م:

http://www.bajila.com/BAJILAMAP٤.JPG

فلا تعود الفصاحة إلى قريش لأنها بمعزل أو بمنأى من اللهجات أو لأنها لا تصنع علاقات حضارية مع الأجانب[1] أو القبائل العربية[2]، ولكنها ثقافة الانحياز في وصفها بأنها جامدة لا تتغير ولا تتطوّر، وإذا سلمنا بأنها تأثرت حضاريًا بالأمم الأخرى، فإن اللغة تكاد تشبه الحضارة في أنها لا تتقوقع على نفسها، فالضرورات التي قد تُلجئ حضارةً ما للتأثر بحضارة أخرى مجاورة، هي التي قد تدفع إحدى اللغات للتأثر بلغة أخرى[3].

فليست الشقة بين لهجة قريش واللهجات العربية، فإنها تتوافق في بعض الخصائص وتنماز في بعضها الآخر، وتأخذ منها وتعطي، وليس شرطًا أن ما تعطيه أو تأخذه هو الأفضل، كما توهّم بعض اللغويين في وصفه للغة قريش أنها تخلو من عيوب غيرها من القبائل وترفعها عنها، بأن كانت تجتبي وتنتقي وتختار ما يعنّ لها من محاسن لهجات القبائل[4]، وكيف يمكن تصور ذلك وهناك من الروايات ما يؤكّد بعض التأثيرات اللغوية التي ظهرت لوجود بعض العناصر الأجنبية قبل

---

(١) يثبت التقسيم الفئوي للجاهليين أن هناك عمالة وافدة إلى قبيلة قريش، ووصفها أحد الباحثين بأنها قليلة ومعزولة في مجال بحكم عملها، يغلب عليها أن تكون في مجال الخدمة واللهو والخمر، وهو ما يجعل هذه العمالة أقرب إلى الجواري والرقيق في طابعها الوظيفي. مختار الغوث، لغة قريش ٨١.

ورغم أنها قليلة فأعتقد أنها لا تنعدم آثارها، فالقلة قد تكون أشد أثرًا إذا ارتبطت بقيمة حضارية أو بمهمة وظيفية، خاصة إذا اقتربت من الخدمة في المنازل، كتربية الأطفال، فقد لاحظنا ذلك الأثر الكبير في دول الخليج في لغة أطفالهم.

(٢) هناك رأي يقرّ المصاهرة بين العرب، إلا أنه غاب أثرها في اللغة، على الرغم من أنه يفترض أن يورث تعددًا لغويًا، ولكن يرى أن لغة قريش تخلو من هذا الأمر. مختار الغوث، لغة قريش ٨٣.

لكن قراءة واقع الأحداث يثبت أن جيل المولدين إنما كان لاختلاط العرب بالعجم، ومنه عن طريق المصاهرة، فاللغة التي تأثرت بهذا التزاوج هي ذاتها التي كانت في القديم، فلا ينبغي أن لا نتصور عدم ذلك الأثر.

(٣) د. حلمي خليل، المولّد في العربية ٤٣.

(٤) مختار الغوث، لغة قريش ٣٤٨، وانظر: ابن فارس، الصاحبي ٣٣، والسيوطي، المزهر ١/ ١٦٦، ١٦٧.

الإسلام[1]، فيروي الجاحظ[2] أن أهل المدينة لما نزل فيهم ناس من الفرس في قديم الدهر علقوا بألفاظ من ألفاظهم؛ ولذلك يسمون "البطيخ": الخربز، و"السميط": الرزدق...كما يُروى أن صهيبًا الرومي (ت٣٨هـ) صاحب الرسول ﷺ- وإن كان عربيَّ الأصل- إلا أنه سُبِيَ صغيرًا وعاش بين الروم، ونشأ فيهم، فكان ينطق العربية بلكنة رومية، يقول: إنك لهائن، في "إنك لخائن، ويُروى عن سحيم عبد بني الحساس (ت ٣٣هـ) أنه كان لديه لكنة حبشية، فكان لا يجيد نطق الأصوات العربية، ومما يُروى في ذلك موقف سيدنا عمر منه، فقد ذكر له عمر أنه لو قدَّم الإسلام على الشيب لأجازه، وقال: ما سعرت، يريد ما شعرت، فجعل الشين سينًا، وذلك إشارة إلى قوله:

عُمَيرة ودع أن تجهزت غازيًا   كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا[3]

وهناك اعتقاد بأن اللحن كان موجودًا في الجاهلية وبعد نزول القرآن، فلم يكن طارئًا على العربية، ويرى الدكتور على أبو المكارم[4] أن اللحن كان موجودًا في الجاهلية نتيجة الأثر الأجنبي، وفي حياة الرسول ﷺ سُمِع اللحن، فقد رُوي أن رجلاً لحن بحضرته فقال ﷺ: "أرشدوا أخاكم فقد ضل"[5].

وأما علاقتها بغيرها من اللهجات فيمكن تقسيمه للآتي:

- خصائص مشتركة، فتلتقي لهجة مع أخرى أو أكثر، فتوصف الظاهرة بالشيوع.

- خصائص تنفرد بها كل لهجة عن الأخرى، فتوصف الظاهرة بالخاصة.

ويعود الانحياز إلى لغة قريش لسبب ديني وقومي، فقد رُبِطَ بينها وبين نزول

---

(١) د. حلمي خليل، المولد في العربية ٢٣٧.

(٢) الجاحظ، البيان والتبيين ١/ ١٩.

(٣) الجاحظ، البيان والتبيين ١/ ٧١، ٧٢.

(٤) د. علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية ٥٤.

(٥) فخر قدارة، مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه ٧.

القرآن بها، فهي حسب نظرتهم علاقة تحقق ووجود، وليس بوصفها وسيلة إبلاغ كغيرها من اللغات، فإننا نقبل على تعلم الإنجليزية -مثلاً- في يومنا هذا، ليس لذاتها، ولا لما تمتلكه من قدرة تعبيرية، وإنما لوظيفتها التواصلية مع معطيات الحضارة الوافدة والمستجدات العصرية.

فالحكم على قريش أو أي قبيلة عربية أنها لم تتأثر بلغة أخرى أمر لم يتحقق حسب رؤيتي في تاريخ العربية أو لغات العالم، وأمامنا مثل بالقرآن الكريم، فنحن على قناعة أنه يقف غاية في النظم والبلاغة، إلا أنه حوى ألفاظًا ليست في الأصل عربية، قد تعود هذه إلى تأثر بلغات أجنبية، فترجع إلى أصل فارسي أو عبري أو رومي أو قبطي[١]... فكيف بنا لا نتصور أن قريشًا أو الفصحى قد تعافت من ذلك الأثر الأجنبي.

ومما يضاف إلى ذلك منطق النحويين، فلقد بلغت الحالة العقلية والتأملية في اللغة من الدربة والإتقان حدًّا كبيرًا، يبدو ذلك في إحصائهم لمسائل الجواز والوجوب والمنع، وفي رؤيتهم لبعض المسائل اللغوية التي لم يقوها سماع، يقول أبو الفداء في هاء السكت: "ولا يرى النحاة إدخالها في الوصل؛ لأنه إذا وصل أمكن تحريك الحرف، وظهرت الألف أيضًا، فلم يكن إليها حاجة، فعند هؤلاء لا يجوز الوصل بالهاء، وإن لم يُؤدِّ إلى تحريك الهاء، ويقول هؤلاء في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[٢]، و﴿حِسَابِيَهْ﴾[٣] ونحوذلك إنه يجب أن يعتمد الوقف عليه؛ لئلاً يخالف الخط"[٤].

ولقد ناقش ابن جني[٥] في مسألة "اختلاف اللغات وكلها حجة" حكم اللغتين

---

(١) السيوطي، المزهر ١/ ٢٦٦.

(٢) سورة الحاقة: ١٩، ٢٥.

(٣) سورة الحاقة: ٢٠، ٢٦.

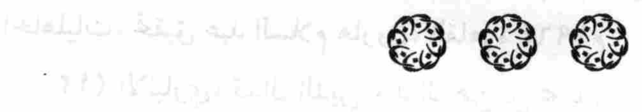
(٤) أبو الفداء، الكناش ٢/ ١٣٣.

(٥) ابن جني، الخصائص ٢/ ١٠.

إذا كانتا في الاستعمال والقياس متداينتين متراسلتين، أو كالمتراسلتين، فنبه إلى اختيار أحدهما، فتقوّى على أختها، مع الاعتقاد أن أقوى القياسين أقبل لها، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا، لكن إذا قلّت إحداهما جدًّا في الاستعمال، وتكثر الأخرى جدًّا فإنه يُؤخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسًا، ويختم بقوله: "وكيف تصرَّفتِ الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئٍ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"[1].

***

لقد وضع اللغويون القدامى تصورًا للغة القرآن، وكانت جزءًا من الصورة الكاملة للعربية ولهجاتها، ولم تمثّل كل ما نطقت به العرب في تلك العصور، وجاء صنيعهم بناءً على انحياز لثقافة تعود إلى الدين والعصبية القبلية، ثم أصبح عامل الدين هو الجدير بالاهتمام، فأسهم في إعادة صياغة الإنسان العربي، وحدّد ثقافته وبناءه العقلي والنفسي، وتطور الأمر إلى سلطان القاعدة مع بقاء مجموعة من النقول دليلاً عليها، تسمّى الشواهد، وبالطبع ليس كل ما قالته العرب قد نُقل إلينا، فالذي جاءنا عنهم نذر قليل، وقد ذكر السيوطي[2] أن كلام العرب لا يحيط به إلا نبي، فما أصعب أن يتم تسجيل كل ما يمكن أن يحكى أو يقال في لغة من اللغات، وربما تكمن الإشكالية في ثقافة العرب وهي أمة تغلب عليها الشفاهية، وليس الكتابية، والذاكرة الإنسانية مهما بلغت حدًّا معينًا فإنه ليس بإمكانها أن تكون بلا حدود، فلها سعة محدودة لا تتجاوزها، وكذلك فإنها فُطرت على النسيان الذي هو من طبيعة البشر، فقد تواجه قدرًا منه خلال رحلتها مع الحياة،والمعتقد أنه ينسى أكثر مما يحفظ.



(١) ابن جني، الخصائص ٢/ ١٢.

(٢) السيوطي، المزهر ١/ ٦٤.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

١) إبراهيم أنيس(دكتور): **من أسرار اللغة**، القاهرة ١٩٦٦م.

٢) أحمد عفيفي(دكتور): **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٦م.

٣) أحمد علم الدين الجندي (دكتور): **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب ١٩٨٣م.

٤) أحمد عنبر: قضية الأدب **بين اللفظ والمعنى أو بين الأشكال والدلالات قديما وحديثا**، دار الكتاب العربي، مصر ١٩٥٤م.

٥) أحمد بن فارس: **الصاحبي**، مطبعة المؤيد، القاهرة ١٩١٠م.

٦) أحمد محمد قدّور(دكتور): **مبادئ اللسانيات**، ط٢، دار الفكر المعاصر، لبنان، ١٩٩٩م.

٧) الأخفش: **العروض**، تحقيق الدكتور سيد البحراوي، دار شرقيات، القاهرة ١٩٩٨م.

٨) إدريس مقبول (دكتور): **الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه**، عالم الكتب الحديث، الأردن ٢٠٠٧م.

٩) الأعشى: **الديوان**، شرح مهدي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧.

١٠) الآمدي: **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء**، ط٢، (مطبوع مع معجم الشعراء للمرزبانيّ)، مكتبة القدسيّ، القاهرة ١٩٨٢م.

١١) ابن الأنباري، **أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري**: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٤م.

١٢) الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد:

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة ٢٠٠٢م.

- **أسرار العربية**، تحقيق الدكتور فخر قدارة، دار الجيل، بيروت ١٩٩٥م.

- **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٠م.

- **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٧م.

- **منثور الفوائد**، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٣م.

١٣) أندريه جاك ديشين: **استيعاب النصوص وتأليفها**، ترجمة هيثم لمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت١٤١١هـ =١٩٩١م.

١٤) بشار بن برد: **الديوان**، تحقيق الدكتور صلاح الدين الهواري، دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٩٩٧م.

١٥) بطرس البستاني: **أدباء العرب في الجاهلية وصدر الإسلام**، صادر، بيروت ١٩٥٣م.

١٦) تمام حسان (دكتور):

- **اللغة العربية مبناها ومعناها**،عالم الكتب، ط٣، القاهرة ١٩٩٨م.

- **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٧) توفيق الزيدي: **أثر اللسانيات في النقد الأدبي**، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨٤م.

١٨) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر:

- **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي – القاهرة.

- **الحنين إلى الأوطان**، تحقيق طاهر الجزائري، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٥١هـ.

١٩) جان جاك روسو: **محاولة في أصل اللغات**، ترجمة حمد محجوب، تقديم الدكتور عبد السلام المسدي: دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد (د.ت).

٢٠) ابن الجزري: **النشر في القراءات العشر**، تحقيق علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١) ابن جني:
- **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٩٥٢م.
- **سر صناعة الإعراب**، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ١٩٨٥م.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق على النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- **الفسر** "شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي" تحقيق الدكتور رضا رجب، دار الينابيع، دمشق ٢٠٠٤م.

٢٢) جودة مبروك محمد (دكتور): **إشكالية الشاهد الشعري، الجهل بالنسبة وتعدد الرواية**، مكتبة الآداب ٢٠٠٧م.

٢٣) جون ليونز: **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة الدكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ١٩٨٥م.

٢٤) جوناثان كلر، فرديناند دي سوسير: **أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات**، ترجمة الدكتور عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠٠م.

٢٥) الحسن بن قاسم المرادي: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل فاضل، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.

٢٦) الحصري: **زهر الآداب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت ١٩٧٢م.

٢٧) حلمي خليل(دكتور): **المولد في العربية دراسة في نمو اللغة بعد الإسلام**، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٨م.

٢٨) أبو حيان: **البحر المحيط**، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.

٢٩) ابن خالويه: **إعراب القراءات السبع وعللها**، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الخانجي، القاهرة ١٩٩٢م.

٣٠) الداني: **التيسير في القراءات السبع**، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٤م.

٣١) دعبل الخزاعي: **وصايا الملوك**، تحقيق نزار أباظة، دار صادر، بيروت ١٩٩٧م.

٣٢) رؤبة بن العجاج: **الديوان**، تحقيق وليم بن الورد، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٠م.

٣٣) رامان سلدن: **من الشكلانية إلى ما بعد البنيوية**(المجلد الثامن، موسوعة كمبردج في النقد الأدبي)، ترجمة أمل القارئ وآرين، إشراف الدكتور جابر عصفور، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٦م.

٣٤) ردة الله الطلحي (دكتورة): **دلالة السياق**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٢٣هـ.

٣٥) رشيد العبيدي (دكتور): **أبحاث ونصوص في فقه اللغة**، مطبعة وزارة التعليم العالي، بغداد ١٩٨٨م.

٣٦) رمضان عبد التواب(دكتور):

- **التطور اللغوي، مظاهره علله قوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩١م.
- **فصول في فقه العربية**، الخانجي، القاهرة ١٩٨٧م.

٣٧) ريمون طحان(دكتور):

- **الألسنية العربية**، ط٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١م.

٣٨) الزجاج: **معاني القرآن وإعرابه**، ت: عبد الجليل شلبي، بيروت، ١٩٧٢م

٣٩) الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ): **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، ط٣ بيروت ١٩٧٩م.

٤٠) الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة للطباعة و النشر، بيروت ١٩٧٢م.

٤١) الزمخشري:

- **تفسير الكشاف**، ضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٢م.
- **المفصل في علم العربية**، تحقيق الدكتور فخر قدارة، دار عمار، الأردن ٢٠٠٤م.

٤٢) سامي أدهم: **فلسفة اللغة، تفكيك العقلي اللغوي، بحث إبستمولوجي**

أنطولوجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٤٣) ابن السراج: **أصول النحو**، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٨م.

٤٤) سعد مصلوح(دكتور): **في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية**، سعد مصلوح، عالم الكتب – القاهرة ٢٠٠٦م.

٤٥) سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن (دكتور): **النقد النحوي والصرفي عند قدامى النقاد**، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٤٦) سعيد الأفغاني: **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧م.

٤٧) السعيد شنوقة (دكتور): **دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو**، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٩م.

٤٨) السكاكي: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٩) ابن سلام الجمحي: **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق الشيخ محمود شاكر، دار المدني، جدة (لا ت).

٥٠) سلام عبد السلام المسدّي:

– **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، طرابلس الغرب ١٩٨١م.

– **اللسانيات من خلال النصوص**، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٦م.

٥١) سليم عمر: **اللسانيات العامة الميسرة، علم التركيب**، أنوار، الجزائر، ١٩٩٠.

٥٢) سمير شريف استيتية(دكتور): **اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج**، عالم الكتب الحديث، الأردن ٢٠٠٥م.

٥٣) سيبويه: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨م.

٥٤) السيرافي: **شرح أبيات الكتاب**، دار المأمون، دمشق ١٩٧٩م.

٥٥) ابن سينا (الشيخ الرئيس): **الإشارات والتنبيهات**، تحقيق سليمان دنيا، القاهرة ١٩٤٧م.

٥٦) السيوطي:

- **الأشباه والنظائر**، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط٣، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٣م.

- **شرح شواهد المغني**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت (لا ت).

- **الاقتراح**، مطبعة دائرة المعارف، حيدر آباد- الهند١٣١٠هـ.

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق محمد جاد المولى وعلى البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار إحياء الكتب العربية، (لا ت).

٥٧) صبري السيد: **تشومسكي، فكره اللغوي وآراء النقاد فيه**، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، ١٩٨٩م.

٥٨) عبد الصبور شاهين (دكتور): **القراءات القرآنية**، الخانجي، القاهرة ١٩٨٧م.

٥٩) طه حسين(دكتور): **في الأدب الجاهلي**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م.

٦٠) طه محسن (دكتور): **الفصل بين المضاف والمضاف إليه**، دار الينابيع، سورية، ٢٠٠٩م.

٦١) عباس أمير: **العمل الأدبي من المعنى إلى الشكل، مدخل معرفي إسلامي**، دار الفكر، دمشق ٢٠٠٥م.

٦٢) عباس العقاد: **مراجعات في الآداب والفنون**،القاهرة.

٦٣) عبد القادر البغدادي:

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٥م.

- **شرح شواهد الشافية (مطبوع مع شرح الشافية)**، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢م.

٦٤) ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، تحقيق أحمد أمين وآخرين، القاهرة ٢٠٠٤م.

٦٥) عبده الراجحي: (دكتور):

- **دروس في شروح الألفية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٨م.

-**النحو العربي والدرس الحديث**، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٦م.

٦٦) عثمان صبري: **نحو أبجدية جديدة**، القاهرة ١٩٦٤م.

٦٧) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ٢٠٠٧م.

٦٨) العكبري: **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت ١٩٩٢م.

٦٩) أبو العلاء المعري: **عبث الوليد فى الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري**، تحقيق ناديا علي الدولة، الشركة المتحدة للتوزيع ١٩٧٨م.

٧٠) علي أبو المكارم(دكتور):

- **أصول التفكير النحوي**، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٧م.
- **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٦م.

٧١) علي بن سليمان الحيدرة:

-**كشف المشكل في النحو**، تحقيق الدكتور هادي عيطة مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م.

٧٢) على عبد الواحد وافي (دكتور):

-**نشأة اللغة عند الإنسان والطفل**، نهضة مصر، القاهرة ٢٠٠٣م.

٧٣) أبو علي القالي: **ذيل أمالي القالي "مطبوع مع الأمالي"**، دار الكتاب العربي، بيروت، (لا ت).

٧٤) العيني: **المقاصد النحوية، بهامش خزانة الأدب**، دار صادر، بيروت.

٧٥) غالب فاضل المطلبي(دكتور): **لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة**، دار الحرية للطباعة، العراق ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

٧٦) الفارسي: **كتاب الشعرأو الأبيات المشكلة الإعراب"**، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨م.

٧٧) فتحي عبد الفتاح(دكتور): **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٤م.

٧٨) فخر الدين الخوارزمي: **شرح أبيات المفصل**، دراسة وتحقيق محمد نور رمضان، منشورات كلية الدعوة الإسلامية – الجماهيرية الليبية ١٩٩٩م.

٧٩) فخر الدين قباوة (دكتور): **العمل النحوي مشكلة ونظريات للحل**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد السادس عشر ١٩٩٨م، ص ١٢١.

٨٠) فخر قدارة(دكتور): **مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه**، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، الأردن ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م

٨١) أبو الفداء: **الكناش في النحو والتصريف**، تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، ط٢القاهرة ٢٠٠٥م.

٨٢) الفراء: **معاني القرآن**، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠م.

٨٣) الفرزدق: **ديوانه**، دار صادر بيروت (لا ت).

٨٤) فريد عوض حيدر (دكتور): **فصول في علم اللغة التطبيقي** (علم المصطلح وعلم الأسلوب)، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٨٥) عبد القادر البغدادي:

-**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة ١٩٨٥م.

- **شرح شواهد الشافية** (مطبوع مع شرح الشافية)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢م.

٨٦) عبد القادر المهيري (دكتور): **نظرات في التراث اللغوي العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣م.

٨٧) عبد القاهر الجرجاني:

-**دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود شاكر، الخانجي، القاهرة (لا ت).

٨٨) ابن قتيبة: **الشعر والشعراء**، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط٣، (لا توجد بيانات نشر)، ١٩٧٧م.

٨٩) القرطبي: **تفسير القرطبي**، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١م.

٩٠) قيس بن زهير: **الديوان**، تحقيق عادل جاسم البياتي، النجف ١٩٧٢م.

٩١) الكنغراوي: **الموفي في النحو الكوفي**، شرح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي بدمشق (لا ت).

٩٢) عبد اللطيف الخطيب (دكتور): **ابن يعيش وشرح المفصل**، مجلس النشر العلمي، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، ١٩٩٩م.

٩٣) ابن مالك: **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة (بدون تاريخ).

٩٤) المبرد: **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٧٢م.

٩٥) ابن مجاهد: **السبعة في القراءات**، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة١٩٧٢م.

٩٦) محمد بركات حمدي: **مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة**، دار البشير، الأردن ١٩٨٨م.

٩٧) محمد حسن عبد العزيز (دكتور):

- **مدخل إلى اللغة**، ط ٣، دار الكتاب الجامعي، الكويت، ١٩٩٦م.
- **المصاحبة في التعبير اللغوي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٠م.

٩٨) محمد حماسة عبد اللطيف (دكتور):

- **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، دار غريب، القاهرة ٢٠٠١م.
- **لغة الشعر**، دراسة في الضرورة الشعرية،، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٦م.
- **النحو والدلالة**، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي،، دار غريب، ط٢القاهرة، ٢٠٠٦م.

٩٩) محمد خليفة الدناع (دكتور):

- **قراءة النصوص التراثية**، إشكاليات وضوابط، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٣م.
- **مسالك النحاة في وجوه الروايات عرض ودراسة لشروح أبيات الكتاب**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ١٩٩٦م.

١٠٠) محمد الرحالي: **تركيب اللغة العربية، مقاربة نظرية جديدة**، دار توبقال للنشر، المغرب ٢٠٠٣م.

١٠١) محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي:

-**اللغة "دفاتر فلسفية، نصوص مختارة"**، دار توبقال، المغرب ١٩٩٤م.

١٠٢) محمد شيخاني(دكتور): **البعد الديني للغة العربية**، دار قتيبة، دمشق ٢٠٠١م.

١٠٣) محمد عبد القادر(دكتور): **ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم** "دراسة تحليلية لموقف النحاة من القراءات القرآنية المتواترة التي تتعارض مع القواعد النحوية"، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

١٠٤) محمد مفتاح (دكتور): **التلقي والتأويل مقاربة نسقية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ١٩٩٤م.

١٠٥) محمود الطناحي(دكتور): **في اللغة والأدب دراسات وبحوث**، دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠٢م.

١٠٦) محمود نحلة (دكتور):

- **مدخل إلى دراسة الجملة العربية**، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٨م.

- **نظام الجملة في شعر المعلقات**، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ١٩٩١م.

١٠٧) مختار الغوث(دكتور): **لغة قريش**، دار المعراج الدولية١٩٩٧م.

١٠٨) امرؤ القيس: **ديوانه**، دار بيروت، بيروت ١٩٨٦م.

١٠٩) المرزوقي: **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٣م.

١١٠) منذر معاليقي: **صفحات مطوية من تاريخ الجاهلية**، دار الهلال ١٩٩٥م.

١١١) ابن منظور: **لسان العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م.

١١٢) مهدي المخزومي (دكتور): **في النحو العربي نقد وتوجيه**، بيروت ١٩٦٤م.

١١٣) ناصر المبارك: **الظاهر اللغوي في الثقافة العربية**، دراسة في المنهج الدلالي عند العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن ٢٠٠٤م.

١١٤) النحاس: **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب ١٩٨٥م.

١١٥) نعوم تشومسكي:

- **اللغة والمسؤولية**، ترجمة الدكتور حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ١٩٩٩م.

- **اللغة ومشكلات المعرفة**، ترجمة الدكتور حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال للنشر، المغرب ١٩٩٠م.

١١٦) هادي عطية(دكتور): **نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيًا**، مكتبة النهضة العربية، بيروت ١٩٨٦م.

١١٧) هادي عبد الهادي بن ظافر: **إستراتيجيات الخطاب الأصولي مقاربة لغوية تداولية**، دار الكتاب الجديد، بيروت ٢٠٠٤م.

١١٨) ابن هشام:

- **شرح شذور الذهب**، تحقيق عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية (لا ت).

- **قطر الندى**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة(لا ت).

- **مغني اللبيب**، القاهرة، (لا ت).

١١٩) أبو هلال العسكري: كتاب **الصناعتين في الكتابة والشعر**، تحقيق الدكتور مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨١م.

١٢٠) الواسطي، **الكنز في القراءات العشر**، تحقيق الدكتور خالد أحمد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ٢٠٠٤م.

١٢١) يحيى رمضان (دكتور): **القراءة في الخطاب الأصولي الإستراتيجية والإجراء**، عالم الكتب الحديث، إربد ٢٠٠٧م.

١٢٢) ابن يعيش: **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت (لا ت).



ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Chomsky, Noam: Syntactic Structures, The Hague: Mouton, 1957.

.... : Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge, Mass,: M, I, T, Press, 1965

ثالثا: الشبكة العنكبوتية:

- د. أحمد كشك، النظام النحوي ولغة الإبداع، من الموضع الإلكتروني:

www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=67482

-خريطة موقع قبيلة قريش:

http://www.bajila.com/BAJILAMAP4.JPG

- بعض التصورات عن اللغة:

www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=78824



فهرست الموضوعات

